الصندوق

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العدد (67) يناير - مارس 2013

الكويت احتفلت بالعيد السابع لجلوس سمو الأمير

مؤتمر المانحين : 300 مليون دولار من الكويت لإغاثة الشعب السورى

بمناسبة مرور 51 عاماً على إنشائه

لأول مرة ... مسيرة الصندوق الكويتي من خلال «تقاريره السنوية»

السودان يحتفل بتعلية سد الروصيرص ويكرم الكويت

البدر : أولويات التنمية ستشهد تغيراً فى المرحلة المقبلة

قرض .. عمره نصف قرن!

هـذا القرض الـذي نتحدث عنه، ونوثق له الآن هو القرض المقدم من الصندوق الكويتي لجمهورية السودان بمبلغ 7 مليون دينـار للمساهمة في إنشاء سكك حديد السودان والـذي كـان بـاكورة أنشطته بعـد تاسيسه فـي ديسمبر 1961 وهـذه الأيـام تحتفل السودان بمرور نصف قرن على بدء التعاون مع الصندوق الذي تزايد على مدار السنين حتى اصبح من أكبر الدول المستفيدة من مساعداته.

سكك حديد السودان

مزيداً من سنوات العطاء والعدالة والديمقراطية

الكويت احتفلت بعيد الجلوس السابع لسمو الأمير

احتفلت الكويت بالذكرى السابعة لتولي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد سدة الحكم قاد خلالها حامي الدستور بحكمته السياسة الكويتية نحو بر الأمان، مؤكدا على الوحدة الوطنية وجاعلا من تطور الكويت وازدهارها هدفا وطنيا.

وخطت الديمقراطية الكويتية خطوات ثابتة بمباركة سمو أمير البلاد واستنادا الى دستور الدولة وتشريعاتها ذات الصلة وتجلت حنكة سموه في الاحتكام إلى الدستور في مواضع الاختلاف التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية ليؤكد بذلك أن الديمقراطية والعدل هما الأساس الذي تستند اليه الكويت وسياستها.

وأكد سموه في أكثر من مناسبة ضرورة نبذ كل ما يقود إلى الفرقة وزرع بذور الفتنة والشقاق بين أبناء الشعب الكويتي وعلى الوحدة الوطنية كونها أهم عناصر قوة البلاد وأحد أسس نهضتها.

أضواء على المسيرة المباركة

تولى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في اجماع من قبل الاسرة الحاكمة والشعب ومجلس الامة حيث بات الحاكم الخامس عشر للبلاد وأول امير للبلاد يؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الامة كما كان أول من رفع علم الكويت في الامم المتحدة بعد الاستقلال اثر انضمامها للهيئة الاممية.

تلقى سمو الشيخ صباح الاحمد تعليمه في المدرسة المباركية، وفي عام 1954 عين عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا، وفي عام 1956 كان عضوًا في الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى الذي كان يساعد الحاكم آنذاك.

وبعد الاستقلال تم في 17 يناير 1962 تشكيل أول مجلس وزراء في الكويت والذي ترأسه أمير الكويت آنذاك المغفور له بإذن الله الشيخ عبد الله السالم الصباح وبعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي عين فيه وزيرًا للإرشاد والأنباء (الإعلام بالوقت الحالي). وفي 28 يناير 1963 وبعد إجراء انتخابات مجلس الأمة الأول عين وزيرًا للخارجية، واستمر وزيرًا للخارجية حتى 20 أبريل 1991، وقد شغل فى تلك الفترة بالإضافة الى وزارة الخارجية وزارات أخرى بالوكالة، كما عين نائبا لرئيس الوزراء بالإضافة الى كونه وزيراً للخارجية عام 1978. واستمر في منصبه حتى عام 1991 ولكونها أطول فترة يقضيها وزيراً للخارجية في منصبه.. فإن ذلك أكسبه عن استحقاق لقب شيخ الدبلوماسية الكويتية والعربية. وفى عام 1992 عاد الشيخ صباح الى الوزارة، حيث عين نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية وظل هذا المنصب الى أن تولى سموه رئاسة مجلس الوزراء عام 2003 واستمر حتى العام 2006 وحتى 29 من يناير 2006 تم مبايعته بالاجماع في مجلس الأمة أميراً لدولة الكويت .. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن والكويت ماضية في مسيرتها نحو النهضة والتقدم والازدهار.

في هذا العدد

8

قمة الرياض.. حلقة ثالثة ضمن سلسلة العمل العربي التنموي المشترك

6

(300) مليون دولار من الكويت لإغاثة الشعب السوري

الأردن وقعت 7 اتفاقيات من حصة الكويت في الصندوق الخليجي بقيمة 695 مليون دولار

18

21

1.250 مليار دولار منحة كويتية لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة المغربية

الصندوق

مجلة فصلية تصدر في دولة الكويت عن
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

اللجنة المشرفة
د. عبد الكريم صادق

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أميرة الكندري
علا الخشتي
أحمد حيدر

تصوير
علياء الموسوي

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر.

المراسلات: باسم مدير تحرير مجلة الصندوق
ص.ب ٢٩٢١ الصفاة ١٣٠٣٠ الكويت
تلفون: ٢٢٩٩٩٦٠١ - فاكس: ٢٢٩٩٩٦٩٠
E-mail: info@kuwait-fund.org

السودان يحتفل بتعلية سد الروصيرص ويكرم الكويت
14

كوريا الديمقراطية كرمت صندوق التنمية
28

50 مليون دولار من الكويت لدعم فلسطين
35

66 مجلس الإنماء اللبنانى اصدر تقارير للاداء

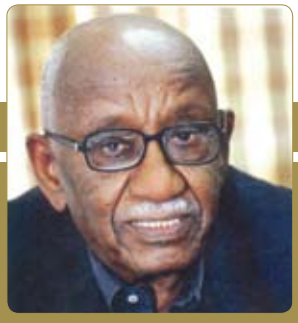

علي : عطاء الصندوق الكويتي .. متميز وإنساني
72

36 لأول مرة من خلال التقارير السنوية الصادرة فى نصف قرن
مسيرة الصندوق الكويتي فى 51 عاماً

الصندوق في عامه الحادي والخمسين

احتفل الصندوق قبل عام بمرور نصف قرن من الزمن على إنشائه كان حافلاً بالتعاون المثمر في مجال التنمية مع الدول العربية والدول النامية الأخرى، وقد تابع الصندوق نشاطه ليكمل السنة الأولى بعد الخمسين آخذاً بالاعتبار تجارب الماضي والخبرات المكتسبة، وفي ضوء المستجدات التي تفرضها المرحلة القادمة بشأن أولويات التنمية، وبصورة خاصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد التزم الصندوق عبر السنوات الماضية ولايزال باحترام أولويات المشاريع التي تحددها الدول المستفيدة ذاتها والموافقة عليها إذا ما ثبتت سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية بوجه عام، استناداً إلى دراسات الجدوى والتقييم الذي يجريه الصندوق لكل من المشاريع المقترحة في القطاعات المختلفة. وقد كان من نتيجة ذلك أن حظي قطاع النقل بالنصيب الأكبر من عمليات الصندوق في الدول النامية خلال الخمسة عقود الماضية، وبنسبة بلغت حوالي 34 ٪ من إجمالي

قيمة قروض الصندوق. غير أنه من المتوقع أن تشهد الأولويات تغيراً في المرحلة المقبلة من عمليات الصندوق في ظل الحاجة إلى تكثيف الجهود في محاربة الفقر والجوع اللذين اشتدا وطأة جراء أزمة الغذاء العالمية في السنوات الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية الرئيسية.

وقد بدأت الدول المستفيدة وكذلك الجهات المانحة تدرك أنه لابد أن تأخذ التنمية مساراً جديداً يدعمه مزيد من العمليات الإنمائية لتنمية وتطوير قطاعات كالزراعة والمياه والطاقة والتعليم والصحة، التي تعتبر الأكثر فعالية في محاربة الفقر، فضلاً عن المعونات الفنية لبناء القدرات الذاتية اللازمة لتسيير المؤسسات وإدارتها بفعالية.

وهكذا فإن عمليات الصندوق في عامه الأول بعد الخمسين التي كان معظمها في قطاعات الزراعة والمياه والطاقة والتعليم تمثل مرحلة جديدة من أولويات الدول المستفيدة التي سيعمل الصندوق على دعمها وتعزيزها.

عبدالوهاب أحمد البدر

المدير العام - رئيس التحرير

العالم أشاد بالمبادرة السامية باستضافة الكويت المؤتمر الدولي الأول للمانحين لسوريا

سمو الأمير وبان كي مون والشيخ صباح الخالد في أفتتاح المؤتمر

(300) مليون دولار من الكويت لإغاثة الشعب السوري

تنفيذاً للمبادرة الأميرية السامية التي أطلقها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أثناء انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في المنامة ديسمر الماضي، عقدت بالكويت اعمال المؤتمر الدولي للمانحين لاغاثة النازحين من أبناء الشعب السوري الشقيق، والمساعدة في احتواء تلك الأزمة الانسانية الشديدة التي عانوا منها، وقد تبرعت دولة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار واستهدف جمع مساعدات أكثر من 1.5 بليون دولار لصالح حوالي 5 مليون سوري يعانون بشكل مباشر جراء الأحداث في سوريا.

وقال سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في كلمة له بافتتاح المؤتمر ان ما يجري في سوريا يدعو إلى الخوف على مستقبل سوريا وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة.

واضاف سمو امير الكويت امام ممثلي 95 دولة و31 منظمة وهيئة اغاثية مشاركة في المؤتمر، ان هذا المؤتمر يعقد اليوم والكارثة في سوريا تشهد تصعيدا مستمرا ما يتطلب تضافر الجهود الدولية مضيفا بان ما تضمنه تقرير منظمة الأغذية والزراعة يؤكد عظم الكارثة في هذا البلد .

وقال انه لا بد من تضافر الجهود في مسعى دولي متكامل لتوفير الاحتياجات للسوريين واضاف : ان الحقائق والأرقام تضع على عواتقنا مسؤولية والاسراع في اغاثة السوريين واننا نوجه نداء الى اعضاء مجلس الامن ليضعوا معاناة الشعب السوري والام اللاجئين نصب اعينهم

وتابع سمو أمير الكويت «ما يضاعف معاناة الشعب السوري عدم وجود أفق للحل وان المجتمع الدولي مطالب بالاسراع في ايجاد حل للازمة السورية وان الاوضاع في سوريا تتطلب منا المسارعة لوقف نزيف الدم ووقف معاناة السوريين .

وطالب مجلس الامن الدولي بتوحيد مواقفه ووضع معاناة الشعب السوري نصب أعينه وقال : مع استمرار النداءات العاجلة يصبح لزاما علينا توفير الاحتياجات المطلوبة للشعب السوري .

واثر كلمة سمو امير الكويت القى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون بدوره خطابا امام المؤتمرين قال فيه ان الشعب السوري يعيش أزمة تتفاقم يوما بعد آخر وان ما لا يقل عن 60 ألف شخص ذهبوا ضحية الأزمة في

سوريا مضيفا بان نصف المستشفيات والمدارس تدمرت في سوريا .

واضاف بان المأساة في سوريا لاتنتهي الا اذا تم ايجاد حل سياسي داعيا طرفي الأزمة في سوريا الى وقف العنف وسفك الدماء .

واضاف بان كي مون ان الامم المتحدة تتعاون مع جميع الدول والحكومات لتخطي الأزمة في سوريا طالبا التبرع بمليار و500 مليون دولار لاغاثة النازحين في سوريا.

وقد أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون عن امتنانه للكويت لموافقتها على استضافة للمؤتمر.

جدير بالذكر ان المبادرة باستضافة مؤتمر المانحين لسوريا قد أحدثت ردود أفعال مشيدة ومحيية واسعة النطاق فقد أشاد مؤتمر القمة الاسلامي الـ12 بجهود حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لانجاح المؤتمر الدولي للمانحين لدعم اللاجئين السوريين الذي استضافته دولة الكويت.

وعبر المؤتمر في بيانه الختامي (بيان القاهرة) عن عميق الامتنان لكافة الدول والمنظمات والمؤسسات المانحة التي تعهدت بتقديم مبالغ تزيد على 1.5 مليار دولار لتحقيق الاهداف المرجوة.

واثنى البيان على الجهود والمساعي لتقديم المساعدات الانسانية للنازحين واللاجئين السوريين بهدف تخفيف محنتهم داعيا الدول والمنظمات الاخرى الى المساهمة في تقديم العون لأبناء الشعب السوري مؤكدا اهمية الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها ومنددا بقوة باستمرار عمليات القتل.

الشيخ سلمان الحمود والسفير ابو الحسن في جناح الصندوق بمعرض مؤتمر المانحين

وثمن المجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي لاعمال دورته ال 33 في المنامة عن تقديره ومباركته لاستجابة دولة الكويت لطلب السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون عقد المؤتمر الدولي الاول للدول المانحة في الكويت بالمشاركة مع الامم المتحدة.

من جهته قال وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجارالله ان اختيار دولة الكويت لاستضافة المؤتمر يؤكد ادراك المجتمع الدولي والامم المتحدة لاهمية الدور الانساني الذي تضطلع به الكويت في هذا المجال.

إلى ذلك قال رئيس الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية الدكتور عبدالله المعتوق ان استضافة الكويت لمؤتمر مانحي سوريا في هذا التوقيت يؤكد الدور الكبير والفعال الذي تقوم به في المجال الانساني.

كما أشادت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيروت اهمية المؤتمر واعتبرته «دعما قويا للجهود الانسانية التي تبذلها الكويت والدول والمنظمات الاممية والمؤسسات والجمعيات الخيرية لمساعدة اللاجئين السوريين في الدول التي لجأوا اليها»

واعربت المسؤولة الاعلامية بالمفوضية دانا سليمان عن تقدير المفوضية العليا للاجئين للمبادرة والتي كان من ثمارها موافقة حوالي 60 دولة تقريباً للمشاركة في المؤتمر الذي حشدت له الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وقد اعتبرت فرنسا ان المبادرة مهمة للغاية وتستحق الاشادة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليو رداً على سؤال لـ«كونا» في مؤتمر صحافي ان «دعم الكويت الإنساني للشعب السوري هو محل ترحيب».

– وجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي شارك في المؤتمر من خلال المشاركة في المعرض المصاحب للمؤتمر وعرض مطبوعاته واصداراته التي تبرز جهوده في سوريا بصفة خاصة والدول العربية والنامية الاخرى.

ناقشت ما تم تنفيذه من مبادرة أمير البلاد بإنشاء صندوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قمة الرياض الاقتصادية.. خطوة جديدة على مسار العمل العربي التنموي المشترك

أكد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دعم الكويت لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيادة رأسمال المؤسسات التنموية العربية لما ستسهم فيه عبر تفعيل دورها.

وجدد سموه في كلمته في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي انعقدت في الرياض الدعوة لتحرك عربي ودولي لإيقاف نزيف الدم في سورية ومساعدة الشعب السوري.

وفي الشأن الفلسطيني قال سمو الأمير «يجب على الدول العربية المسارعة في مساعدة الشعب الفلسطيني لتمكينه من مواجهة تحديات المرحلة الراهنة».

وشدد سموه على الدعوة إلى مضاعفة الجهود والتعاون المشترك في التركيز على مجال العمل التنموي والاقتصادي والاجتماعي والتنسيق ببرامجنا وسياساتنا الاقتصادية والمالية وسن القوانين والتشريعات اللازمة لتحفيز التجارة البينية وتشجيع و حماية الاستثمار وتيسير حركة رؤوس الأموال وتشييد البنى التحتية المشتركة للمساهمة في خلق اقتصاديات قوية ومتينة توفر فرص العمل المنتج لأبناء أمتنا وتكون قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

كما أننا نؤمن بدور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية ودعم العمل العربي المشترك الأمر الذي يتطلب توفير الدعم الكامل له.

يذكر أن خادم الحرمين أطلق مبادرة بزيادة رؤوس أموال المؤسسات والشركات التنموية والمالية العربية المشتركة 50% على الأقل.

وكانت القمة العربية التنموية

الأمير: ندعم مبادرة خادم الحرمين بزيادة رأس مال المؤسسات التنموية

الاقتصادية والاجتماعية الثالثة قد عقدت في الرياض في الحادي والعشرين من يناير 2013 لتستكمل ما بدأته القمة الأولى في الكويت في يناير من عام 2009 وما توصلت اليه القمة الثانية في شرم الشيخ في عام 2011 من قرارات تهدف الى التكامل الاقتصادي والاجتماعي ودعم العمل العربي التنموي المشترك.

وتصدرت قضايا الاستثمار والطاقة المتجددة وأهداف الألفية الانمائية والأمراض غير المعدية والشباب جدول أعمال هذه القمة.

وجاء في مقدمة جدول أعمال القمة متابعة قرارات قمتي الكويت وشرم الشيخ حيث يتصدر تلك القرارات متابعة ما تم تنفيذه من مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح المتعلقة بإنشاء صندوق لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بمبلغ ملياري دولار.

وكان اجمالي المبالغ التي ساهمت بها 15 دولة عربية في الحساب الخاص للمبادرة الكويتية بلغ حتى نهاية عام 2012 نحو 1.2 مليار دولار دفع منها 594.8 مليون دولار.

«اعلان القمة الاقتصادية في الرياض 2013»

اختتمت القمة العربية التنموية الاقتصادية الثالثة اعمالها، بصدور اعلان الرياض 2013، الذي أكد الالتزام الكامل بتنفيذ قرارات قمتي شرم الشيخ والكويت، وذلك بمشاركة سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله.

وعبّر اعلان الرياض، الذي تلاه الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي، عن الارتياح الكامل لتنفيذ المشاريع العربية المشتركة والجهود المخلصة في ازالة العوائق كافة التي قد تعترض تنفيذ المشاريع المشتركة.

واشار الى دعم القادة العرب مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الخاص بزيادة رؤوس أموال المؤسسات والشركات التنموية والمالية العربية المشتركة 50 ٪، بالاضافة دعمهم لعمليات تشجيع الاستثمار البيني، الذي يعد احد المداخل المهمة للتكامل الاقتصادي.

وشجع اعلان الرياض تنقل رؤوس الاموال، كما أعلن اعتماد الاتفاقية الموحدة للاستثمارات العربية البينية، والتزامه بتهيئة المناخ الاستثماري في البلدان العربية.

وأيد فتح المجال للاستثمار في الطاقة المتجددة، والعمل على تنفيذ الاهداف التنموية للالفية، داعيا الى العمل على خلق فرص العمل اللائقة ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

ودعا اعلان الرياض الى تعزيز رفاهية الافراد والمجموعات في البلدان العربية، والعمل على زيادة حجم التجارة البينية، مشددا على ضرورة استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية قبل نهاية العام الحالي، مع الترحيب بمبادرة المساعدة من اجل التجارة.

وأكد الاستمرار في دعم القطاع الخاص العربي، مشددا على اهميته في مجال العمل العربي المشترك.

وطالب بالاسراع في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في العالم العربي، والعمل على تنفيذ مبادرة الحد من مخاطر الكوارث.

وفي مجال البحث العلمي، شجع اعلان الرياض على عملية البحث العلمي وزيادة الميزانيات الخاصة به.

واعلن عن اقامة منتدى للشباب العربي في المملكة العربية السعودية، على ان يعقد خلال ستة اشهر، كما اكد اهمية تطوير النظم والتشريعات لتفعيل دور المرأة العربية.

دعا إلى إطلاق مشروعات جديدة لدعم الاقتصاد العربي

منتدى القطاع الخاص أكد أهمية تنفيذ مبادرة الكويت لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قال الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية في وزارة المالية سامي الصقعبي ان مبادرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تأتي في مقدمة أولويات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي عقدت في السعودية.

وأضاف الصقعبي لـ «كونا»، على هامش اجتماع اللجنة المعنية بالمتابعة والاعداد للقمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ان المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الامير في القمة الاقتصادية الاولى التي عقدت في الكويت عام 2009 تعتبر «من أفضل المبادرات التي مرت على مستوى جامعة الدول العربية»، مشيرا الى ان 15 دولة عربية ساهمت فيها وتم تفعيلها والعمل بها من خلال انشاء حساب يديره الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

واوضح انه تم تمويل مجموعة من الجهات في عدد من الدول العربية التي استفادت من المبادرة، داعيا الدول التي لم تساهم الى المشاركة فيها وتقديم مشاريعها ليجري العمل على دراستها وتمويلها لاحقا.

بدوره، وصف مدير الادارة الاقتصادية في وزارة الخارجية السفير الشيخ علي الخالد ان مبادرة دولة الكويت لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها «رائدة» في العمل العربي المشترك وتساهم في تشغيل الشباب العربي وتقضي على البطالة بينهم، داعياً الدول العربية الى المشاركة فيها للوصول الى المبلغ المنشود لها بقيمة ملياري دولار.

وكان المنتدى الذي عقد بتنظيم مشترك من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومجلس الغرف السعودية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت شعار (نحو مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في مبادرات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي) واستمر لمدة يومين حظي بمشاركة عربية واسعة من ممثلي القطاع الخاص العربي.

واكد المشاركون في بيانهم الختامي اهمية تعزيز جهود تنفيذ المبادرة التي أطلقت في قمة الكويت الاقتصادية بشأن دعم وتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

واعرب المشاركون عن الامل في استكمال تسديد الدول العربية المبالغ التي تعهدت بدفعها الى هذا

الخالد : 1.2 مليار دولار المساهمات العربية في حساب تمويل المشروعات الصغيرة حتى نهاية 2012

الحساب وانضمام الدول العربية التي لم تنضم بعد الى المبادرة اضافة الى تفعيل مبادرة الحساب الخاص ليكون صندوقا عربيا محفزا لاقامة صناديق وطنية في الدول العربية من خلال المبادرة لانشاء والمساهمة في تمويل صناديق تنموية وطنية في الدول العربية موجهة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص .

وشدد المشاركون على أهمية التزام القادة العرب بتوفير المظلة السياسية الضرورية لتعزيز دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، كما شدد البيان الختامي على اهمية تركيز القرار الرسمي العربي على وضع سياسة عربية مشتركة للتنمية الزراعية والغذائية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي .

وتطلع المشاركون في المنتدى الى الاعتماد الرسمي لسياسة صناعية عربية مشتركة تستوعب احتياجات القطاع الخاص ومتطلبات البيئة الصناعية الرقمية التي تحتاج الى الأسواق الكبيرة والى التنوع والمرونة وتركز على دعم التحديث والتحول الى الصناعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة استنادا الى تنمية المهارات والبحث والتطوير وتعزيزالتنوع والمحتوى التكنولوجي والكفاءة والتنافسية الانتاجية والتصديرية.

كما ابدوا رغبتهم في اقامة شبكة للربط بين هيئات الاستثمار الوطنية في الدول العربية والتنسيق فيما بينها بهدف وضع استراتيجيات مشتركة لتحسين وتطوير مناخ وفرص الاستثمار في الدول العربية وتسريع عمليات وبرامج الاصلاح لتوفير البيئة الاستثمارية التي يحتاجها القطاع الخاص الى جانب تسويق المنطقة العربية كمنطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والدولي.

واكد البيان اهمية اعطاء قضية التعليم ما تستحقه من أولوية واهتمام بعقد قمة عربية تخصص لتطوير التعليم نظرا لأهمية مواءمة مخرجات التعليم بأنواعها وتخصصاتها مع احتياجات أسواق العمل وباعتباره البوابة الأساسية ليس للتنمية الاقتصادية فحسب بل كذلك للتنمية الاجتماعية والانسانية والاستفادة من التجارب العربية والدولية الناجحة.

واعلن المشاركون عن اطلاق مجموعة رائدة من المبادرات والمشروعات العربية الخاصة المشتركة في عدد من المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات محورية مثل الأمن الغذائي والتدريب والتشغيل والاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتقدمة الصديقة للبيئة والبورصة والاستثمار.

كما اعلن المشاركون عن اطلاق مجموعة من المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واقامة مراكز لدعم رواد الأعمال ومبادرات أخرى للاستثمار في المشروعات السكنية ولدعم وتطوير التجارة العربية البينية والخارجية للقطاع الخاص العربي.

جدول يوضح مساهمة الدول العربية في صندوق دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة

الدولة	قيمة المساهمة بالمليون دولار
الكويت	500
السعودية	500
الصندوق العربي	100
ليبيا	100
مصر	20
سلطنة عمان	20
الجزائر	10
السودان	10
سوريا	10
المغرب	10
البحرين	5
الأردن	5
تونس	5
اتليمن	5
موريتانيا	1
جيبوتي	1
فلسطين	1

الرئيس البشير منح «الخالد» وسام النيلين من الدرجة الأولى

الروصيرص ... بعد تعليته

السودان يكرم الكويت لمساهمتها في تعلية سد الروصيرص

منح الرئيس السوداني عمر حسن البشير نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وسام النيلين من الدرجة الاولى تقديرا لاسهامات دولة الكويت في دعم مشروعات التنمية في السودان والدول العربية.

وقام الرئيس البشير خلال مراسم الاحتفال بتدشين مشروع تعلية (سد الروصيرص) بتسليم الوسام للمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر نيابة عن الشيخ صباح الخالد.

وقال البدر في كلمة له بهذه المناسبة انه يشارك فى الاحتفال ممثلا عن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس ادارة الصندوق في حفل

الصندوق الكويتي يساهم في تمويل المشروع بمبلغ 52 مليون دولار

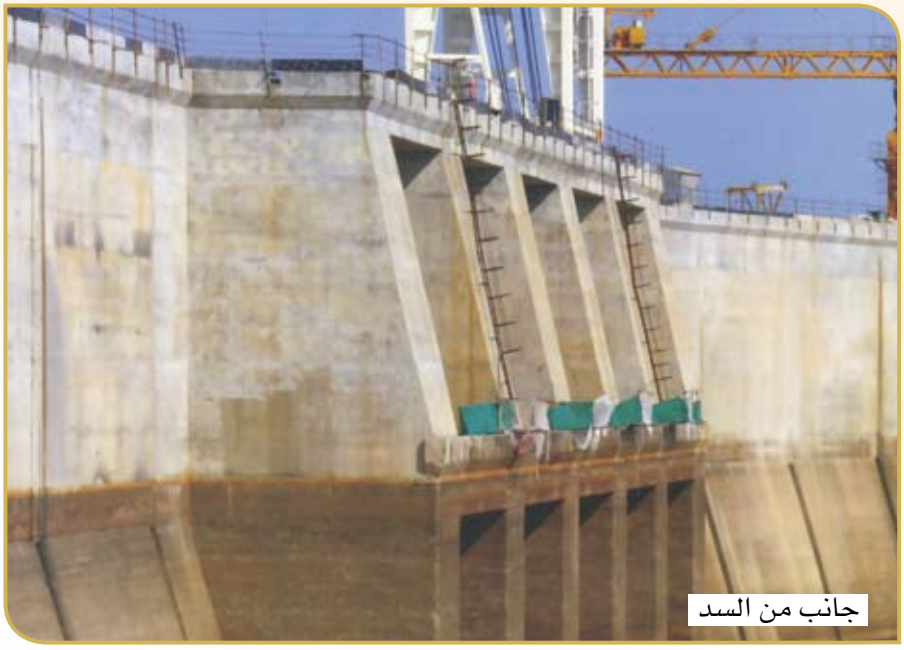
جانب من السد

افتتاح مشروع التعلية الذي ساهم الصندوق الكويتي في تمويله مع مؤسسات تمويل عربية أخرى.

واضاف ان هذه المناسبة تصادف مرور 50 عاما على تقديم اول قرض من الصندوق الكويتي للسودان وكان مخصصا لتنفيذ مشروع سكك حديدية وتوالت بعدها القروض لدعم المشروعات التنموية في السودان

الامر الذي يؤكد عمق العلاقات الاخوية التي تربط بين البلدين والشعبين.

وقال البدر ان مشروع تعلية (سد الروصيرص) يعتبر من المشروعات الانمائية المهمة في مجال الطاقة والزراعة مؤكدا انه نموذج يحتذى به من خلال التصميم والتنفيذ ويعتبر من المعالم الاستراتيجية الضخمة

للعمل المشترك بين صناديق ومؤسسات التمويل العربية، مؤكدا استعداد الصندوق الكويتي لدعم المشروعات الانمائية في السودان بما يعود بالنفع لاهل السودان والامة العربية.

يذكر ان الصندوق الكويتي ساهم في تمويل مشروع تعلية (سد الروصيرص) بمبلغ 52 مليون دولار كما ساهم في تمويله الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الاوبك وصندوق أبو ظبي للتنمية والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية.

هذا، ودشن الرئيس السوداني عمر البشير مشروع تعلية «سد الروصيرص» بحضور الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود والمدير العام للصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد

مشروعات مصاحبة لتعلية سد الروصيرص

صاحب مشروع تعلية السد عدد من المشروعات من اهمها: إنشاء 12 مدينة سكنية، 7 منها على الضفة الشرقية و5 في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مدينتين رئيسيتين تشتمل الواحدة منها على 3 آلاف منزل أما المتبقية فتتراوح بين 1200 و1900 منزل بكل مدينة. كما يوجد بكل مدينة مدرستان للأساس ومسجد وخلوة ومركز صحي ومركز ثقافي اجتماعي.

محمد بهاء الدين

وزير الموارد المائية المصري: تعلية سد الروصيرص إنجاز تاريخي

بجانب وزراء الري وممثلي عدد من الدول ومؤسسات التمويل العربية.

وكانت المرحلة الأولى من سد «الروصيرص» افتتحت في العام 1966 بسعة تخزينية بلغت 3 مليار متر مكعب فيما رفعت مرحلته الثانية السعة إلى 7.4 مليار متر مكعب، وستتيح تعلية الخزان دخول مشاريع زراعية جديدة حيز التنفيذ بمساحة مليوني فدان.

ويقع السد بالقرب من مدينة «الروصيرص» على بعد 550 كيلومتر من العاصمة الخرطوم على النيل الأزرق و100 كيلومتر من الحدود السودانية - الإثيوبية.

من جانبه اعتبر وزير الموارد المائية والكهرباء في السودان اسامة عبد الله اكتمال مشروع تعلية سد الروصيرص دفعة حقيقية للاستمرار في التنمية وبداية للعمل في مشروعات يجري التخطيط لها لاقامة سدود في كل من الشريك وكجبار وغيرها من مشروعات السدود الاخرى. حضر مراسم تدشين توسعة السد الذي يساهم به صندوق أبوظبي للتنمية الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بجانب ممثلي عدد من الدول ومؤسسات التمويل العربية.

وستتيح تعلية السد دخول مشاريع زراعية جديدة حيز التنفيذ بمساحة مليوني فدان ما يوازي مشروع الجزيرة اكبر مشروع زراعي في السودان وذلك عبر ترعتي (كنانة) و(الرهد).

من جهته أكد وزير الموارد المائية المصري محمد بهاء الدين لدى مشاركته في احتفالات السودان بعيد الاستقلال وافتتاح مشروع تعلية سد (الروصيرص) أن مشروع التعلية يعد إضافة تنموية كبرى لدعم الاقتصاد السوداني، وتقدم بالتهنئة للشعب السوداني باستقلال بلادهم، معربًا عن أمله أن يشهد السودان مزيدًا من التقدم والازدهار.

ووصف الوزير مشروع تعلية السد بـ(الإنجاز التاريخي)، وتقدم بالتهنئة للشعب السوداني في ذكرى الاستقلال وافتتاح مشروع التعلية، وتمنى للسودان حكومةً وشعبًا التقدم والرخاء والازدهار.

وقال إن المشروع سيسهم بصورة كبيرة في تنفيذ المشروعات التنموية بالسودان والمنطقة، معربًا عن أمله أن تشهد العلاقات السودانية المصرية مزيدًا من التطور.

وأشار إلى توافق الرئيسين عمر البشير ومحمد مرسي على دعم التكامل المشترك بين البلدين لخدمة شعبيهما، مضيفًا أن المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ التكامل بين البلدين بكل قوة.

من جهته عبر ألامايو نجنو، وزير المياه والطاقة الإثيوبي- في تصريحات مماثلة- عن سعادته بالمشاركة في هذه المناسبة، وهنّأ السودان بهذا الإنجاز التاريخي والعظيم، واصفًا مشروع التعلية بأنه رائع، وقال إن بلاده ستستفيد من تجارب السودان في هذا المجال، مشيرًا إلى حرص بلاده على دعم التعاون المشترك بين البلدين.

تعلية سد «الروصيرص»... قصة حلم عمره 42 عاما وتحقق للسودانيين

تعلية السد تعتبر مشروعاً قائما بذاته

فكرة بناء السد وتشييد المرحلة الأولى منه بدأت في عام 1952، حيث وضعت الدولة إستراتيجية للتوسع في الزراعة والاستفادة من حصة السودان من المياه حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959 بين السودان ومصر.

ولذلك اقتضت الضرورة بناء سد الروصيرص بولاية النيل الأزرق التي سميت في الماضي بـ «السلطنة الزرقاء»، على أن يتم التشييد على مرحلتين.. الأولى بمنسوب 480 مترا والثانية بمنسوب 490 مترا فوق سطح البحر.

بدأ العمل في بناء السد عام 1961، واكتملت المرحلة الأولى منه في عام 1966 التي قام بافتتاحها آنذاك الزعيم الراحل إسماعيل الأزهري.

وفى عام 1977 بدأت الدراسات التي أكدت أهمية تعلية «الروصيرص» لتحقيق تعويض الفاقد من السعة التخزينية من بحيرة السد بسبب تراكم الطمي وسد الاحتياجات للمشروعات القائمة والتوسع في الزراعة المروية.

وفي عام 1991 اتخذت حكومة السودان قرارا بتنفيذ مشروع التعلية وبين عامي 1994 و1999 تم استقطاب ممولين للمشروع من الصناديق والبنوك العربية والإسلامية والأويك، وشرعت وحدة تنفيذ السدود في التنفيذ عام 2008.

ومنذ ذلك الحين ظل حلم اكتمال تعلية السد يراود السودانيين، ولكن عبر السنين لم تستطع الحكومات المتعاقبة تنفيذه، حتى أصبح اليوم حقيقة وواقعا.

ويعتبر مشروع تعلية خزان «الروصيرص» من أهم المشروعات التنموية في السودان وركيزة أساسية لزيادة الطاقة الكهربائية للإيفاء بمتطلبات المشاريع الزراعية، حيث يمكن السودان من التمتع بمخزون مائي يغطي المشاريع الزراعية القائمة وإضافة مشاريع جديدة.

اكتمال مشروع تعلية سد «الروصيرص» الذي افتتحه البشيرمؤخراً، يعنى تحقيق حلم عمره أكثر من 42 عاما وسيحدث تحولا كبيرا في مجالات الزراعة بإضافة أكثر من مليوني فدان وتأمين المياه للمشاريع القائمة.

كما تضاعف التعلية من القدرة التخزينية للسد من 3.4 مليار متر مكعب إلى 7 مليار، وتعتبر هذه الإضافة دعما للقطاعات الاقتصادية المتنوعة في السودان.

ويسهم مشروع التعلية كذلك في زيادة الطاقة المنتجة من محطة التوليد بنسبة 50% حيث زادت من 1200 إلى 1800 ميغاوات ساعة في اليوم وقد تم التوليد بنسبة 100% من القدرة المركبة للمحطة لأول مرة منذ تأسيسها بعد تنفيذ التعلية.

وتسهم التعلية كذلك في تحسين التوليد الكهربائي في سدي «مروى وسنار» وتأمين الري لكل المشروعات القائمة أسفل السد خاصة مشروعي «كنانة والرهد» وتوفير السكن للذين تمت إعادة توطينهم في مدن جديدة بها خدمات ومرافق حيوية.

وتسهم تعلية سد «الروصيرص» في التوسع في الزراعة المروية وتوليد الطاقة الكهربائية، حيث بلغت التعلية الحالية 10 أمتار إضافية ليصبح بذلك الارتفاع الأقصى من منسوب الأساس حوالي 78 مترا مكعبا وأن طول السدود الترابية بلغت حوالي 24.41 كلم، فيما بلغ الارتفاع الأقصى من منسوب الأساس حوالي 40 مترا، ولذا فإن مشروع تعلية السد يعتبر سدا قائما بذاته من حيث كميات الردم التي وصلت إلى 17.5 مليون متر مكعب وحجم الخرسانة 160 ألف متر مكعب وبلغت المياه الإضافية المخزنة بعد التعلية أكثر من 3 أضعاف التي كانت قبل التعلية، ليصبح السد أطول السدود في العالم حيث يعادل في طوله ضعف سد (مروى).

وتمت التعلية بإشراف لجنة خبراء عالميين للمتابعة باستخدام تقنيات حديثة لمواكبة المتطلبات العالمية للسدود.

وبذلك.. استقبل السودانيون العام الجديد 2013 بعيدين، عيد الاستقلال السابع والخمسين، وعيد افتتاح مشروع تعلية سد الروصيرص، ذلك المشروع المهم الذي يتواكب مع المشروعات التنموية الطموحة الشاملة في جميع المجالات وفى جميع ولايات السودان في الفترة الماضية، وتلك التي يستهدف السودان تنفيذها في مقبل الأيام.

25 مليون دينار من الصندوق الكويتي لتمويل مشروع كهرباء الولايات الشرقية بالسودان

تم في مدينة الخرطوم التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية السودان والصندوق الكويتي للتنمية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 25 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 85 مليون دولار أمريكي، وذلك للإسهام في تمويل مشروع كهرباء الولايات الشرقية.

وقد وقع اتفاقية القرض ، نيابة عن حكومة جمهورية السودان وزير المالية والاقتصاد الوطني علي محمود محمد عبدالرسول، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب أحمد البدر.

ويهدف المشروع إلى المساهمة في تنمية منطقة شرق السودان عن طريق توصيل المزيد من الطاقة الكهربائية للولايات الشرقية وتوفيرها لحوالي 660 ألف مشترك جديد ، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المذكورة .

ويشتمل المشروع على إنشاء وتوريد وتركيب وحدات توليد ديزل في مناطق معزولة عن الشبكة بولايتي البحر الأحمر وكسلا ، لتلبية الأحمال المتوقعة فيها ، وخط نقل جهد 110 ك.ف

البدر وعبدالرسول يتبادلان وثائق الاتفاقية

وسعات تحويل على الجهد العالي لتعزيز منظومة النقل وتلبية الحمل المتوقع في ولايات البحر الأحمر والقضارف وكسلا ، وكذلك شبكات توزيع ومحطات تحويل على الجهد المتوسط والمنخفض وتوصيلات المشتركين في الولايات الثلاث المذكورة ، يضاف إلى ذلك الخدمات الهندسية والإشراف على التنفيذ ، ومن المتوقع انتهاء أعمال تنفيذ المشروع في عام 2015 .

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض الرابع والعشرين الذي يقدمه الصندوق لجمهورية السودان ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 23 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 202.4 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 688 مليون دولار أمريكي ، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات . كما قدم الصندوق لها ثلاث منح بقيمة إجمالية بلغت 333 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 1.2 مليون دولار أمريكي. كما قدمت حكومة دولة الكويت بإدارة الصندوق الكويتي، من خلال صندوق الحياة الكريمة ، منحة بقيمة 7 مليون دولار أمريكي تعادل حوالي 2 مليون دينار كويتي،

وزير ا لموارد المائية السوداني: المشروع سيكون امتداداً لدعم الكويت لتحقيق الرخاء

مشروع محطة توليد الكهرباء بالولايات الشرقية والذى ساهم الصندوق فى تمويله

ومنحة لتمويل مشاريع الصحة والتعليم في ولايات شرق السودان بقيمة 50 مليون دولار أمريكي تعادل حوالي14.1 مليون دينار كويتي .

وعقب التوقيع أشاد وزير المالية والاقتصاد السوداني بالجهود الكبيرة التي تبذلها الكويت من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في بلاده والإسهام في دعم شرقي السودان من خلال استضافة مؤتمر المانحين الدولي وما تلاه من خطوات.

وقال عبدالرسول أن «الصندوق الكويتي للتنمية ساهم في تمويل العديد من المشروعات في مختلف القطاعات الخدمية والزراعية والصناعية وكان لنا عظيم الشرف في مشاركتهم لنا احتفال تدشين مشروع تعلية سد الروصيرص الذي تزامن مع الاحتفالات بذكرى الاستقلال المجيد».

وأضاف أن المشروع الجديد الذي تم توقيعه يهدف الى المساهمة في تنمية منطقة شرقي السودان عن طريق توصيل المزيد من الطاقة الكهربائية للولايات الشرقية وتوفيرها لحوالي 660 ألف مشترك جديد ما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولايات الثلاث (كسلا والقضارف والبحر الأحمر).

بدوره قال وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني أسامة عبدالله الذي حضر حفل التوقيع إن «دولة الكويت ظلت تدعم السودان في مختلف المشاريع التنموية وسيكون مشروع كهرباء الولايات الشرقية امتدادا لدعمها لتحقيق الرخاء والرفاهية لأهلنا في شرق

وزير المالية السوداني: 660 ألف مشترك جديد يستفيدون من المشروع

السودان إلى جانب مشروعات الأمن الغذائي والصحة والتعليم».

وقال المدير التنفيذي لصندوق تنمية وإعمار شرق السودان أبوعبيدة محمد إن اتفاقية القرض تأتي ثمرة لمؤتمر المانحين الذي استضافته الكويت مشيرا إلى أنه يتوقع الانتهاء من أعمال تنفيذ المشروع في عام 2015.

المدير العام يتبادل وثائق الاتفاقيات مع الوزير جعفر حسان

الأردن وقعت 7 اتفاقيات من حصة الكويت في الصندوق الخليجي بقيمة 695 مليون دولار

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على ثلاث اتفاقيات تمويلية قطاعية ضمن المرحلة الأولى من حصة دولة الكويت في منحة الصندوق الخليجي للتنمية لتمويل مشاريع تنموية ذات اولوية بقيمة (695) مليون دولار، حيث بلغ مجمل القيمة الكلية للمنحة (1.25) مليار دولار على خمس سنوات وتشمل الاتفاقيات الثلاث التي وقعها وزير التخطيط الدكتور جعفر حسان ما يلي:

تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويلية قطاعية ضمن المرحلة الأولى من حصة دولة الكويت في منحة الصندوق الخليجي للتنمية لتمويل مشاريع تنموية ذات اولوية بقيمة (695) مليون دولار في المملكة الأردنية، حيث تبلغ مجمل القيمة الكلية للمنحة (1.25) مليار دولار على خمس سنوات.

وقد وقعت الاتفاقيات الثلاث في مدينة عمّان ، وبحضور سفير دولة الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور حمد الدعيج ، وكلها إتفاقيات تأتي في إطار الإتفاقية الإطارية الموقعة بتاريخ 2012/09/18 بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية بشأن إستغلال المنحة التي خصصتها حكومة دولة الكويت وعهدت للصندوق بإدارتها والتي يبلغ مقدارها 1.25 مليار دولار أمريكي ، توزع على خمس سنوات بدءاً من السنة المالية 2013/2012 ، لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة الأردنية الهاشمية .

وقد وقع على تلك الإتفاقيات وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور/ جعفر حسان نيابة عن حكومة المملكة الأردنية ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي وعددها أربع إتفاقيات المدير العام عبد الوهاب البدر. في حين سبق وأن قام نائب المدير العام حمد العمر وبتاريخ 2012/12/11 التوقيع على ثلاث منها ليصبح إجمالي عدد الإتفاقيات الموقعة 7 إتفاقيات.

اتفاقية مشروع برنامج تطوير البلديات والمحافظات

يهدف البرنامج إلى تقديم الخدمات الإجتماعية والبنيات الأساسية إلى مواطني المملكة من خلال المحافظات والبلديات التي تقوم بتقديم وتقييم هذه الخدمات وبلورتها في شكل مشاريع تنموية يتم تنفيذها من قبل مقاولين مؤهلين .

المكونات التالية:

يشمل البرنامج تطوير وتحسين البنية التحتية، بما يشمل تشييد وتحسين وإعادة تأهيل طرق وشوارع وأرصفة وممرات ومنشآت وحدائق ومنتزهات ومباني خدمات ومنشآت مائية ومحطات انطلاق حافلات، كما يشمل تنفيذ وصيانة منشآت ومراكز تعليمية وصحية واجتماعية.

وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 341 مليون دولار أميركي على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2012.

- اتفاقية برنامج تطوير قطاع النقل بقيمة (236.630) مليون دولار، وتتكون من مشروع السلامة المرورية على الطرق، تحسين وتنفيذ وتوسعة تقاطعات الطرق، إنارة الطرق الرئيسية والنافذة وإعادة تأهيل الجسور والمنشآت المائية، بالإضافة الى مشروع الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء،ومشاريع هيئة تنظيم النقل البري.

ويهدف البرنامج إلى تحسين مرافق النقل وتيسير سبل انتقال الركاب في كافة انحاء المملكة مما يساهم في مواجهة الطلب على النقل وذلك بسرعة وفعالية وأمان.

اتفاقية مشروع برنامج إسكان الفقراء ودعم المهنيين

وصف المشروع: يهدف البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة في المملكة من خلال تأمين مساكن تلبي احتياجاتهم، ورفع المستوى المعيشي لمزارعي المملكة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الأردنية من خلال تقديم قروض زراعية ميسرة لمزارعي المملكة، ورفع مستوى الثقافة الاستثمارية وتطوير المهارات والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع المحلي الأردني من خلال تطبيق برامج تعزيز الإنتاجية.

يشمل البرنامج بناء وصيانة مساكن للأسر الفقيرة والتي لا تتجاوز مساحة كل منه 75 متر مربع، وما يلزم ذلك من أعمال مدنية وكهربائية.

وقد خصص لهذا المشروع 118 مليون دولار أميركي على مدى 4 سنوات.

برنامج دعم قطاع التعليم

يهدف البرنامج إلى دعم خطط الحكومة الأردنية لتطوير قطاع التعليم من خلال تحسين البيئة التعليمية بمستوياتها المختلفة وتطوير المناهج التعليمية وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والتحصيل العلمي للطلاب من كافة الطبقات الاجتماعية وفي كافة مناطق المملكة .

وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 67 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات إعتباراً من عام 2012 .

- برنامج دعم قطاع الصحة:

يهدف البرنامج إلى دعم خطط الحكومة الأردنية لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في مجالات الرعاية الصحية الأولية والتخصصية من خلال تحسين وزيادة العمر التشغيلي للمنشآت الصحية بمستوياتها المختلفة في كافة محافظات المملكة مع تزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية المتطورة

وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 104 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات إعتباراً من عام 2012 .

- برنامج دعم قطاع المصادر الطبيعية: يهدف البرنامج إلى دعم خطط الحكومة الأردنية للحصول على المعلومات الجيولوجية والكيميائية لحساب كمية الاحتياطي المتوفر من الحجر الزيتي ونوعيته وخامات الدولومايت والحجر الجيري النقي .

وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 3.5 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات إعتباراً من عام 2012 .

- برنامج دعم قطاع المياه والري

يهدف البرنامج إلى دعم خطط الحكومة الأردنية لتلبية الطلب على مياه الشرب والري والحد من الفاقد في الشبكات وذلك من خلال أعمال تأهيل وتحسين ورفع كفاءة منشآت مياه الشرب والري .

وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 85 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات إعتباراً من عام 2012 وبتوقيع هذه الإتفاقيات يكون إجمالي ما تم تخصيصه من مبلغ المنحة حوالي 955 مليون دولار أمريكي من أصل 1.25 مليار دولار أمريكي هذا الى جانب عمليات الصندوق المعتادة المتمثلة في عدد القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للمملكة الأردنية الهاشمية والتي تبلغ 26 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها حوالي 172 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 584 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات ، بالإضافة إلى 6 منح ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.1 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 10.9 مليون دولار أمريكي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لعدد من المشاريع .

وفد الصندوق الكويتي اطلع على واقع التعليم العالي في الأردن

اطلع وفد من الصندوق الكويتي للتنمية على واقع التعليم العالي في المملكة وذلك خلال زيارة قام بها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

والتقى الوفد بحضور السفير الكويتي في عمان الدكتور حمد الدعيج أمين عام الوزارة الدكتور مصطفى العدوان الذي ثمن للصندوق مبادراته في دعم قطاع التعليم في المملكة، موضحا ان الوزارة تولي اهمية للبنى التحتية للجامعات الرسمية وتوفير الدعم للطلبة المتفوقين من المحتاجين من خلال البعثات والمنح والقروض.

من جهته اكد السفير الكويتي حرص دولة الكويت على إدامة وتعزيز العلاقات التي تربط البلدين الشقيقين وتعزيز سبل التعاون بينهما في جميع المجالات بتوجيهات من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

وقال رئيس الوفد الكويتي الدكتور محمد صادقي أن الصندوق حريص على تقديم الدعم المناسب لجميع القطاعات التنموية في الأردن ومن ضمنها قطاع التعليم العالي، مبينا ان خبرة الصندوق التي تتجاوز خمسين عاما، وتعامله مع أكثر من مئة دولة، ستكون مفيدة في تقييم البرامج والمشروعات واعطائها الاولوية المناسبة وايجاد الآليات المناسبة لمساندة الأردن ودعمه في تنفيذ مشروعاته التنموية.

وقدم أمين عام الوزارة خلال اللقاء شرحا مفصلا عن واقع التعليم العالي في الأردن واهميته في إعداد الانسان الأردني كرافد للتنمية في الوطن العربي، مشيرا إلى ان الأردن يركز على التنمية البشرية ويوليها اهتماما خاصا.

وبين ان حجم الإنفاق على دعم الطلبة بالابتعاث والمنح والقروض لهذا العام تجاوز 20 مليون دينار استفاد منها أكثر من 28 الف طالب، مشيرا إلى حاجة قطاع التعليم العالي للدعم المتواصل.

واضاف ان الوزارة تهدف في العام المقبل لدعم 30 الف طالب على الاقل ويتطلب ذلك توفير نحو 25 مليون دينار عدا عن الحاجة الملحة لدعم الجامعات في مجال التعليم التقني والتطبيقي وبناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الاعمال ودعم حوسبة الجامعات.

واثنى الدكتور العدوان على الطلبة من دولة الكويت الشقيقة، الخريجين منهم او الذين ما يزالون على مقاعد الدراسة في الجامعات الأردنية، مبينا اننا نفخر بهم من خلال متابعتنا لمخرجات التعليم الذي تلقوه في المملكة.

وتطرق اللقاء إلى امكانية الحصول على قروض ميسرة من الصندوق اضافة إلى المنح لدعم مشروعات وبرامج تنفذ على مدار السنوات المقبلة في مجال التعليم العالي.

وكانت زيارة الوفد الكويتي تتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الخاص بتقديم المنح للمملكة.

وضم الوفد كلا من المستشارين الدكتور محمد صادقي والمهندس باسم الروماني والدكتور مصطفى الكيال، ومساعد نائب مدير الادارة المصرفية للمنح رائد الشهاب.

1.250 مليار دولار منحة كويتية لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة المغربية

البدر ووزراء الاقتصاد والتربية والاسكان والموازنة في المملكة المغربية والسفير الكويتي لدى المغرب اثناء التوقيع

تم في مدينة الرباط التوقيع على إتفاقية إطارية بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية بشأن استغلال المنحة التي خصصتها حكومة دولة الكويت وعهدت للصندوق بإدارتها والتي يبلغ مقدارها 1.250 مليار دولار أمريكي ، توزع على عشر سنوات بدءاً من السنة المالية 2013/2012 ، لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة المغربية. وتقدم هذه المنحة ضمن إطار برنامج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمويل مشاريع إنمائية في كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والذى ينص على تخصيص 10 مليار دولار أمريكي على مدى عشر سنوات منها 5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع التنمية في المملكة المغربية و 5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية . وقد وافق مجلس الوزراء في دولة الكويت على تخصيص مبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي تمثل حصة دولة الكويت في البرنامج المشار إليه ، موزعة على عشر سنوات بواقع 500 مليون دولار أمريكي توزع مناصفة بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية وقد وقع على الاتفاقية الإطارية عن المملكة المغربية وزير الاقتصاد والمالية نزار بركه المملكة المغربية بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبد الوهاب البدر .وحضر التوقيع وزير التربية الوطنية محمد الوفا ووزير الاسكان والتعمير محمد نبيل والوزير المكلف بالموازنة ادريس الإدريسي وسفيرنا لدى المغرب شملان الرومي.

– وقال مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر إن التعاون بين الصندوق والمملكة المغربية شمل، على مدى 50 عاماً، تمويل مشاريع البنى التحتية في المغرب، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الشعب المغربي الشقيق.

وأشاد البدر في تصريح لـ «كونا» عقب التوقيع على اتفاقية تمويلية بمتانة علاقات التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة المغربية.

من جهته أشاد وزير الاقتصاد والمالية المغربي نزار بركة بمواكبة الكويت لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلاده..

وأكد أن الكويت كانت دائماً وفية لالتزاماتها المالية والاستثمارية نحو المغرب.

وأبرز أن قيمة الدعم الكويتي للمغرب بموجب الاتفاقية الإطارية التي وقّعها مع البدر ستوجه لتمويل استثمارات عمومية أساسية تتعلق بالبنى التحتية للطرق السيارة والموانئ ودعم الزراعة والري لتطوير المردود في هذا المجال وللسدود لتعبئة الماء في المغرب ولمشاريع سكنية لتطوير السكن الاجتماعي وللتعليم الأساسي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عدد القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للمملكة المغربية تبلغ 37 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 388 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات ، بالإضافة إلى منحة ومساعدة فنية بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 1.15 مليون دينار كويتي.

الرئيس اللبناني استقبل المدير العام وأشاد بجهود الصندوق الكويتي

25 مليون دينار لإعادة تأهيل محطتي كهرباء الذوق والجية

الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان يتلقى من المدير العام عددا من الطوابع التذكارية التى اصدرها الصندوق بمناسبة يوبيله الذهبي، بحضور السفير الكويتي عبد العال القناعي والمدير الاقليمي للدول العربية مروان الغانم، وفى الاطار البدر يسلم سليمان عملة ذهبية تذكارية

أشاد الرئيس اللبناني ميشال سليمان بالدعم المعنوي والمادي الذي تقدمه الكويت للبنان في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس سليمان مع المدير العام للصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر والوفد المرافق له بحضور سفيرنا لدى لبنان عبدالعال القناعي، وذلك خلال الزيارة التى قام بها المدير العام مؤخرا الى لبنان.

من جهته ذكر البدر في تصريح لـ «كونا» عقب الاجتماع انه اطلع الرئيس اللبناني على الاتفاقيات الموقعه خلال الزيارة لاسيما اتفاقية قرض تمويل مشروع إعادة تأهيل محطتي الذوق والجية الكهربائية بقيمة 85 مليون دولار واتفاقية تمويل مشاريع انمائية صغيرة بقيمة 1.9 مليون دولار.

حضر الاجتماع الى جانب البدر والسفير القناعي كل من المدير الإقليمي للدول العربية

البدر والجسر وقعا اتفاقية لإقامة 5 نصب تذكارية لتوثيق التعاون بين البلدين

في الصندوق الكويتي مروان الغانم والمستشار في سفارتنا لدى لبنان جاسم الناجم وممثل الصندوق الكويتي المقيم في لبنان م. نواف الدبوس ونائبه قيس الجوعان.

وبمناسبة اليوبيل الخمسيني للصندوق قدم البدر الى رئيس الجمهورية هدية عبارة عن ميدالية تذكارية ولوحة تحمل إصدارا «خاصا» لطوابع بريدية تتضمن صورا لمشاريع نفذها الصندوق في عدد من البلدان.

على صعيد متصل استقبل رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري المدير العام، حيث اهداه درعا تكريمة، من جهته قدم المدير العام ميدالية تذكارية للسيد نبيه بري، وخلال الزيارة ايضا استقبل رئيس الوزراء (المستقيل) نجيب ميقاتي المدير العام، حيث اطلعه البدر على المشروعات المنفذة.

وعلى صعيد التعاون بين الصندوق الكويتي والحكومة اللبنانية وقع المدير العام عبد الوهاب البدر مع وزير الطاقة والمياه اللبناني جبران باسيل اتفاقية قرض جديدة يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 25 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 85 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل محطتي توليد كهرباء الذوق والجية.

رئيس مجلس النواب نبيه بري يهدي درعاً تذكارية للمدير العام

ويهدف المشروع إلى المساهمة في رفع كفاءة وحدات توليد الكهرباء وزيادة قدرتها على العمل بشكل منتظم، ويتكون المشروع من أعمال إعادة تأهيل وتطوير منشآت محطتي توليد الكهرباء في الجية والذوق والبالغة سعتها الإجمالية حوالي 900 ميجاوات.

وبتوقيع هذه الاتفاقية يكون الصندوق قد قدم للجمهورية اللبنانية عشرون قرضاً ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 19

البدر والجسر يوقعان الاتفافية

قرضاً بمبلغ 180 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 612 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة . كما قدم الصندوق للجمهورية اللبنانية معونتين فنيتين لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعين في قطاعي النقل والطاقة بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 880 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 3 مليون دولار أمريكي . كما قدم الصندوق للبنان 6 منح بلغت قيمتها 2.7 مليون دينار كويتي أي نحو 9.4 مليون دولار أمريكي.

كذلك يتولى الصندوق إدارة منح حكومة دولة الكويت المقدمة للجمهورية اللبنانية وعددها 7 وتبلغ قيمتها الإجمالية نحو 119 مليون دينار كويتي

جانب من الجولة

أي نحو 407 مليون دولار أمريكي.

من جهة اخرى وقع المدير العام عبدالوهاب البدر ورئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر مذكرة تفاهم لإقامة نصب تذكارية في خمسة مواقع توثق التعاون بين الكويت ولبنان.

وأكد الجسر اهمية الدور الذي يلعبه الصندوق الكويتي في لبنان لتوثيق التعاون بين الكويت ولبنان وشعبيهما الشقيقين في مختلف المجالات، معربا عن شكره للكويت «اميرا وحكومة وشعبا» على كل ما بذلوه من اجل لبنان.

إلى ذلك وبحضور المدير العام ووفد الصندوق والمسؤولين اللبنانيين تم ايضا افتتاح مجمع مدارس الكويت ومجمع مدارس الشيخ صباح الاحمد في الضاحية الجنوبية لبيروت في مناطق حارة حريك والغبيري، والممولة من منحة الكويت بإدارة الصندوق الكويتي.

البدر يلقي كلمة في أفتتاح مجمع مدارس سمو الأمير في لبنان

وقال البدر إن الصندوق الكويتي ساهم بإنشاء 14 مدرسة في مختلف المناطق اللبنانية ، مؤكدا اهمية هذا النوع من المشاريع في التنمية البشرية.

يذكر ان وزارة التربية اللبنانية اطلقت أسماء الكويت وسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح والامراء الراحلين الشيخ صباح السالم الصباح والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، على عدد من المدارس في بيروت الكبرى.

10 مليون دينار لمشروع محطة مركز بلغراد للسكك الحديدية في صربيا

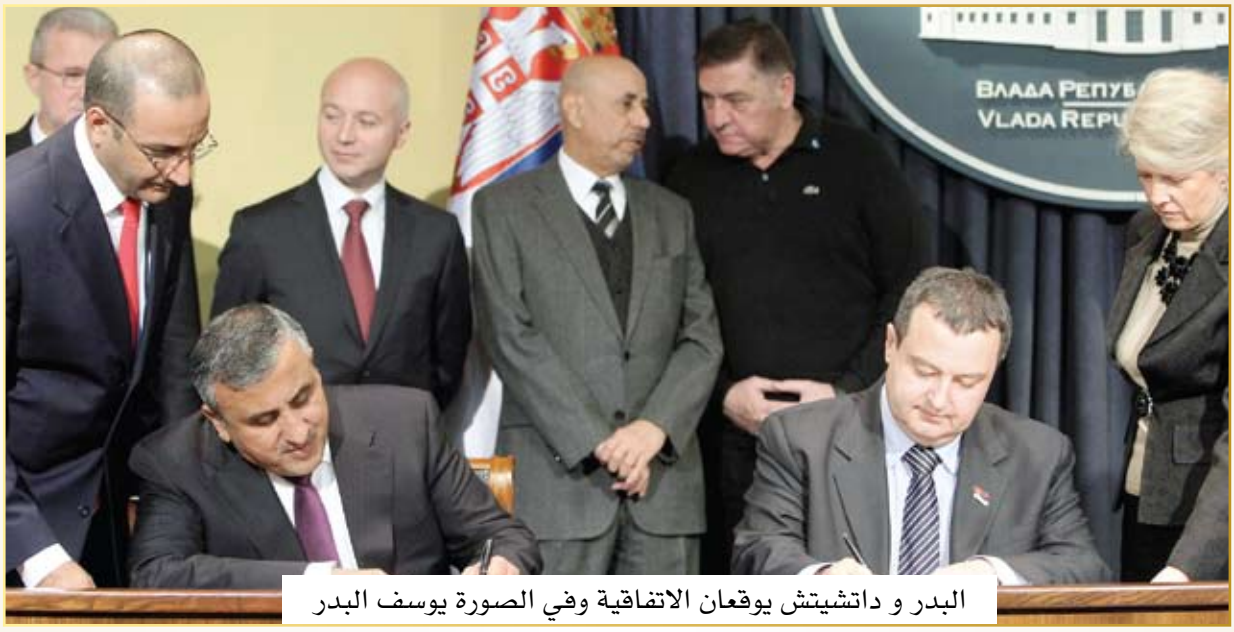

البدر و داتشيتش يوقعان الاتفاقية وفي الصورة يوسف البدر

تم في مدينة بلغراد التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق الكويتي للتنمية وشركة سكك حديد صربيا المساهمة يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 10 مليون دينار كويتي، (أي ما يعادل حوالي 35 مليون دولار أمريكي)، وذلك للاسهام في تمويل مشروع محطة مركز بلغراد للسكك الحديدية (المرحلة الأولى). كما تم التوقيع على اتفاقية ضمان خاصة بالقرض بين جمهورية صربيا والصندوق الكويتي للتنمية.

وقد وقع اتفاقية الضمان، نيابة عن جمهورية صربيا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية ايفيتسا داتشيتش ووقع اتفاقية نيابة عن شركة سكك حديد صربيا المساهمة المدير

.. و يتبادلان وثائقها

العام ميلوفان ماركوفيتش في حين وقع اتفاقيتي القرض والضمان، نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية المدير العام عبدالوهاب البدر.

يهدف المشروع إلى تلبية الطلب على خدمات نقل المسافرين بالسكك الحديدية ضمن شبكة سكك حديد مدينة بلغراد وذلك من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للبنية الأساسية لخدمات نقل المسافرين وخفض زمن الرحلة وتكاليف تشغيل قطارات الركاب العاملة على الخطوط المحلية في بلغراد وضواحيها وعلى الخطوط الإقليمية وللمسافات الطويلة وتحسين اعتمادية الخدمات ومستواها بما يتماشى مع المعايير الأوروبية للنقل والسكك الحديدية. كما يهدف المشروع للإسهام في التطوير الحضري لمدينة بلغراد والبيئة فيها.

كما يشمل المشروع توفير الخدمات الاستشارية الهندسية لاعداد التصاميم وادارة تنفيذ المشروع والاشراف على التنفيذ. ويتوقع أن يتم انجاز المشروع بنهاية عام 2014.

الممولة في إطار مساهمة الكويت في برنامج التنمية الخليجية

وفد الصندوق الكويتي تفقد مشروعات إسكانية بمملكة البحرين

المهندس باسم الحمر

أكد وزير الإسكان البحريني المهندس باسم بن يعقوب الحمر أن الوزارة توصلت مع وفد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى اتفاقات وتفاهمات حول العديد من الأمور الإدارية والتنظيمية والاجرائية المتعلقة بالمشاريع الاسكانية التي تأتي ضمن مساهمة دولة الكويت في برنامج التنمية الخليجية، وذلك بعد سلسلة من الاجتماعات بين الوزارة ووفد الصندوق عقدت على مدار ثلاثة أيام، وهي الاجتماعات التي تعقد للمرة الثانية منذ إعلان منحة دولة الكويت لبناء مشاريع الاسكان الاجتماعي بالمملكة.

وقال المهندس باسم الحمر إن وفداً من الصندوق الكويتي قام خلال زيارته الأخيرة إلى مملكة البحرين بعدة زيارات ميدانية إلى مشاريع المدينة الشمالية ومدينة شرق الحد الاسكانية، واطلع على عروض مفصلة حول خطط وبرامج الوزارة لتنفيذ المشاريع الاسكانية بتلك المدينتين، كما تمت الإشارة للوفد إلى أن مدينتي شرق الحد والشمالية تعدان من أبرز المشاريع الاسكانية الاستراتيجية التي تعول عليها الوزارة من أجل تلبية الطلبات الاسكانية للمواطنين على قوائم الانتظار.

وأشار الوزير إلى أن الاجتماعات والزيارات الميدانية أسفرت عن قيام لصندوق الكويتي بصفته مديراً لمنحة دولة الكويت الشقيقة لتمويل المشاريع الاسكانية بالمملكة بتمويل جزء من مراحل المشاريع الاسكانية بالمدينة الشمالية وشرق الحد، مشيراً إلى أن وزارة الإسكان قامت برفع توصيات ونتائج الاجتماعات بين الوزارة والصندوق إلى وزارة المالية باعتبارها الجهة الراعية لتلك المبادرة الكريمة.

وفي سياق متصل قال وزير الإسكان إن الوزارة تقوم حالياً بالتنسيق مع مجلس المناقصات والمزايدات حول آليات التعامل مع منحة دولة الكويت الشقيقة لتمويل المشاريع الاسكانية بالمملكة، من حيث التأهيل والمناقصات والترسية الخاصة بتمويل كل مشروع، موضحاً أن الوزارة حريصة في هذا الشأن على اتباع إجراءات مجلس المناقصات لضمان مزيد من الشفافية والمصداقية على هذا الصعيد.

4.5 مليون دينار لتمويل مشروع مركز الطوارئ بمستشفى كورلي بو التعليمي في غانا

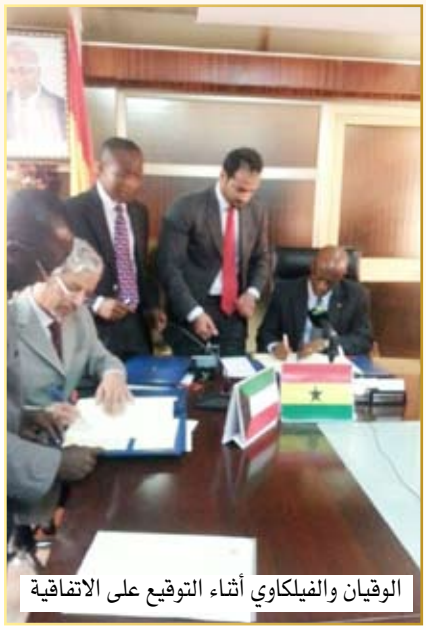
الوقيان والفيلكاوي أثناء التوقيع على الاتفاقية

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

تم في مدينة أكرا التوقيع على إتفاقية قرض بين حكومة جمهورية غانا والصندوق الكويتي ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره أربعة ملايين وخمسمائة ألف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 15.3 مليون دولار أمريكي) ، لجمهورية غانا للإسهام في تمويل مشروع مركز الطوارئ والعناية الفائقة بمستشفى كورلي بو التعليمي – المرحلة الأولى (أ) .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية غانا – وزير المالية و التخطيط الاقتصادي سيث تيركبر، وعن الصندوق نائب المدير العام هشام الوقيان .

يهدف المشروع المقترح إلى المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية غانا من خلال مقابلة الطلب المتزايد وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الحد من الوفيات والإصابات الجسيمة التي تترتب على الحوادث أو حالات الطوارئ والتي قد تحدث في الجزء الجنوبي من البلاد بصورة خاصة .

وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد قدم تسع قروض لجمهورية غانا ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق ثمانية قروض لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 35 مليون دينار كويتي ، سحب منها حوالي 33.1 مليون دينار كويتي ، وسدد منها 18.4 مليون دينار كويتي . وذلك بالإضافة إلى 3 معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 682 ألف دينار كويتي ، سحب منها حوالي 621 ألف دينار كويتي .

منحت «الوقيان» وسام الصداقة من الدرجة الأولى

كوريا الديموقراطية كرّمت الصندوق الكويتي وجهوده في دعم مشاريعها التنموية

نائب المدير العام هشام الوقيان أثناء توقيع الاتفاقية مع نائب وزير الأراضي وحماية البيئة الكوري

6 مليون دينار لتمويل طريق بيونغ يانغ في كوريا الديمقراطية

أعربت جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية عن تقديرها للجهود الانمائية التي تقوم بها دولة الكويت، عبر الصندوق الكويتي للتنمية، ودوره في تقديم القروض والمساعدات

الوقيان مرتديا الوسام الكوري فى لقطة مع عدد من كبار المسؤولين وفى الصورة المدير الاقليمي لدول جنوب شرق آسيا ودول المحيط الهادي وليد البحر

التي تتطلبها عملية التنمية في كوريا. وفي هذا الاطار قام نائب رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس الشعب الأعلى فخامة يانغ هيونغ سوب، بمنح نائب مدير عام الصندوق الكويتي هشام الوقيان، وسام الصداقة من الدرجة الأولى تقديراً للدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية وجهوده في انجاز المشاريع الانمائية في جمهورية كوريا الديموقراطية، وتطوير علاقات التعاون والصداقة بين جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ودولة الكويت. وعلى صعيد متصل تم في بيونغ يانغ التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق الكويتي بمقتضاها قرضاً لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مقداره 6 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 20.4 مليون دولار أمريكي، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إنشاء طريق بيونغ يانغ بيونغ سونغ الجديد .

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هناك كيم سونغ هاك نائب الوزير لوزارة الأراضي وحماية البيئة ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية نائب المدير العام هشام إبراهيم الوقيان.

يهدف المشروع المقترح إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية للبلاد والمساهمة في رفع كفاءة مستوى النقل وسلامة حركة المركبات وخفض تكاليف التشغيل وزمن الإنتقال .

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض فإنه يكون القرض الثالث الذي يقدمه الصندوق لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حيث سبق أن قدم لها الصندوق قرضين تبلغ قيمتهما 12.4 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 42.6 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاع المياه .

أشـــاد بـــدور الـصـــنـدوق الـكـويـتـي خـلال اللقاء

الرئيس الموريتاني بحث مع العمر قضايا التنمية

الرئيس ولد عبد العزيز مستقبلاً نائب المدير العام حمد العمر

السفير الكويتي فى نواكشوط وحمدالعمر ومروان الغانم لدى توقيع الأتفاقية

استقبل رئيس جمهورية موريتانيا محمد ولد عبدالعزيز بالقصر الرئاسي في نواكشوط نائب رئيس المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية حمد العمر الذي زار موريتانيا مؤخراً.

وأدلى نائب المدير العام في أعقاب اللقاء بتصريح للوكالة الموريتانية للأنباء قال فيه «تشرفنا بمقابلة الرئيس محمد عبدالعزيز وهنأناه بمناسبة عودته سالماً معافى إلى أرض الوطن وبمناسبة عيد الاستقلال الموريتاني.

وأضاف العمر أنه تم إطلاع الرئيس على جهود الصندوق الكويتي في موريتانيا، فضلاً عن سبب الزيارة وهو التوقيع على اتفاقية تمويل طريق فصالة النعمة.

وقد أشاد رئيس الجمهورية خلال اللقاء بدور الصندوق الكويتي بشكل خاص ودولة الكويت عموماً في دعم التنمية في موريتانيا الشقيقة.

وتم كذلك خلال اللقاء استعراض العلاقة القوية بين الصندوق وموريتانيا وتم التأكيد على أن جميع مشاريع الصندوق في موريتانيا ناجحة ويتم انجازها في الوقت المحدد.

وحضر اللقاء وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد التاه والمدير الإقليمي للدول العربية بالصندوق مروان الغانم وسفير دولة الكويت في نواكشوط عدنان عبدالله.

على الصعيد نفسه تم في مدينة نواكشوط التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 10 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 34 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع المقطع الثاني من طريق النعمة – فصالة.

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد بيها ولد التاه ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام حمد العمر.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وذلك من خلال الاستجابة للطلب المحلي على خدمات النقل والحد من تكاليف الانتقال للسلع والأفراد، مع تيسير الحصول على الخدمات المختلفة للمواطنين المقيمين في منطقة المشروع. كما أن المشروع سيسهم في استكمال المنفذ البري لمنطقة شمال غرب مالي للوصول إلى

10 مليون دينار لمشروع طريق النعمة - فصالة في موريتانيا

ميناء نواكشوط على المحيط الأطلسي.

وبتوقيع هذه الاتفاقية، يكون هذا القرض هو القرض السابع عشر الذي يقدمه الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث سبق للصندوق تقديم 16 قرضاً للجمهورية الإسلامية الموريتانية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 88.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 312 مليون دولار أمريكي، لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة. كما قدم الصندوق بالإضافة لذلك تسع معونات فنية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 1.4 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 4.76 مليون دولار أمريكي، لتغطية تكاليف إعداد دراسات الجدوى لمشاريع في مختلف القطاعات. كما قام الصندوق، نيابة عن حكومة دولة الكويت، بإدارة أربع منح مقدارها حوالي 3.95 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 13.43 مليون ودولار أمريكي، لتمويل مشاريع في مجالات الإسكان ومياه الشرب والصحة.

5 مليون دينار لتمويل مشروع طريق أنغوري –بول في جمهورية تشاد

تم في مدينة انجامينا التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية تشاد والصندوق الكويتي يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 5 مليون دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 17 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع طريق أنغوري – بول.

وقد وقع إتفاقية القرض، نيابة عن حكومة جمهورية تشاد وزير التخطيط والإقتصاد والتعاون الدولي عيسى علي طاهر، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام حمد العمر.

يهدف المشروع المقترح إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإقليم الغربي "لاك" ، وتلبية الطلب المتزايد على حركة النقل المحلية وتشجيع التبادل التجاري المحلي ، وإنفتاح منطقة شمال بحيرة تشاد . كما يهدف المشروع كذلك إلى الإسهام في التكامل الإقتصادي الإقليمي من خلال تكامل شبكة الطرق المؤدية للطريق القاري الذي يربط ستة دول أفريقية وهي : تشاد ، النيجر ، نيجيريا ، مالي ، الجزائر ، تونس.

وبتوقيع إتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض الرابع الذي يقدمه الصندوق لجمهورية تشاد ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق ثلاثة قروض بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 7.3 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 24.820 مليون دولار أمريكي ، وذلك لتمويل مشاريع في قطاعي النقل والمياه . كما قدم الصندوق لها معونة فنية بقيمة إجمالية بلغت 14.8 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 50.320 ألف دولار أمريكي. كما قدمت حكومة دولة الكويت من خلال صندوق الحياة الكريمة منحة تعادل حوالي 4 مليون دولار أمريكي ، ومنحة لتمويل مشاريع مياه الشرب في الأرياف تعادل حوالي 760 الف دينار كويتي أي ما يعادل حوالى 2.584 مليون دولار أمريكي.

5.8 مليون دينار لتمويل مشروع طريق بونا – دوروبو في جمهورية كوت ديفوار

تم في العاصمه أبيدجان التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية كوت ديفوار والصندوق الكويتي ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره خمسة ملايين وثمانمائة وثمانون ألف دينار كويتي (تعادل نحو 20.98 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع طريق بونا – دوروبو – حدود بوركينافاسو في جمهورية كوت ديفوار .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن جمهورية كوت ديفوار نائب رئيس الوزراء المكلف بالإقتصاد والمالية نياله كابا ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام حمد العمر .

يهدف المشروع المقترح إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الشمالية الشرقية من كوت ديفوار وذلك من خلال تلبية الطلب الحالي والمستقبلي لحركة المرور لنقل الركاب والبضائع على محور النقل الذي يربط مدينة ابيدجان مع واغادوغو عاصمة بوركينافاسو ، كما أنه من المتوقع أن يساهم المشروع المقترح في رفع كفاءة مستوي النقل وسلامة حركة المركبات وخفض تكاليف النقل الدولي العابر من كوت ديفوار إلى بالدول المجاورة .

وبتوقيع هذه الإتفاقية يكون الصندوق قد قدم لجمهورية كوت ديفوار ثلاثة قروض ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق قرضان بمبلغ 6.35 مليون دينار كويتي حوالي 21.6 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعين في قطاعي الري والنقل . كما قدم الصندوق لجمهورية كوت ديفوار معونة فنية لإعداد دراسات الجدوى لأحد المشاريع الزراعية بلغت قيمتها 100 ألف دينار كويتي حوالي 340 ألف دولار أمريكي .

9 مليون دينار لتمويل مشروع إنتاج السكر في موريتانيا

وزير المالية الموريتانى وغانم الغنيمان اثناء التوقيع على الاتفاقية

تم في مدينة نواكشوط التوقيع على إتفاقيتي قرض ومشروع بين جمهورية موريتانيا الإسلامية والصندوق الكويتي للتنمية ، يقدم الصندوق بمقتضاهما قرضا مقداره تسعة مليون دينار كويتي ،) أي ما يعادل حوالي 31.4 مليون دولار أمريكي) ،

وذلك للإسهام في تمويل مشروع إنتاج السكر .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية وزير المالية اتيام جمبار، في حين وقع إتفاقية المشروع نيابة عن شركة سكر موريتانيا مديرها العام أدي ولد الزين. ، بينما وقع إتفاقيتي القرض والمشروع نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان .

يساهم المشروع في دعم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ضمن برنامج الحكومة للحد من الفقر ، وتحقيق الأمن الغذائي ، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، وتنمية المناطق المستفيدة من المشروع في ولاية "قرقول" . كما يهدف المشروع إلى تلبية جزء من الطلب المحلي على السكر كسلعة غذائية رئيسية ، وتوفير جزء من النقد الأجنبي عن طريق تقليص واردات البلاد من السكر .

يتكون المشروع من مجمع زراعي – صناعي تتم فيه زراعة وحصاد محصول قصب السكر وتصنيعه لإنتاج حوالي 106 ألف طن من السكر الأبيض سنوياً ، إضافة إلى مشتقات قصب السكر المختلفة .

وبتوقيع إتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض الثامن عشر الذي يقدمه الصندوق لجمهورية موريتانيا الإسلامية ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 17 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 98 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 342 مليون دولار أمريكي) ، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات . كما قدم الصندوق لها ستة منح بقيمة إجمالية بلغت 786 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 2.8 مليون دولار أمريكي ، إضافة إلى ثلاثة معونات فنية بقيمة إجمالية بلغت 617 ألف دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي . كما قدمت حكومة دولة الكويت بإدارة الصندوق الكويتي ، من خلال صندوق الحياة الكريمة ، منحة بقيمة 3 مليون دولار أمريكي ، وثلاثة منح لتمويل مشاريع إجتماعية بقيمة 3 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 10 مليون دولار أمريكي .

4 مليون دينار لإعادة تأهيل ميناء غرينفيل في ليبيريا

غانم الغنيمان وماتيلدا باركر أثناء التوقيع

ويتبادلان وثائق الاتفاقية

تم في مونروفيا عاصمة ليبيريا التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق الكويتي للتنمية والهيئة الوطنية للموانئ يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره أربعة ملايين دينار كويتي، (أي ما يعادل حوالي 14 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل ميناء غرينفيل. كما تم التوقيع على اتفاقية ضمان خاصة بالقرض بين جمهورية ليبيريا والصندوق الكويتي.

وقد وقع اتفاقية الضمان، نيابة عن جمهورية ليبيريا أمارا كونه وزير المالية، ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الهيئة الوطنية للموانى مدير عام الموانئ ماتيلدا باركر، في حين وقع اتفاقيتي القرض والضمان، نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان.

يهدف المشروع إلى دعم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الجنوبية الشرقية من ليبيريا من خلال مقابلة الطلب المتزايد على شحن وتصدير المنتجات المتاحة من الموارد الطبيعية في المنطقة وبشكل خاص الأخشاب وزيت النخيل وخام الحديد عبر ميناء غرينفيل.

يتكون المشروع من أعمال إعادة التأهيل اللازمة لإعادة تشغيل الميناء بما في ذلك أعمال الحفر البحري لحوض الميناء وقناة مدخلة، والأعمال المدنية لرصف الطرق الداخلية في الميناء وساحة تخزين الحاويات وإنشاء مسنة لزوارق الخدمات والسور الخارجي للميناء وإعادة تأهيل مباني ومرافق الميناء وتزويده بالمساعدات الملاحية وتجهيزات الأمن والسلامة. كما يشمل المشروع تزويد الميناء بزوارق الخدمات ومعدات مناولة البضائع وتوفير الخدمات الاستشارية اللازمة للأعمال المدنية إلى جانب الدعم المؤسسي.

ويمثل هذا القرض ثاني قرض يقدمه الصندوق لتمويل مشروع في جمهورية ليبيريا حيث سبق للصندوق تقديم قرض مقداره حوالي 2.0 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع إصلاح وتحسين الطرق، كما سبق أن قدم الصندوق معونة فنية لحكومة ليبيريا بمبلغ 500000 دينار كويتي لإعداد دراسة الجدوى والتصاميم لمشروع طريق غبانغا – منديكوما.

3.4 مليون دينارلتمويل مشروع طريق كباليمي - أدجالي أتاكبامي في توغو

وزير المالية اجى اياسور وغانم الغنيمان اثناء التوقيع على الاتفاقية

ويتبادلان وثائقها

تم في مدينة لومي التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية توغو والصندوق الكويتي للتنمية ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار كويتي (أي ما يوازي حوالي 10 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع طريق كباليمي - أدجالي - أتاكبامي .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية توغو- وزير المالية اجى اياسور ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان .

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجنوبية الغربية من توغو وإلى مواجهة الطلب المتزايد على المرور للسكان المحليين ، وكذلك إلى تيسير سبل الاتصال بين هذه المناطق والعاصمة "لومي" ، وهي الميناء البحري الرئيسي للبلاد .

وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد قدم ستة قروض لجمهورية توغو ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق خمسة قروض بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 15.8 مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات في قطاعات الطاقة والمياه والطرق ، كما قدم لها ثلاث معونات فنية بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 400 ألف دينار كويتي وذلك لتمويل دراسات جدوى في قطاعات مياه الشرب والري والطرق .

قدمت مليون دولار لتلبية احتياجات أطفال غزة

50 مليون دولار من الكويت لدعم الموازنة الفلسطينية

أعلن مندوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير جمال محمد الغنيم أن دولة الكويت سددت مبلغ خمسين مليون دولار امريكي لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقال الغنيم ان هذا الدعم المالي يأتي اسهاما من دولة الكويت في تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني ودعم موقف السلطة الفلسطينية في مواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وأكد أن هذا الاسهام هو تعبير عن دعم الكويت المستمر للشعب الفلسطيني وقضيته موضحا انه لتأكيد هذا النهج رفعت دولة الكويت مساهمتها في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) الى الضعف وذلك حتى تتمكن من الاستمرار بالقيام بدورها في تقديم الخدمات المختلفة لأبناء اللاجئين من الشعب الفلسطيني.

على صعيد آخر ذو صله تقدمت مؤسسة الاغاثة الامريكية في الشرق الادنى (انيرا) بالشكر لحكومة الكويت نظير تبرعها بمبلغ مليون دولار امريكي لتمويل عمل الوكالة مع الاطفال في قطاع غزة المحتل.

وقدم سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح التبرع لرئيس مجلس (انيرا) ادوارد غنيم.

ويعد هذا التبرع ثالث مساهمة لدولة الكويت للعمل في غزة حيث قدمت الكويت في وقت سابق مبلغ مليون دولار امريكي لمساعدة (انيرا) في دعم برنامج توفير حليب أطفال في مرحلة رياض الأطفال وتوسيع مشاريع تنمية الطفولة المبكرة وتجديد اكثر من 40 حضانة في قطاع غزة لخلق بيئة تعليمية آمنة حيث يمكن للأطفال التعلم والتعبير عن قدراتهم الابداعية.

ونقل بيان صحافي صدر بهذه المناسبة عن الشيخ سالم قوله ان «الكويت كانت دائما من اشد انصار الشعب الفلسطيني وسباقة في الجهود الانسانية».

واضاف ان «الكويت وخصوصا في هذا الوقت من الازمة تولي اهتماما اكثر من غيرها لتقديم الرعاية للاطفال الصغار في غزة».

ولفت الى ان حكومة الكويت لمست كل الجهود التي تبذلها مؤسسة (انيرا) في غزة وتريد ان تواصل دعم البرامج.

وشدد سفير الكويت على اهمية هذه المساعدة وسط الاحداث المؤلمة التي شهدها العالم في غزة مؤخراً.

واوضح ان «قدرة الكويت على المساعدة في برامج مدارس رياض الاطفال ومرحلة ما قبل المدرسة تعد أمرا مهما بالنسبة لها» مؤكدا «دعم الكويت لكل ما تفعله (انيرا).

واعتبر ان التبرع سيساهم في تمويل الرعاية الصحية ومشاريع التعليم التي تستهدف رياض الاطفال والمساعدة في تحسين فرصهم للحصول على حياة افضل.

من جهته قال غنيم ان «مساعدة دولة الكويت السخية ستعزز قدرة مؤسسة (انيرا) على رعاية الاطفال الفلسطينيين والشباب الذين هم لبنة الجيل القادم من رجال الاعمال والمربين والقادة السياسيين الفلسطينيين».

واعرب الرئيس والمسؤول التنفيذي الاول لمؤسسة انيرا بيل كوركوران عن سعادته لثقة دولة الكويت في مؤسسة (انيرا) لتكون «اداة للتعبير عن كرم الشعب الكويتي».

(كونا)

سفيرنا لدى واشنطن سالم الجابر خلال الاحتفال بتسليم التبرع

مليون و 50 الف دولار من الصندوق الكويتي لبرنامج مكافحة الملاريا

أعلن مدير عام الصندوق الكويتى عبدالوهاب البدر ان الصندوق قرر تخصيص منحة بمبلغ مليون و 50 الف دولار أمريكى للمساهمة في تمويل عمليات برنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا للفترة من 2012 إلى 2015.

مسيرة نرويها لأول مرة من خلال التقارير السنوية والسيرة الذاتية لمدرائه السابقين

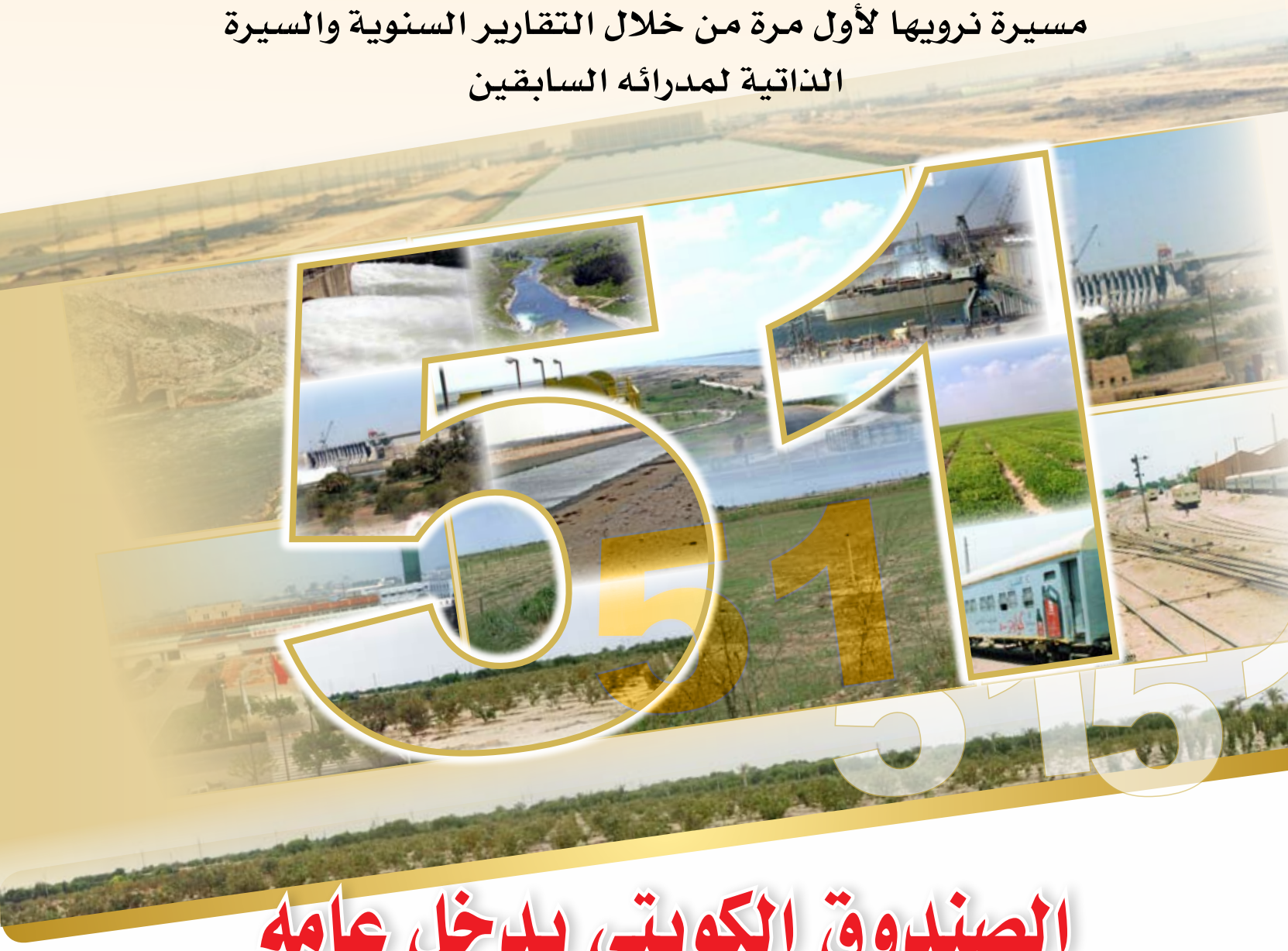

الصندوق الكويتي يدخل عامه الحادي والخمسين في مسيرته التنموية

أكد المدير العام عبدالوهاب البدر ان الصندوق الكويتي حقق خلال الفترة الماضية الأهداف المرجوة المتمثلة في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية ، وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة والمعونات الفنية والمنح وتقديم النصح والمشورة للدول المستفيدة واتخاذ السياسات والإجراءات المرنة أخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة وكذلك تعميق ثقة الدول المستفيدة بالصندوق ووجوده كشريك في تمويل المشاريع ، وخاصة الكبيرة منها ، التي تتطلب مشاركة عدد من الممولين فيها.

ونوه البدر في حديث له بمناسبة مرور 51 عاماً على انشاء الصندوق الكويتي بدور الصندوق في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بدولة الكويت قائلاً ان تعاون الصندوق مع الدول المستفيدة من مساعداته ساهم في دعم وخدمة السياسة الخارجية لدولة الكويت ، فضلاً عن توثيق أواصر الصداقة ما بين دولة الكويت والدول المستفيدة من مساعدات الصندوق .

وعن إستراتيجية عمل الصندوق قال البدر ان الصندوق يقوم حالياً بتنفيذ إستراتيجية عمله للسنوات 2011/2010 - 2015/2014 ، والتي تضمنت زيادة مبلغ الإقراض من 200 مليون دينار كويتي إلى 250 مليون دينار كويتي سنوياً في المتوسط.

كما تتضمن الاستراتيجية ايضاً تمكين الصندوق من توسيع نشاطه وخصوصاً في تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وفي مقدمتها تخفيض نسبة الفقر بالإضافة الى إعطاء مزيد من الأولويات لقطاعات كالزراعة للإسهام في الأمن الغذائي ، والصحة والتعليم ، وتمويل برامج مشاريع بنوك التنمية المحلية والصناديق الاجتماعية نظراً لدورها في دعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وخلق فرص جديدة للعمل.

ونوه المدير العام ايضاً بأحدث المستجدات في انشطة الصندوق ، حيث أشار إلى قرارات دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة) بدعم برنامج للتنمية في البحرين وسلطنة عمان لمدة عشر سنوات بمبلغ 10 مليار دولار أمريكي لكل منهما ، وببرنامج آخر للتنمية في الأردن والمغرب لمدة خمس سنوات بمبلغ 5 مليار دولار أمريكي لكل منهما، موضحاً ان حصة دولة الكويت في البرنامجين المذكورين 5 مليار دولار للبحرين وعمان و 2.5 مليار دولار للأردن والمغرب . وقد تم تكليف الصندوق بإدارة منحة دولة الكويت بمبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي للدول المذكورة .

وحول نشاط الصندوق في المستقبل قال البدر في تصريح بمناسبة احتفال الصندوق بمرور 51 عاماً على انشائه (31 ديسمبر 1961) ان الصندوق سيستمر في دعمه للتنمية في الدول العربية والدول النامية الأخرى ، معتمداً في ذلك على موارده الذاتية ، وخبرته العملية المكتسبة عبر السنوات الماضية ، كما سيعمل على تدعيم فاعلية عملياته في إطار الأولويات التي تحددها الدول المستفيدة ، وخاصة في قطاعات كالزراعة للمساهمة في الأمن الغذائي ، وقطاعات أخرى كالمياه والصرف الصحي ، والتعليم والصحة ، للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . كما سيستمر في دعم السياسة الخارجية لدولة الكويت لتعزيز أواصر الصداقة بين دولة الكويت والدول المستفيدة من مساعدات الصندوق ، وبما يخدم قضايا ومصالح دولة الكويت وتعزيز مكانتها في العالم .

823 قرضاً بقيمة 4.813 مليار دينار قدمها الصندوق واستفدت منها حوالي 102 دولة

97.2 مليون دينار منحاً قدمها الصندوق خلال مسيرته الانمائية

المسيره والمسار

حديث المدير العام كان عن الحاضر والمستقبل.. لكن كيف وصلنا إلى هذه اللحظة... .كيف تطورت مسيرة الصندوق منذ انشائه في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام 1961 وحتى عامه الحادي والخمسين الذي احتفلنا باطفاء شمعته مؤخراً.

- كيف تأسس الصندوق وكيف تابع مسيرته ، وما هى مراحل تطوره وما هي أهم العلامات أو المحطات في تلك المسيرة كل هذه الأسئلة نجيب عنها من خلال قراءة في سير المدراء العامين المتعاقبين على الصندوق وصولاً إلى اليوم كما نقوم ولأول مرة بقراءة فى آخر تقرير سنوي صدر في

فكرة إنشاء الصندوق نبعت من قناعة راسخة لدى المغفور له الشيخ جابر الأحمد بضرورة أن يكون للكويت دور في مساعدة اشقائها

السنة المالية التي غادر فيها هولاء المدارء موقعهم فى الصندوق وفيما يلى التفاصيل.

في الحادي والثلاثين من ديسمبر 1961، عقب استقلال الكويت ، نبتت فكرة إنشاء الصندوق الكويتي في ذهن الشيخ جابر الأحمد وكان وقتها رئيساً لدائرة المالية.

وفى حوار خاص أدلى به أول مدير عام للصندوق عبد العزيز البحر نشرت بعض تفاصيله في العدد (63) في مجلة الصندوق أوضح ان سمو الشيخ جابر الاحمد رحمه الله اختاره ليتولى إدارة الصندوق الكويتي خلال الفترة من 1961 وحتى عام 1962، وكان أول ما بحث عنه هو المقر المناسب، ووقع اختياره على مقر مؤقت صغير في منطقة الشويخ أمام محطة تقطير المياه وبدأ العمل بثلاثة موظفين فقط.

كان عبدالعزيز الغربللي هو أول اختيار له ليكون أول محاسب في تاريخ الصندوق اما الثاني فهو عبدالستار آغا والذي اختاره أميناً للصندوق.

رأس المال

وانطلق الصندوق الكويتي للتنمية برأس مال يبلغ 50 مليون دينار كويتي، وبعد مرور عدة أشهر على تأسيسه قررت حكومة الكويت مضاعفة رأس المال إلى 100 مليون دينار كويتي.

باكورة أعمال الصندوق

– وكانت أولى خطوات التطبيق الفعلي للصندوق وباكورة انشطته توقيع أول اتفاقية قرض مع جمهورية السودان، للمساهمة في تمويل مشروع سكك حديد السودان، بمبلغ 7 مليون دينار كويتي، تم توقيع الاتفاقية في مقر الصندوق الكويتي، وتم الاعلان عنها في وسائل الاعلام المحلية والعربية وتم إبلاغ صندوق النقد بها، وكان ذلك في مارس عام 1962.

آلية منح القروض

وقبل انطلاقه الصندوق وضع فريق العمل برئاسة المدير العام عبدالعزيز البحر عدة معايير لمنح القروض ونص على ذلك في اللوائح التنظيمة لعمل الصندوق، وأهم هذه المعايير آلية منح القروض للدول المستفيدة ، والتي تتلخص في ان الكويت تقدم قروضاً من دون أي شروط سياسية، وبفوائد ميسرة ولمدد طويلة، لهذا حظيت الكويت بتأييد واسع النطاق من جميع الدول العربية، فضلاً عن الترحيب الدولي .

وكان حصاد تلك الفترة عملية التأسيس ووضع أسس العمل ونظامه وهيكلة المالي والاداري والتعريف به عالمياً.

ولم تزد فترة تولي عبدالعزيز البحر كأول مدير عام للصندوق في عام 1962 عن عام واحد فقط في ختامها صدر التقرير السنوي الأول للصندوق الكويتي للتنمية والذي كشف عن القروض التي تم توقيعها والمشروعات التي تم اقرارها وجاء في التقرير المشار إليه انه خلال السنة المالية المنتهية في آخر مارس 1963 قام الصندوق الكويتي بتوقيع اتفاقيتي قرض بإجمالي 14.5 مليون دينار، وهما عبارة عن قرض لجمهورية السودان بقيمة 7 مليون دينار، والقرض الثاني إلى المملكة الأردنية الهاشمية وكان بقيمة 7.5 مليون دينار لتمويل 3 مشروعات هي مشروع اليرموك بمبلغ 4 مليون

جدول يوضح التوزيع القطاعي لقروض الصندوق للفترة 1962/1/1 - 1974/12/31

القطاع	عدد القروض	القيمة (مليون د.ك)	النسبة المئوية (٪)
الزراعة والفروع الأولية	11	35.094	22.2
النقل والمواصلات والتخزين	12	56.845	35.9
الكهرباء	7	33.151	20.9
الصناعة	14	32.276	20.4
أخرى	3	0.934	0.6
الإجمالي	47	158.300	100

661.4 مليون دينار قيمة منح حكومة الكويت التي يديرها الصندوق

دينار، ومشروع الفوسفات بقيمة 3 مليون دينار، ومشروع مؤسسة الانماء الاجتماعي بقيمة 500 ألف دينار.

مرحلة التطوير الثانية

وفى حوار خاص أدلى به ثانى المدراء العامين للصندوق عبداللطيف الحمد فى العدد رقم (63) لمجلة الصندوق اكد الحمد ان هذه المرحلة كانت شديدة الأهمية حيث شهدت واحدة من أهم مراحل تطور الصندوق الكويتي وهي التوسع في النشاط الذي كان قاصراً على الدول العربية، والذي امتد إلى آفاق أرحب فشمل أيضاً الدول الافريقية والآسيوية النامية.

وكانت أولى مهام الحمد بعد الانتهاء من اعداد الهيكل التنظيمي والاداري هي عملية وضع القواعد والسياسات العامة لعمل الصندوق، التي ما زال العمل بها سارياً حتى الآن رغم مرور أكثر من 50 عاماً، وأهم ملامحها استقطاب الكفاءات العربية للعمل بالصندوق، وهو ما تم بالفعل من خلال جذب عدد من الكفاءات القانونية والمالية والاقتصادية والهندسية، منهم من تولى مناصب رفيعة في بلاده فيما بعد، وكان الهدف من استقطاب هذه العناصر هو وضع الأساس السليم لمؤسسة لها دور بارز في التنمية الاقتصادية.

مشروع سكك حديد السودان شيد بمساهمة الصندوق الكويتي

و شهد الصندوق الكويتي تحولاً كبيراً في مساره التنموي في عام 1974 عندما اتخذت القيادية السياسية في الكويت قراراً بالتوسع في نشاط الصندوق ليشمل تمويل مشروعات انمائية في دول غير عربية، حيث قام مدير عام الصندوق عبداللطيف الحمد على رأس وفد من الصندوق وبتكليف من الشيخ جابر رحمه الله بجولة أفريقية لاستقصاء الاحتياجات التنموية لدول أفريقيا، وعقب عودة الوفد للكويت رفع الحمد تقريراً للشيخ جابر متضمنا التوجيه بضرورة تقديم المساعدات للدول الأفريقية، وبناء على ذلك اقترح سموه التوسع في نشاط الصندوق الكويتي ليشمل دول غير عربية لأول مرة منذ انشائه وترتب على ذلك وعقب اجتماع مع الشيخ جابر في اخر يناير عام 1974

باكورة أعمال الصندوق توقيع اتفاقية بـ 7 مليون دينار لتمويل مشروع سكك حديد السودان في مارس 1962

إعداد نص قانوني عاجل لتعديل قانون الصندوق، وتم عرضه على مجلس الأمة في يوليو من ذلك العام، وبالفعل تم تعديل القانون، ومن ثم التوسع في نشاط الصندوق وهو ما أدى إلى القيام بجولة أخرى إلى عدد من الدول الآسيوية كانت نتيجتها ان الصندوق شمل بجهوده الانمائية عدداً من الدول الآسيوية والأفريقية إلى جانب الدول العربية.

أول تقرير سنوي في تاريخ الصندوق الكويتي تضمن قرضين بـ 14.5 مليون دينار للسودان والأردن

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق الكويتي تمكن خلال الفترة الواقعة ما بين 1 يناير 1962 إلى 31 ديسمبر 1974 من تقديم 47 قرضاً إلى 12 دولة عربية بمبلغ اجمالي قدره 158.3 مليون دينار كويتي.

وتوزعت هذه القروض على 5 قطاعات تصدرها قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي حظي بـ 35.9 ٪ من اجمالي القروض من خلال 12 قرضاً بلغت قيمتها 56.8 مليون دينار، وتلاه قطاع الزراعة بنسبة 22.2 ٪ من إجمالي القروض من خلال 11 قرضاً بقيمة 35.1 مليون دينار وتلاه قطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة باستحواذه على 20.9 ٪ من إجمالي القروض وذلك من خلال 7 قروض بقيمة 33.1 مليون دينار، وتلاه قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة، وذلك بنسبة 20.4 ٪ من اجمالي القروض من خلال 14 قرضاً بلغت قيمتها 32.2 مليون دينار، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء قطاع مشاريع أخرى باستحواذه على 0.6 ٪ من إجمالي القروض البالغ قيمتها 158.3 مليون دينار، وذلك من خلال 3 قروض بلغت قيمتها 934 ألف دينار.

عبد العزيز البحر
أول مدير عام للصندوق

الكويت دعمت مؤسسة التنمية الدولية IDA

وخلال فترة تولي المدير العام الثاني للصندوق عبداللطيف الحمد ساهمت الكويت عبر الصندوق في دعم التنمية العالمية من خلال دعم مؤسسة التنمية الدولية IDA التي تقدم قروضاً طويلة الأجل للدول الأقل نمواً، فقد قررت الكويت تقديم مساهمة استثنائية دعماً لموارد المنظمة آنذاك وكان لذلك أثر إيجابي كبير في نفس الدول المساهمة الأخرى.

التعاون مع الصين

في هذه المرحلة كان من أهم المحطات التعاون مع دولة بحجم الصين كانت خطوة مهمة في مسيرة الصندوق الكويتي للتنمية حيث قام الصندوق بالمساهمة في تمويل مشروع مطار دولي في إقليم شايمين بعد دراسة المشروع باستفاضة، وكان هذا أول قرض من الكويت التي تعد من أصغر دول العالم سكاناً إلى الصين أكبر دولة في العالم سكاناً، والتي أصبحت حالياً ثاني أكبر اقتصاد بالعالم.

التقرير السنوي العشرون

وفي نهاية فترة تولي ثاني مدير عام للصندوق عبداللطيف الحمد في عام 1981 صدر التقرير السنوي العشرون والذي تضمن أعمال الصندوق خلال الفترة من 1 يناير 1962 وحتى 30 يونيو 1982، حيث أظهر التقرير ان الصندوق قدم خلال تلك الفترة 220 قرضاً بقيمة اجمالية بلغت حوالي 992.4 مليون دينار كويتي موزعة على 56 دولة، من بينها 16 دولة عربية و24 دولة افريقية و13 دولة آسيوية و3 دول أخرى هي: مالطا وبابواغينيا الجديدة وقبرص.

ويتضح من خلال التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك القروض التي اسهمت في تمويل مشروعات كان نصيب قطاع النقل والمواصلات والتخزين منها (31.9 ٪) ، والكهرباء (27 ٪) ، والزراعة (19.4 ٪) والصناعة (16.2 ٪) ، والمياه والمجاري (4.4 ٪) وغيرها (1.1 ٪) وقد نالت الدول العربية ما نسبته (56.9 ٪) من قيمة تلك القروض والدول الافريقية (17.6 ٪) والدولة الآسيوية (24.9 ٪). ويرجع السبب في الارتفاع النسبي لنصيب الدول العربية إلى اقتصار عمليات الصندوق على الدول العربية فقط حتى أواخر عام 1974.

وأوضح التقرير أن نشاط الصندوق الكويتي تميز خلال العقدين الأولين من عمره بمرحلتين مكملتين لبعضهما البعض وهما: المرحلة التي اقتصرت فيها عمليات الصندوق على مساعدة الدول العربية وتمتد من أوائل عام

الصندوق الكويتي بدأ في تقديم المنح والمساعدات الفنية مع أوائل 1971

عبداللطيف الحمد
المدير العام الثاني

من 100 مليون إلى 200 مليون دينار كويتي في عام 1966 ، وفي الوقت الذي تقرر فيه مد نشاط الصندوق ليشمل كافة البلدان النامية صاحب ذلك القرار مضاعفة رأس مال الصندوق إلى خمسة أمثال ما كان عليه، ليصبح 1000 مليون دينار كويتي في عام 1974. وقد جاءت هذه الزيادات في كل مرة نتيجة لتطور ونمو عمليات الصندوق في الدول المستفيدة وكذلك تعبيراً أكيداً من جانب دولة الكويت على توفير الموارد المالية الاضافية للصندوق ليتسنى له تأدية رسالته التنموية، ويكون دوره في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية مكملاً للدور الذي تقوم به دولة الكويت نفسها في هذا المجال من خلال ما تقدمه من مساعدات مباشرة إلى العديد من الدول النامية.

وفي مارس من عام 1981 تم تعديل قانون الصندوق ونظامه الأساسي، وقد شمل التعديل زيادة رأسمال الصندوق المقرر بنسبة 100 ٪ ، ليصبح 2000 مليون دينار كويتي، كما شمل ذلك التعديل بصفة أساسية عمليات الصندوق التي اقتصرت حتى ذلك التاريخ على مد الدول النامية بالقروض لمساعدتها في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية، بالاضافة إلى المنح والمعونات الفنية، وبموجب التعديل الأخير أجيز للصندوق تقديم القروض للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية وكذلك المساهمة في رأسمالها على أن تكون هذه المنشآت تابعة لاحدى الدول النامية أو متمتعة بجنسيتها أو مشتركة

1962 حتى أواسط عام 1974 ، والمرحلة التالية، وهي التي اشتملت على عمليات الصندوق في الدول غير العربية أيضاً، وتمتد من اوساط عام 1974 حتى الوقت الراهن، وقد تم خلال الفترة الأولى زيادة رأس مال الصندوق المقرر من 50 مليون إلى 100 مليون دينار كويتي في عام 1963 ، وكذلك مضاعفته مرة أخرى

جدول يوضح الدول العربية المستفيدة من القروض للفترة 1962/1/1 - 1974/12/31

الدولة	عدد القروض	القيمة (مليون د.ك)
الاردن	6	13.989
البحرين	4	9.343
تونس	7	19.306
الجزائر	2	9.998
السودان	6	22.287
سوريا	3	18.263
العراق	2	6.386
لبنان	2	2.465
مصر	5	34.800
المغرب	4	11.448
اليمن الجنوبي	2	4.530
اليمن الشمالي	4	5.485
الاجمالي	47	158.300

إسهام الصندوق في تعزيز مكانة دولة الكويت في العالم

أسهم الصندوق الكويتي في تعزيز مكانة دولة الكويت في العالم . بل إن الكويت حظيت باحترام العالم بأسره من خلال اسهاماتها التنموية عبر ذراعها التنموي، فالصندوق هو أول مؤسسة فى دولة نامية تقدم قروضاً انمائية الى دول نامية أخرى، ونتيجة لهذا الحس الانساني بمشاكل العالم حظيت الكويت بتأييد عالمي إبان فترة الغزو العراقي الغاشم في عام 1990م.

عام 1974 شهد تحولاً كبيراً في مسار الصندوق بضم دول آسيوية وأفريقية إلى جهوده التنموية

فيها بينها والتي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية وتتسم بالطابع الانمائي ولا تقتصر على مجرد الربح، وذلك بالاضافة إلى المساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الانمائي بما في ذلك المؤسسات الانمائية الدولية والاجنبية التي تستهدف التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو أي منها.

وأشار التقرير إلى أن تجربة الصندوق خلال العديد من السنوات الأولى من نشاطه دلت على أنه بالرغم من الاستعداد الذي أبداه الصندوق في التعاون السريع مع كثير من الدول النامية إلا أن ذلك كان يتعثر بسبب عدم توفر الدراسات الفنية والاقتصادية المعدة اعداداً جيداً، ولذلك فقد نشط الصندوق ابتداء من عام 1971 في تقديم المنح والمساعدات الفنية لاستكشاف المشروعات واعداد دراسات الجدوى حولها للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية قبل الشروع في تنفيذها، كما بدأ الصندوق في تمويل بعثات من الخبراء في بعض الدول لمساعدتها في اعداد خططها الاقتصادية وكذلك من أجل دعم المؤسسات والأجهزة الوطنية بهدف تنمية القدرات الذاتية للكوادر الفنية والادارية فيها.

وخلص التقرير إلى أنه بانتهاء السنة المالية 1981 - 1982 قدم الصندوق 220 قرضاً بقيمة اجمالية 992.4 مليون دينار موزعة على 56 دولة من الدول النامية العربية والآسيوية والافريقية وغيرها، بالاضافة إلى تقديم منح ومساعدات فنية مع أوائل عام 1971، بقيمة 13 مليون دينار كويتي موزعة على 30 دولة، بالاضافة إلى بعض المؤسسات الانمائية، بحيث أصبح عدد الدول المستفيدة من القروض والمنح 59 دولة.

المرحلة الثالثة للتطوير

واما مرحلة المدير العام الثالث للصندوق الكويتي فيصل الخالد والتى بدأت من 1981 الى 1986 فانه وصف في حواره مع مجلة الصندوق العدد رقم (63) هذه المرحلة بقوله أنها شهدت حدثين مهمين، الأول هو زيادة رأسمال الصندوق من 1000 مليون دينار إلى نحو 2000 مليون ودينار كويتي، أما الحدث الثاني فهو التوسع في قاعدة انتشار الصندوق بضم دول آسيوية جديدة إلى قائمة الدول التي يتعامل معها حول العالم، وبهذا تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة التطوير الثالثة التي شهدها الصندوق الكويتي للتنمية عبر مسيرته التي تجاوزت النصف قرن.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق للفترة 1975/1/1 - 1982/6/30

مجموعة الدول	عدد الدول	عدد القروض	القيمة (مليون د.ك)	النسبة المئوية (٪)
الدول العربية	14	78	406.886	48.8
الدول الافريقية	24	50	174.208	20.9
الدول الآسيوية	13	41	247.162	29.6
الدول الأخرى	3	4	5.830	0.7
الاجمالي	54	173	834.086	100

ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة ان عدد الدول التي بات يتعامل معها الصندوق الكويتي حول العالم وصل إلى 60 دولة، كما شهدت إنجاز العديد من المشروعات التنموية في كثير من البلدان النامية من بينها مشاريع ضخمة أحدثت نقلة نوعية في الدول المستفيدة من جهود الصندوق، ومنها على سبيل المثال المشاركة في تمويل مشروع مطار «شايمين» في الصين والذي شهد خلال افتتاحه تكريماً لدولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي.

دعوة الشباب الكويتي للتدريب في الصندوق

كانت اهم الاولويات في تلك الفترة هي العمل على تطوير أداء الصندوق بشكل مستمر، وكانت الأفكار في هذا الجانب لا تتوقف، وكانت الانطلاقة من القاعدة التي وضعها القائمون على الصندوق منذ التأسيس، حيث كان العمل يعتمد على البناء على ما سبق تحقيقه من انجازات للتطوير، وكان لانتقال القيادة من قياديين بالصندوق إلى قياديين أيضاً بالصندوق دور كبير في تحقيق الاستقرار وادى إلى تعزيز مسيرة التطوير، ومن الافكار التي استحدثت في فترة قيادة الخالد للصندوق وحظيت بأولوية واهتمام هي دعوة الشباب الكويتي للتدريب في الصندوق على العمل المؤسسي التنموي، وكذلك دعوة الشركات الكويتية للمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من قبل الصندوق وخاصة المشاريع التي تنفذ في البلدان العربية والافريقية النامية،

«مجموعة التنسيق» ... لمزيد من الفعالية في تقديم العون العربي

انشئت مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والاقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1975، وهي مكونة من 9 مؤسسات من بينها 3 مؤسسات وطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، كما تضم 5 مؤسسات إقليمية وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (أجفند) بالاضافة إلى صندوق النقد العربي.

وتهدف مجموعة التنسيق التي عقدت اجتماعها الأول في مقر الصندوق الكويتي في 1975/9/20 إلى تحقيق مزيد من الفعالية في تقديم العون عن طريق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوفرة لدى مؤسسات المجموعة، كما تهدف إلى تنسيق التمويل والإجراءات المصاحبة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج الكبرى التي تتجاوز قدرات أية مؤسسة بمفردها، إضافة إلى تحقيق أهداف مشتركة وإرساء صلة واضحة بين المساعدة التنموية والعلاقات الاقتصادية الأخرى بالبلدان المستفيدة.

ومن مهام أمانة التنسيق للمجموعة أنها تتولى مهمة الاعداد للاجتماعات الدورية للتنسيق على مستوى رؤساء المؤسسات ومدراء العمليات واللجان الفرعية واقتراح جداول الأعمال الخاصة بهذه الاجتماعات، كما تقوم بإعداد تقارير بنتائج الاجتماعات ومتابعة التوصيات والقيام بما يلزم من اتصالات لهذه الأعمال، كما تتولى مهمة الإعداد للاجتماعات المجموعة مع الهيئات الدولية وحكومات الدول المستفيدة، وتشرف أمانة التنسيق على إعداد التقرير نصف السنوي للعمليات التمويلية (القروض والمعونات الفنية) المقدمة من مؤسسات المجموعة باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك من واقع المعلومات المستقاة من المؤسسات أعضاء المجموعة، وتقوم أمانة التنسيق أيضاً بإعداد تقرير عن متأخرات سداد الديون والخلاصة التجميعية للعمليات التمويلية للمجموعة.

ومن انجازاتها انها عقدت منذ انشائها 71 اجتماعاً على مستوى مدراء العمليات وإحد عشر (11) اجتماعاً على مستوى رؤساء المؤسسات، وقد تم خلال هذه الاجتماعات تبادل وجهات النظر في عدد من المحاور المتعلقة بالسياسات والعمليات والمعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل من أعضاء المجموعة، ومراجعة أوضاع بعض الدول والمشاريع ذات الطابع الخاص، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية.

كما عقدت مؤسسات المجموعة خلال نفس الفترة عدداً من الاجتماعات مع ممثلي المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية. وقد استطاعت المجموعة من خلال جهودها الحثيثة تبسيط الاجراءات وتوحيد شروط العقود ووثائق المناقصات، وذلك فضلاً عن اصدار ارشادات مشتركة حول تقييم المشروعات والحصول على الخدمات الاستشارية وتنفيذ الأعمال، كما اصدرت دليلاً ارشادياً للمتطلبات البيئية للمشاريع التنموية.

1.384 مليار دينار إجمالي قروض الصندوق منذ انشائه وحتى منتصف 1986

وبذلك أصبح للصندوق الكويتي دور في التنمية المحلية.

وعندما تولى الخالد المسؤولية كان رأسمال الصندوق وقتها هو 1000 مليون دينار كويتي، المدفوع منه 900 مليون دينار، أي أن رأسمال الصندوق لم يكن كاملاً. وكان رأسمال الصندوق معلناً ويستكمل من خلال تخصيص سنوي من الميزانية العامة للدولة، وكان في ذلك اشكالية قانونية تتمثل في ان القانون ينص على أن الدولة يجب عليها أن تخصص مبالغ مالية تورد للصندوق لزيادة رأسماله، وهذه اشكالية تم حلها بتعديل قانون الصندوق ، وهذا الحل أدى إلى سداد رأسمال الصندوق من عوائده وتراكمت أصول الصندوق إلى أن وصلت إلى ما يقدر بـ 4500 مليون دينار كويتي، لذلك يعتبر رأسمال واحتياطيات الصندوق الكويتي من أهم العناصر المكونة للاحتياطي العام للدولة.

آليات تمويل الصندوق

لا يتخذ الصندوق الكويتي قراراً بتمويل أي مشروع إلا بعد التأكد من جدواه فنياً ومالياً واقتصادياً ، وكان هذا ولا يزال أمراً ضرورياً لا غنى عنه قبل اتخاذ قرار المساهمة في التمويل ، فبعد التحقق من ذلك يساهم الصندوق في المشروع المقترح.

وهنا تجدر الاشارة إلى ان الصندوق الكويتي لا يقوم بتمويل أي مشروع بنسبة 100 ٪ ولكنه يساهم مع مؤسسات تمويلية أخرى في عملية التمويل، وخصوصاً المشاريع الكبيرة كما ان نسبة تمويل الصندوق في أي مشروع لا تتجاوز 50 ٪ إلا في حالات استثنائية من إجمالي احتياجات المشروع التمويلية، وهذا الأمر يحدث فقط مع الدول الأكثر فقراً التي ليس لديها مصادر تمويل أخرى.

مواقف مشرفة

وخلال مسيرة الصندوق الطويلة كانت هناك العديد من العقبات التي كانت تعترض القائمين عليه، ومن هذه المواقف ذكر الخالد في حواره المنشور في مجلة الصندوق على سبيل المثال مقاطعة الدول العربية لمصر بسبب اتفاقية السلام مع اسرائيل.

وكانت هناك مشاريع تنموية يساهم الصندوق الكويتي في تمويلها، وكانت هناك اشكالية تتمثل في ان العلاقة بين الصندوق والجهات التمويلية في الدول التي لم تقاطع مصر وتساهم في تمويل مشاريع بها ستتأثر سلباً، فتم عرض الأمر على الشيخ جابر - رحمه الله - فسأله القائمون على الصندوق هل نوقف المساهمات التمويلية لمصر فكان رده «لا .. فالسياسة شيء والتمويل الاقتصادي شيء اخر، استمروا في عملكم» وبالفعل استمر الصندوق في عمله في جمهورية مصر العربية رغم المقاطعة العربية.

إدارة المنح والمساعدات

يقدم الصندوق المنح للدول الأكثر

جدول يوضح الدول العربية المستفيدة خلال الفترة 1975/1/1 - 1982/6/30

الدول الدول العربية	عدد القروض	القيمة (مليون د.ك)
الاردن	9	58.330
البحرين	2	12.310
تونس	12	62.587
جيبوتي	2	5.000
السودان	7	34.900
سوريا	3	14.300
الصومال	4	30.545
عمان	4	21.700
لبنان	1	8.000
مصر	5	26.631
المغرب	6	44.500
موريتانيا	7	38.189
اليمن الجنوبي	5	16.000
اليمن الشمالي	11	33.894
المجموع	78	406.886

سد مروي .. من أهم المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها

يعتبر مشروع سد مروي بالخرطوم البالغ تكلفته ملياري دولار من أهم المشاريع التنموية التي تم انجازها بتمويل عربي في العقدين الماضيين، فقد ساهم الصندوق الكويتي للتنمية إلى جانب مؤسسات تمويلية أخرى في تمويله، وكان لهذا المشروع فوائد كبيرة منها مضاعفة الطاقة الكهربائية واضافة مليوني فدان للرقعة الزراعية في السودان.

التقرير السنوى الرابع والعشرون

فقراً وتكون هذه المنح خالصة إلا إذا اقترنت بمشروع، فالمنحة تعطى لدراسة مشروعات تنموية، وإذا ثبتت جدوى المشروع من خلال هذه المنحة وتم تمويل هذا المشروع من قبل الصندوق فيتم احتساب قيمة هذه المنحة ضمن القرض لتمويل المشروع، وتكمن أهمية المنح بالنسبة للدول المستفيدة في الانفاق على

فيصل الخالد
المدير العام الثالث

إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي تقدمها هذه الدول للمؤسسات التمويلية كافة وليس الى الصندوق الكويتي فحسب.

التقرير السنوي الأخير للمدير العام الثالث

وأظهر التقرير السنوي الرابع والعشرين الذي صدر بالتزامن مع نهاية فترة عمل ثالث مدير عام

الصندوق قدم 11 قرضاً بقيمة 116.8 مليون دينار أثناء فترة الغزو العراقي

للصندوق في عام 1986 ، ان اجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة من 1 يناير 1962 وحتى 30 يونيو 1986 بلغ 1.384.5 مليار دينار موزعة على 302 قرض، تشكل نسبة الدول العربية منها 50,5 ٪ ونصيب الدول الافريقية من هذه القروض 18.2 ٪ و الدول الآسيوية فكانت نسبتها 30.2 ٪ ، بينما حصلت دول أخرى على 1.1 ٪ من إجمالي القروض.

وفي نطاق التوزيع القطاعي لاجمالي قروض الصندوق خلال الفترة المذكورة فقد أحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى، إذ بلغ نصيبه (30.1 ٪) ، يليه في ذلك الكهرباء (26.6 ٪) ، فالزراعة (20.8 ٪) ومن ثم الصناعة (17.8 ٪)، والمياه والمجاري (4 ٪)، والقطاعات الأخرى (0.7 ٪).

وبلغ اجمالي المنح المقدمة من دولة الكويت ويشرف عليها الصندوق الكويتي للتنمية حتى 30 يونيو 1986 نحو 27.07 مليون دينار.

وفيما يتعلق بتقديم المعونات الفنية فإن العدد الاجمالي بلغ 85 معونة

اسهام الصندوق في مد جسور الصداقة والاخاء بين الكويت والدول النامية

لا يزال يقوم الصندوق الكويتي للتنمية بدور مهم في إقامة وتطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع دول لم تكن الكويت على علاقة بها، فالصندوق كمؤسسة مدت يد العون لمجموعة كبيرة من الدول في مناطق جغرافية متعددة واستطاعت ان تخدم قضية الكويت بشكل أساسي إبان فترة الاحتلال.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق 1962/1/1 - 1982/6/30 مليون (د.ك)

القطاع الدول	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	أخرى	المجموع	النسبة المئوية (٪)
دول عربية	127.780	184.349	91.401	123.493	27.300	10.864	187..565	56.9
دول أفريقية	38.010	84.828	29.870	17.500	4.000	-	174.208	17.6
دول آسيوية	23.000	44.950	14.047	19.915	12.250	-	247.162	24.9
دول أخرى	3.700	2.130	-	-	-	-	5.830	0.6
المجموع	192.490	316.257	268.318	160.908	43.550	10.864	992.387	100.0
النسبة المئوية (٪)	19.4	31.9	27.0	16.2	4.4	1.1	100.0	-

الاهتمام بدعم الأنشطة الاجتماعية والبيئية إلى جانب التنمية البشرية من أهم ملامح استراتيجية الصندوق بعد التحرير

مع نهاية عام 1986، موزعة على 36 دولة و 7 مؤسسات، وقد بلغت قيمتها الاجمالية 21.642 مليون دينار كويتي، واستفادت منها 10 دول عربية كان نصيبها 21.6 ٪ من قيمة المعونات و17 دولة افريقية (24.6 ٪) و6 دول آسيوية (10.0 ٪) و3 دول أخرى (1.0 ٪) ، بالاضافة إلى المؤسسات التي حصلت على 42.8 ٪ من قيمة تلك المعونات.

جدول يوضح المنح المقدمة من دولة الكويت باشراف الصندوق حتى 1986/6/30

المستفيد	المشروع	المبلغ (د.ك)
الدول العربية		
جيبوتي	مساكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط	2.000.000
موريتانيا	مشروع الإسكان	2.000.000
موريتانيا	توفير مياه الآبار للقرى والأرياف	1.089.637
اليمن الشمالي	بناء مساكن في المنطقتين (8) و(13) بلواء ذمار	2.950.000
الدول الأفريقية		
بوركينا فاسو	برنامج سلطة لبتاكو - جورما لتوفير المياه	2.212.542
جزر الرأس الأخضر	مياه الشرب بمدينة برايا	980.224
جزر القمرر	مستشفيات - معاهد اسلامية - شراء مركب - وأدوية	1.500.000
السنغال	توفير المياه في الريف	1.495.243
الغابون	بناء مسجدين	650.000
غينيا بيساوو	مشروع استصلاح أراضي المانجروف لزراعة الأرز	1.352.701
مالي	برنامج توفير المياه الريفية في اقليم لبتاكو - جورما	2.511.651
دوول الساحل (1)	لجنة التضامن الاسلامي مع شعوب الساحل - الغذاء	4.363.735
صندوق مكافحة عمى النهر (2)	برنامج مكافحة ووباء عمى نهر الفولتا في أفريقيا	3.970.588
	المجموع	27.076.321

ولم يقتصر نشاط الصندوق على التعاون الثنائي مع الدول النامية المتمثل في تقديم القروض والمعونات الفنية مباشرة لها، بل شمل أيضاً مؤسسات انمائية متعددة الاطراف قدم لها الصندوق مساهمات مالية لتمكينها من متابعة عملياتها الانمائية في العديد من الدول النامية، وقد بلغت قيمة مساهمات الصندوق في الموارد المالية لثلاث مؤسسات انمائية حوالي 25 مليون دينار كويتي كانت من نصيب الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (21.2 مليون دينار كويتي) والبنك الافريقي للتنمية (334.2 ألف دينار كويتي) والصندوق الافريقي للتنمية (3.3 مليون دينار كويتي). وبذلك فإن اجمالي قيمة مساهمات الصندوق في الموارد المالية للمؤسسات الانمائية بلغت حوالي 200 مليون دينار كويتي خلال السنوات الماضية وحتى نهاية 1986. وقد استفادت من هذه المساهمات خمس مؤسسات انمائية تشمل بالاضافة إلى المؤسسات الثلاث المذكورة المصرف العربي للتنمية

استعانة بعض الصناديق بخبرات العاملين بالصندوق الكويتي

أول من ترشح لإدارة صندوق «الأوبك» كان من الصندوق الكويتي هو الدكتور ابراهيم شحاته - رحمه الله - وكان من العناصر القانونية المتميزة وهو من ترشح فيما بعد لمنصب نائب رئيس البنك الدولي، كما ساهم الدكتور شحاته في وضع قانون صندوق «الأوبك» وكان أول من تولي رئاسة هذا الصندوق، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الصندوق الكويتي تميز في انطلاقته كفكرة، وكذلك من حيث اتباع الدول التي لديها وفرة مالية له، فضلا عن استعانة بعض الصناديق الاقليمية والدولية بخبرات العاملين فيه، كما ان الصندوق الكويتي كانت له الريادة في التوجه قبل غيره إلى الدول الصغيرة التي لا يتذكرها أحد كجزر القمر وموريشوس ، اضافة إلى بعض الدول في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي.

الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

المرحلة الرابعة للتطوير

.. من بين مراحل التطوير التي تعكس الاستراتيجية الديناميكية للصندوق كانت المرحلة الرابعة خلال فترة بدر الحميضي لإدارة الصندوق خلفا لفيصل الخالد الذي تقلد في عام 1986 منصب وزير التجارة والصناعة فأوصى وزير المالية والمسؤول آنذاك عن ادارة الصندوق الكويتي جاسم الخرافي بتعيين الحميضي مديراً للصندوق وهو ما تحقق بعد موافقة سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - وذكر الحميضى خلال حواره مع مجلة الصندوق فى العدد رقم (63) أنه تولى المسؤولية من عام 1986 وحتى 2005 ليكون بذلك صاحب أطول فترة زمنية في إدارة الصندوق الكويتي على مدى تاريخه.

غزو العراق للكويت

ونظراً لطول الفترة فقد كانت الأحداث الهامة كثيرة والتحديات أيضاً كبيرة، ولعل أبرز هذه التحديات الغزو العراقي الغاشم للكويت، وهي فترة خطيرة وحالكة، وكان الاستمرار في مزاولة الصندوق لنشاطه مهمة شديدة الصعوبة، حيث غادر مدير عام الصندوق آنذاك الكويت متوجها إلى الطائف حيث كان سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد والحكومة الكويتية ، وكانت التعليمات باستمرار الصندوق في عمله.

وكانت الاشكالية وقتها ان الحكومة بوزاراتها المختلفة في الطائف، والمؤسسات المالية للدولة موجودة في لندن مثل بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار، فكان القرار هو استئناف نشاط الصندوق من العاصمة البريطانية.

وتجدر الاشارة إلى ان مدير الصندوق ذهب إلى لندن وبحوزته ورقتان فقط توضحان أين توجد استثمارات وأموال الصندوق ، وتم مخاطبة الدول المستفيدة بأن الصندوق الكويتي على استعداد لاستمرار المساهمة في تمويل المشاريع، وهو الأمر الذي قوبل بدهشة واستغراب شديدين من

مشروع جر مياه نهر الليطاني حلم كل لبناني وساهم الصندوق في تحقيقه

جدول يوضح التوزيع الجغرافي والقطاعي لاجمالي قروض الصندوق من 1962/1/1 وحتى 1986/6/30

القطاع الدولة	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	أخرى	المجموع	النسبة المئوية (٪)
الدولة العربية	(35) 181.593	(49) 222.980	(22) 133.204	(31) 121.338	(5) 30.150	(8) 10.375	(150) 699.640	50.5
الدولة الافريقية	(13) 48.660	(42) 120.156	(13) 48.032	(6) 26.400	(3) 9.350	-	(77) 252.598	18.2
الدول الآسيوية	(11) 55.045	(13) 67.827	(26) 183.432	(14) 97.989	(3) 13.226	-	(67) 417.519	30.2
دول أخرى	(2) 3.028	(4) 5.922	(1) 3.300	-	(1) 2.500	-	(8) 14.750	1.1
المجموع	(61) 288.326	(108) 416.885	(62) 367.968	(51) 245.727	(12) 55.226	(8) 10.375	(302) 1384.507	100.0
النسبة المئوية (٪)	20.8	30.1	26.6	17.8	4.0	0.7	100.0	

الأرقام بين الأقواس تدل على عدد القروض

إصدار سندات بمبلغ 500 مليون دينار ويخصص 25 ٪ من أرباحه السنوية للرعاية السكانية للمساهمة فى حل مشكلة الإسكان

ممثلي دول كثيرة، وكانت ردود الفعل تجاه الكويت ايجابية حيث ابدت كل الدول التي حصلت على تمويل من الصندوق خلال تلك الفترة اعجابها واحترامها الشديد للكويت وصندوقها التنموي.

ورغم صعوبة الموقف ودقة الظرف الذي تمر به الكويت ، الا ان الصندوق دأب على مواصلة نشاطه من مقره في العاصمة البريطانية لندن، حيث قدم الصندوق خلال هذه الفترة 11 قرضاً بقيمة تجاوزت الـ 116.8 مليون دينار وهو الأمر الذي زاد من تقدير العالم لدولة الكويت وعزز ابراز قضيتها

التقرير السنوي الثالث والأربعون

العادلة على الساحة الدولية.

الصحة والتعليم

وفي اطار التطوير المستمر والحرص على استحداث نشاطات جديدة لعمل الصندوق بدأ الاهتمام بمجالات مثل الصحة والتعليم، وهي مجالات لم يكن للصندوق مجالات فيها نظراً لعدم وجود كوادر بشرية وأموال تمكنه من تغطية كافة مجالات التنمية فضلاً عن رغبة الدول التي تحصل على مساعدات في التركيز على نشاطات أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية.

استراتيجية ما بعد التحرير .. ومرحلة التطوير الخامسة

وبعد التحرير بدأت مرحلة التطوير الخامسة بالتوجه لدعم الأنشطة الاجتماعية والبيئية إلى جانب التنمية البشرية، كما توجه الصندوق إلى دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي بناءً على تعليمات من سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وبدأ الصندوق يساعد دولاً في هذه المنطقة، كما امتدت جهود الصندوق لتشمل دول الاتحاد السوفييتي بعد تفككه.

وإلى جانب الدور الخارجي المتزايد في تمويل التنمية الاقتصادية التفت الصندوق إلى الشأن الداخلي وساهم بفاعلية في جهود التنمية المحلية، حيث قام الصندوق في عام 2004 باطلاق برنامج تأهيل المهندسين والمعماريين الكويتين حديثي التخرج كخطوة تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، ومنذ اطلاق البرنامج وحتى نهاية 2012 بلغ عدد الدفعات التي استقبلها الصندوق 17 دفعة وثم تخريج حوالي 295 خريجاً اكثر من 85 ٪ منهم انخرطوا في سوق العمل.

كما تقرر ان يقوم الصندوق الكويتي بدور مهم في التنمية المحلية من خلال اصدار سندات بقيمة 500 مليون دينار لصالح بنك التسليف والادخار كنوع من المساهمة في حل المشكلة الاسكانية، ويتم حاليا استقطاع جزء من أرباح الصندوق الصافية لصالح مؤسسة الرعاية السكنية.

التقرير السنوي الأخير في عهد الحميضي

وبانتهاء السنة المالية 2004 / 2005 التي شهدت نهاية فترة رابع مدير عام للصندوق بدر الحميضي قدم الصندوق الكويتي منذ إنشائه

تحول تبعية الصندوق من "المالية" إلى "الخارجية"

منذ تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية وهو يتبع وزارة المالية، وكان الوزير الذي يتولى حقيبة المالية يترأس مجلس إدارة الصندوق، واستمر الحال هكذا حتى عام 2003، حيث آلت تبعية الصندوق إلى وزارة الخارجية نظراً لالتصاق عمل الصندوق بها، وأصبح وزيرها هو رئيس مجلس إدارة الصندوق.

بدر الحميضي المدير الرابع

675 قرضاً بقيمة اجمالية 3.552 مليار دينار كويتي استفادت منها 101 دولة حول العالم من بينها 16 دولة عربية، و 40 دولة افريقية، و34 دولة آسيوية وأوروبية ، و11 دولة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وقد بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي القروض 53.3 ٪ والدول الأفريقية 17.4 ٪ والدول الاسيوية والأوروبية 26.7 ٪ ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2.6 ٪.

أما من حيث التوزيع القطاعي لإجمالي قروض الصندوق فقد بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات نسبة 34 ٪ من جملة قروض الصندوق المقدمة خلال تلك الفترة ، يليه قطاع الطاقة 23 ٪ ثم قطاع الزراعة 14.9 ٪ ، و قطاع المياه والصرف الصحي 11 ٪ ثم قطاع الصناعة 9.6 ٪ ، وبنوك التنمية 3 ٪ ، ثم قطاع الاتصالات 2.9 ٪، ثم القطاع الاجتماعي 1.3 ٪ ، ثم القطاعات الأخرى 4 ٪

ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي عدد المساعدات الفنية والمنح المقدمة من الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية مارس 2005 نحو 231 منحة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 93.01 مليون دينار كويتي، وقد بلغ نصيب الدول العربية منها 49.8 ٪ والدول الأفريقية 9.8 ٪ والدول الآسيوية والأوروبية 17.8 ٪ ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4 ٪ والمؤسسات 22.2 ٪ . وتقتضي سياسة الصندوق المتبعة في المعونات الفنية، تحويل المبالغ المنصرفة من المعونة إلى قرض في تلك الحالات التي ينجم عن استخدام المعونة مشروعاً يسهم الصندوق في تمويله ، وإلا اعتبرت تلك المعونة منحة خالصة لا تسترد من الدولة المستفيدة . وبناء على ذلك ، فقد تم دمج ما قيمته 6.9 مليون دينار كويتي من هذه المعونات مع قروض ، وعليه فقد أصبح صافي عدد المساعدات الفنية التي قدمها الصندوق منذ إنشائه 231 بلغت قيمتها الإجمالية 93 مليون دينار كويتي .

مطار شايمن الصيني احد اسهامات الصندوق الكويتي

أما بالنسبة لعدد المنح التي قدمتها دولة الكويت للدول والمنظمات والتي يقوم الصندوق الكويتي بإداراتها والإشراف عليها فقد بلغت 66 منحة وذلك بقيمة إجمالية قدرها 661.4 مليون دينار كويتي .

ومن جانب آخر استمر الصندوق في متابعة تعاونه مع العديد من المؤسسات الإنمائية الدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات . فقد بلغ عدد المشروعات التي يسهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى إلى 371 مشروعاً في نهاية العام المالي 2004 / 2005، وتقدر نسبة التمويل المشترك بحوالي 58.1 % من إجمالي قيمة تلك القروض البالغة حوالي 3552 مليون دينار كويتي .

جدول يوضح التوزيع الجغرافي الاجمالي للمساعدات الفنية والمنح حتى ٣١ مارس ٢٠٠٥

الدول	العدد	القيمة (د.ك)
الدول العربية	64	42.85
دول وسط آسيا وأوروبا	16	3.69
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4	0.31
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	17	11.71
دول غرب أفريقيا	32	4.70
دول ووسط وجنوب شرق أفريقيا	18	3.72
المؤسسات	26	19.12
المساعدات الفنية المدمجة بقرض	54	6.91
المجموع الكلي	231	93.01

في رؤية المدير العام للحاضر والمستقبل واهم المستجدات

البدر :تحقيق الأهداف التنموية المرجوة للصندوق في الفترة الماضية

... في ظل توارث ابناء الصندوق قيادة هذا الصرح التنموي تولى المدير العام الحالي عبدالوهاب البدر إدارة الصندوق منذ عام 2005 وحتى وقتنا هذا.

ويقول المدير العام انه تم في خلال هذه الفترة استكمال مسيرة التنمية على الأسس والقواعد الراسخة لتحقيق الأهداف السامية التي من أجلها أنشئ الصندوق وهي تحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر وخلق فرص العمل وبناء أسس النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في الدول المستفيدة من جهود الصندوق على مدار 51 عاماً مضت، وكان لدور الصندوق الكويتي مردود سياسي واقتصادي على دولة الكويت خلال مسيرته الطويلة مضيفا ان الصندوق لعب دوراً مكملاً للسياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال توسع عملياته في العديد من الدول التي لم تتواجد فيها بعثات دبلوماسية كويتية، وبصورة خاصة في أفريقيا حيث بلغ عدد الدول التي تعاون معها الصندوق 40 دولة، بينما لم يتجاوز عدد البعثات الدبلوماسية الكويتية في الدول الأفريقية 6 سفارات، ويفوق بكثير عدد الدول المستفيدة (104 دولة) من مساعدات الصندوق عدد الدول التي تتواجد فيها بعثات دبلوماسية كويتية.

وأكد البدر أن المردود السياسي لدور الصندوق تجلى من خلال إدانة معظم دول العالم للاحتلال الغاشم لدولة الكويت من قبل النظام العراقي في عام 1990، ووقوفها إلى جانب دولة الكويت والعمل معها على تحرير البلاد.

وعلى مستوى المردود الاقتصادي قال البدر ان دولة الكويت اسهمت بمبلغ قدره 970 مليون دينار كويتي في رأس مال الصندوق المقرر بمبلغ 2,000 مليون دينار كويتي وذلك خلال الفترة من عام 1962 إلى عام 1987، حيث قام الصندوق بسداد باقي رأس المال بمبلغ 1030 مليون دينار كويتي من أرباحه الصافية خلال الفترة 1988 - 1997.

واستطاع الصندوق تنمية الموارد المالية المقدمة من الدولة بمبلغ 970 مليون دينار كويتي لتصبح بنهاية السنة المالية 2012/2011 مبلغاً وقدره 4335 مليون دينار كويتي

استراتيجية عمل الصندوق

أشار المدير العام في حديثه إلى أن الصندوق يقوم حالياً بتنفيذ استراتيجية عمله للسنوات

التقرير السنوي فى العيد الذهبى للصندوق

2015/2014 - 2011/2010، والتي تضمنت ما يلي: زيادة مبلغ الإقراض من 200 مليون دينار كويتي إلى 250 مليون دينار كويتي سنوياً في المتوسط.

- تمكين الصندوق من توسيع نشاطه وخصوصاً في تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها تخفيض نسبة الفقر.
- إعطاء مزيد من الأولويات لقطاعات كالزراعة للإسهام في الأمن الغذائي، والصحة والتعليم، وتمويل برامج مشاريع بنوك التنمية المحلية والصناديق والاجتماعية نظراً لدورها في دعم المشاريع الصغيرة

جهودنا الانمائية تساهم في دعم السياسة الخارجية للكويت وتوثق أواصر الصداقة مع الدول المستفيدة

ومتوسطة الحجم، وخلق فرص جديدة للعمل.

المستجدات

وعن المستجدات قال المدير العام: قررت دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة) دعم برنامج للتنمية في البحرين وسلطنة عمان لمدة عشر سنوات بمبلغ 10 مليار دولار أمريكي لكل منهما، وبرنامج آخر للتنمية في الأردن والمغرب لمدة خمس سنوات بمبلغ 5 مليار دولار أمريكي لكل منهما.

وبلغت حصة دولة الكويت في البرنامجين المذكورين 5 مليار دولار للبحرين وعمان و2.5 مليار دولار للأردن والمغرب، وقد تم تكليف الصندوق بإدارة منحة دولة الكويت بمبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي للدول المذكورة.

نشاط الصندوق في المستقبل

وقال البدر: الصندوق يسعى خلال الفترة المقبلة إلى الاستمرار في دعمه للتنمية في الدول العربية والدول النامية الأخرى، معتمداً في ذلك على موارده الذاتية، وخبرته العملية المكتسبة عبر السنوات الماضية وسيعمل على تدعيم فاعلية عملياته في إطار الأولويات التي تحددها الدول المستفيدة، وخاصة في

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق منذ انشائه وحتى 30 سبتمبر 2012

الترتيب	الدول	عدد القروض	قيمة القروض بالمليون دينار	النسبة المئوية
1	الدول العربية	314	2673.627	٪ 55.5
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	157	916.546	٪ 19.04
3	دول غرب أفريقيا	142	459.971	٪ 9.55
4	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	114	355.624	٪ 7.38
5	دول وسط آسيا وأوروبا	57	290.647	٪ 6.03
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	39	116.659	٪ 2.42
	اجمالي	823	4813.074	٪ 100

مستمرون في دعم التنمية اعتماداً على مواردنا الذاتية وخبراتنا العملية المكتسبة والأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

جدول يوضح التوزيع القطاعي لقروض الصندوق منذ انشائه وحتى 30 سبتمبر 2012

الترتيب	التوزيع القطاعي	عدد القروض	القيمة بالمليون دينار	النسبة
1	النقل والاتصالات	356	1766.771	٪ 36.8
2	الطاقة	145	1296.262	٪ 26.93
3	الزراعة	119	557.471	٪ 11.58
4	المياه والمجاري	82	477.370	٪ 9.93
5	الصناعة	61	338.120	٪ 7.03
6	الاجتماعي	26	195.150	٪ 4.06
7	بنوك التنمية	18	134.789	٪ 2.81
8	اخرى	16	47.141	٪ 0.79
9	اجمالي	823	4813.074	٪ 100

قطاعات كالزراعة للمساهمة في الأمن الغذائي، وقطاعات أخرى كالمياه والصرف الصحي، والتعليم والصحة، للاسهام في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، بالاضافة إلى الاستمرار في دعم السياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال تعزيز أواصر الصداقة بين دولة الكويت والدول المستفيدة من مساعدات الصندوق، وبما يخدم قضايا ومصالح دولة الكويت وتعزيز مكانتها في العالم.

الانجازات

وعن الانجازات كان هناك الكثير من الانجازات التي حققها الصندوق عبر مسيرته الزاخرة بالعطاء، حيث حقق الصندوق خلال الفترة الماضية الأهداف المرجوة المتمثلة في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، وذلك من خلال القروض الميسرة، والمعونات الفنية والمنح، وتقديم النصح والمشورة للدول المستفيدة، واتباع السياسات والإجراءات المرنة أخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن تعميق ثقة الدول المستفيدة بالصندوق ووجوده كشريك في تمويل المشاريع، وخاصة الكبيرة منها، التي تتطلب مشاركة عدد من الممولين فيها، ولقد أسهم تعاون الصندوق مع الدول المستفيدة من مساعداته في دعم وخدمة السياسة الخارجية لدولة الكويت، فضلاً عن توثيق أواصر الصداقة ما بين دولة الكويت والدول المستفيدة من مساعدات الصندوق.

وهكذا .. فإنه بنهاية سبتمبر 2012 يكون الصندوق الكويتي للتنمية قد ساهم في تمويل 823 مشروعاً تنموياً في 102 دول حول العالم وتقدر قيمة إجمالي قروض الصندوق منذ انشائه وحتى نهاية سبتمبر الماضي 4813.1 مليون دينار.

وبلغ عدد المنح المقدمة من الصندوق 189 منحة بقيمة اجمالية بلغت 97.2 مليون دينار، وبلغ عدد المعونات الفنية 45 معونة بقيمة إجمالية 11.2 مليون دينار.

وبلغ عدد منح حكومة دولة الكويت المدارة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية 66 منحة بقيمة بلغت 661.4 مليون دينار.

الوقيان: الكويت ملتزمة بدعم "إيفاد" للمساهمة في رفع الفقر عن الطبقات الريفية

جدد ممثل دولة الكويت بمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) دعم الكويت القوي للصندوق ودوره الفريد في مجال التنمية ومكافحة الفقر بخبراته الطويلة المتراكمة التي تبحث دول الخليج المانحة الاستفادة منها بالتزامن مع اتساع دور الكويت الريادي في مختلف قارات العالم.

وقال نائب المدير العام لصندوق الكويت للتنمية هشام الوقيان خلال مشاركته في الدورة الـ٣٦ لمجلس محافظي الصندوق الذي اختتم أعماله مؤخراً إن الكويت صاحبة مبادرة تأسيس الصندوق ملتزمة بدعمها الثابت له إيمانا بدوره الفعال بصفته الوكالة الدولية المخولة بمهمة رفع الفقر عبر التنمية عن الطبقات الريفية الفقيرة.

وأشاد بنتائج اجتماع مجلس المحافظين واعتماده التجديد التاسع لموارد الصندوق بمبلغ ١ر٥ مليار دولار للفترة بين عامي ٢٠١٣و٢٠١٥ بهدف ضخ استثمارات ميدانية ينتظر أن تنتزع ٨٥ مليون نسمة من براثن الفقر مشيرا إلى أن دولة الكويت أسهمت بحصتها بمبلغ ١٥ مليون دولار كما تتابع عبر دورها بالمجلس التنفيذي عمل الصندوق مثمنا جهود الشراكة مع باقي المؤسسات التي تمكنت من حشد خمسة مليارات دولار اضافية.

وفي السياق أشار الوقيان إلى أن دولة الكويت التي كانت سباقة في دعم هذا التوجه أيدت إعادة تجديد تزكية رئيس الصندوق كانايو نوانزي لولاية ثانية مدتها أربع سنوات مثنيا على جهوده في تقليص النفقات والإصلاحات الإدارية في الصندوق واستحداث مزيد من المكاتب الإقليمية في الدول المستفيدة الأمر الذي يتجاوب مع توجهات الكويت.

كما لفت إلى اعادة النظر وتغيير معايير الإقراض في الصندوق لتواكب التوجهات والتغيرات التي أجرتها مؤسسات التمويل الدولية الأخرى.

وفي هذا الصدد ذكر أن رئيس الصندوق أجرى اجتماعا خاصا هاما عشية مجلس المحافظين في مبادرة هي الأولى من نوعها مع دول مجلس التعاون الخليجي أكدت فيه دولة الكويت عزمها مواصلة دعم القطاع الزراعي في مواجهة تحديات الفقر والجوع في ظل استمرار معاناة خمس سكان العالم وعدم استطاعتهم الحصول على الغذاء الكافي.

وأشار نائب المدير العام لصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية إلى التزام الكويت بدورها الريادي والبارز أمام هذه التحديات خاصة عندما اندلعت أزمة الغذاء العالمية سواء من خلال المؤسسات التمويلية المشتركة ومنها (ايفاد) والبنك الدولي والبنك الأفريقي وكذلك من خلال الصندوق الكويتي الذي لم يتوقف قط عن تمويل الاستثمار الزراعي رغم قيام بعض المؤسسات التمويلية بتجاهله لفترة معينة.

وحول دور الكويت المحفز داخل الصندوق والنشط داخل المجموعة العربية خاصة مجموعة مجلس التعاون ذكر الوقيان أنه مع ممثلي مجلس التعاون ناقشوا في اجتماعهم بالرئيس والمسؤولين في (ايفاد) نوع الشراكة "التي يتطلع اليها الطرفان" خاصة وأن الكويت ودول الخليج هي جهات مانحة خالصة لا تستفيد من قروض الصندوق.

وقال إن الاجتماع طرح عدة قضايا أخرى كان للكويت دور كبير في التعبير من خلالها عما تطمح إليه دول مجلس التعاون في الاستفادة من خبرات (ايفاد) ومنها إمكانية استفادة دول المجلس من التعاون الفني لحل مشكلات منها ما يتعلق بالثروة السمكية والحيوانية وانجراف التربة والرعي الجائر ونقص الموارد واعتمادها على استيراد نحو ٩٠ في المئة من الغذاء.

وأضاف أن دول مجلس التعاون تريد من خلال الصندوق وما لها من خبرات متنوعة كبيرة متراكمة بحث الاستفادة من أجل إمكانية تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء وقيام مزيد من المراكز البحثية لرفع وزيادة الإنتاج الزراعي.

هشام الوقيان

ولفت إلى أن اجتماع المجموعة الخليجية مع رئيس (ايفاد) كان بهدف عرض تصورات دول المجلس "وما تطمح فيه كان فرصة أيضا لطرح مشكلة التوظيف داخل الصندوق ليكون التوزيع الجغرافي للموظفين عادلا بالقدر الكافي".

وأوضح "نرغب في التمثيل من خلال موظفين يعملون داخل المنظمة" بالإضافة إلى حاجة دول مجلس التعاون لتدريب كوادرها بالاستفادة من الخبرات المتراكمة في (ايفاد).

وأضاف أنه جرى أيضا خلال الاجتماع مناقشة فتح مكتب للمنظمة في دول مجلس التعاون مؤكدا تقديره لهذه المبادرة التي ستحظى بالمتابعة اللازمة.

وحول دور الكويت التقليدي والدافع على محوري التعاون والتنمية لفت الوقيان إلى مبادرات الكويت المستمرة في هذا الصدد ومنها استضافتها مؤتمر (لآسيان) للدول الأسيوية في أول اجتماع بين الدول العربية وكثير من الدول الآسيوية ما أثمر عن رصد ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة الدول الآسيوية الفقيرة.

وكشف عن إعداد الكويت أيضا إلى عقد مؤتمر قمة بين الدول العربية والدول الأفريقية بنهاية العام الجاري بهدف تعزيز الشراكة فيما بينها لافتا إلى مبادرة الكويت الدولية الناجحة والعاجلة باستضافة مؤتمر إنساني لمساعدة الشعب السوري تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه الذي استهلته الكويت بتقديم ٣٠٠ مليون دولار ما حفز على رصد تبرعات بلغت ١ر٦ مليار لتتجاوز المبلغ المستهدف.

الرئيس السوداني استقبل رئيس مجلس الأمة

استقبل رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد وعددا من أعضاء الوفد الكويتي في الخرطوم حيث تم خلال اللقاء التباحث في القضايا الثنائية وما يتعلق بمؤتمر رؤساء برلمانات منظمة المؤتمر الإسلامي.

واستقبل الراشد رئيس المجلس الوطني (البرلمان) في جمهورية السودان أحمد الطاهر.

كما استقبل الراشد في مقر اقامته وزير الكهرباء والمياه والسدود في جمهورية السودان المهندس أسامة عبدالله. وقد بحث الجانبان العلاقات المميزة بين دولة الكويت وجمهورية السودان ودور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومساهمته في العديد من مشاريع التنمية في جمهورية السودان.

«الرئيس السوداني مستقبلاً رئيس مجلس الأمة على الراشد

حضر اللقاء أمين سر الشعبة البرلمانية الكويتية النائب يعقوب الصانع وعضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب مبارك النجادة وسفير دولة الكويت لدى السودان الدكتور سليمان الحربي والامين العام لمجلس الامة علام الكندري.

جدير بالذكر إن رئيس مجلس الامة علي الراشد قام بزيارة مشروع سد مروى الذى يساهم فى تمويله الصندوق الكويتي

الرئيس السنغالي استقبل مدير عام الصندوق الكويتي

استقبل رئيس جمهورية السنغال ماكي سال بمقر اقامته بقصر بيان مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر وعدداً آخر من المسؤولين، وذلك أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها للبلاد مؤخراً ودعا خلالها إلى الاستثمار في بلاده لاسيما القطاع الخاص الكويتي من أجل النهوض بالاقتصاد السنغالي.

الرئيس السنغالي مستقبلاً المدير العام عبد الوهاب البدر

البدر استقبل مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان

استقبل مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر ، الأميرة دينا مرعد مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان،، حيث قامت بتقديم عرض عن أنشطة المؤسسة.

هذا وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي للدول العربية مروان الغانم

.. واستقبل وفد جمهورية غواتيمالا

استقبل مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر وزير الشؤون الخارجية في جمهورية غواتيمالا هارولد جابليروس، والوفد المرافق له.. حيث تباحث الطرفان حول سبل التعاون بين البلدين.

هذ وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي عبدالله المصيبيح.

.. و حاضر عن دور الصندوق في السياسة الخارجية في المعهد الدبلوماسي

في اطار محاضراته التثقيفية التي ينظمها افتتح المعهد الدبلوماسي دورة جديدة من المحاضرات عن السياسة الخارجية الكويتية، حاضر فيها عدد من الوزراء والشخصيات والخبراء والمسؤولين المعنيين بالشأن الخارجي على مدى اسبوعين، هذا وقد ألقى مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر محاضرة بعنوان «دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في السياسة الخارجية للكويت».

.. واستقبل وفد جمهورية الصومال

استقبل مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر وزير الدولة لشؤون الرئاسة في جمهورية الصومال فارح شيخ عبدالقادر محمد، والوفد المرافق له .. حيث تباحث الطرفان حول العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنمية التعاون المشترك حضر اللقاء المدير الإقليمي للدول العربية مروان الغانم.

البدر استقبل وفد سلوفينيا

استقبل مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر مدير إدارة العلاقات الثنائية في وزارة الخارجية بجمهورية سولفينيا د. مارجان سينسين، والوفد المرافق له.. حيث تباحث الطرفان حول العلاقات الثنائية بين البلدين.

هذا وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا يوسف البدر.

الصندوق يحتفي بالكيال وأصفري وصقر

برعاية مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر، اقيم في مبنى الصندوق الكويتي حفل لتكريم المستشارين مصطفى الكيال، صقر أحمد صقر، أحمد أصفري، وذلك بمناسبة انتهاء عملهم في الصندوق الكويتي للتنمية.

شارك في الحفل نواب المدير العام هشام الوقيان وغانم الغنيمان، ومدراء الادارات وعدد من المستشارين والخبراء.

أسرة الصندوق بدورها تتمنى للخبراء الاقتصاديين الثلاثة كل التوفيق..

الوقيان استقبل الوفد الأمريكي

استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية والتجارية خوسيه فرناندیز والوفد المرافق له.. حيث بحث الجانبان في القضايا التنموية والتعاون المشترك في المجالات التنموية والاقتصادية.

هذا وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي وليد البحر وعدد من الخبراء في الصندوق.

الوقيان استقبل السفير الياباني

استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان السفير الياباني هيروكو تاناكا والملحق التجاري في سفارة اليابان ياماموتو .. حيث تباحث الطرفان حول الأنشطة التنموية حول العالم. حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وليد البحر.

.. واستقبل وفد جمهورية منغوليا

استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان نائب وزير الخارجية المنغولي جومبو سوجسيخان، والوفد المرافق له، حيث تباحث الجانبان حول مشاريع الصندوق الكويتي في منغوليا وسبل تنمية التعاون المشترك بين الصندوق ومنغوليا هذا وقد حضر الاجتماع عدد من الخبراء في الصندوق.

الحنيف استقبل وفدى غينيا وغينيا بيساو

استقبل مدير ادارة العمليات في الصندوق فوزي الحنيف وزير المواصلات في جمهورية غينينا، الحاج عثمان باه، والوفد المرافق له.. حيث بحث الجانبان سبل التعاون بين البلدين. هذا وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول غرب افريقيا ثامر الفيلكاوي.

كما استقبل مدير ادارة العمليات في الصندوق فوزي الحنيف وزير المالية في جمهورية غينيا - بيساو ، أبو بكر دهابة، والوفد المرافق له.. .حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك.

هذا وقد حضر الاجتماع المدير الاقليمي لدول غرب أفريقيا ثامر الفيلكاوي.

في ندوة تعريفية أقامتها ASCE

الصندوق الكويتي يساهم في تطوير أداء المهندسين والمعماريين بعد التخرج

عبد الله خريبط مع المشاركين فى الندوه

أقامت الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين (**ASCE**) بكلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت ندوة تعريفية حول دور الصندوق الكويتي للتنمية، حاضر فيها ممثل الصندوق الكويتي للتنمية عبدالله خريبط بحضور عدد من طلبة الكلية.

وتطرق خريبط خلال الندوة إلى مراحل تطوير المهندسين والمعماريين بعد التخرج من الجامعة، موضحاً أنه يمر بثلاث مراحل، المرحلة الأولى وهي المرحلة النظرية وتتضمن الندوات والدورات التدريبية لصقل شخصية المهندس، والمرحلة الثانية هي مرحلة التدريب خارج الكويت حيث يتعاون الصندوق الكويتي مع أفضل الشركات العالمية لتدريب الطلاب والطالبات، ثم تأتي المرحلة الأخيرة والتي تتضمن التدريب داخل الكويت وتجربة نظام العمل فيها.

وذكرت رئيسة الجمعية أنفال البناء أن هذا اللقاء التنويري

درع تكريمه لممثل الصندوق

يأتي حرصاً من الجمعية على إفادة طلبة كلية الهندسة والبترول بشكل يساعدهم علي التخطيط السليم لمستقبلهم فيما بعد التخرج، كما وجهت الشكر الى الصندوق الكويتي للتنمية واشادت بحرصهم على حضورهم وتفاعلهم الإيجابي مع الطلبة، واعدة بالمزيد من الأنشطة التي تنير لطلبة الهندسة والبترول طريقهم نحو مستقبل واعد .

الصندوق الكويتي شارك في المعرض الاقتصادي الثالث للسفارات

الوكيل الجار الله متوسطاً ساره الكندري وفهد الطخيم

أقيمت فعاليات المعرض الاقتصادي الثالث للسفارات المعتمدة لدى دولة الكويت الذي أقيم تحت رعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس ادراة الصندوق الكويتي الشيخ صباح الخالد.

وشارك الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات المعرض، وبهذه المناسبة أكدت مدير إدارة الاعلام بالصندوق منى العياف في تصريح صحافي أن مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية (للمرة الثالثة) في المعرض تأتي انطلاقاً من إيمانه بكونه أحد سفراء الكويت إلى العالم الذي يعمل دائما على تعميق أواصر التعاون مع الجميع ومساعدة الأشقاء والأصدقاء من خلال مشروعاته التنموية التي يساهم في تمويلها ودعم اقتصاديات العديد من هذه البلدان وساهم في بناء قدراتها لكي تتمكن من تسريع عمليات التنمية عبر نصف قرن من الزمان.

وفي هذا السياق أكد مدير الادارة الاقتصادية بوزارة الخارجية السفير الشيخ علي الخالد الجابر أن هذا المعرض يجسد صور التعاون بين وزارة الخارجية الكويتية والبعثات الديبلوماسية المعتمدة لديها، ويؤكد أهمية التعاون الاقتصادي في العلاقات بين الدول، مشيرا الى ان أهمية المعرض تنبع من الحرص على تدعيم العلاقات في المجالات المختلفة بين الدول ومعرفة القوانين المنظمة لعملية الاستثمار فيها. واضاف الخالد ان الديبلوماسية الاقتصادية تعتبر من أهم الأدوات الناجعة في التحول الاقتصادي الناجح الذي تسعى إليه الكويت من خلال رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالتحول من الاقتصاد الريعي المعتمد على مصدر دخل واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع المصادر والمنتج.

وأضاف الخالد ان مثل هذه المعارض ضرورة مطلوبة في ظل السعي التنموي الذي تنتهجه الكويت من خلال خطتها التنموية التي تحتاج إلى قطاع خاص قوي يستطيع أن يكون شريكا استراتيجيا قويا للحكومة في تحقيق التنمية.

وشدد الخالد على أهمية دور الكوادر الشبابية الديبلوماسية في الإعداد للمعرض وتجهيزه، مشيرا إلى أن الشباب الكويتي العاملين في وزارة الخارجية يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والتفاني في العمل اضافة إلى حرصهم على تميز المعرض عاما بعد آخر.

وأكد الخالد أن المعرض الاقتصادي للسفارات يعكس حرص الكويت على الاطلاع على طبيعة العملية الاستثمارية في الدول المعتمدة لديها لزيادة التبادل التجاري والثقافي بين الكويت ودول العالم أجمع، وأوضح ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قد نجح في تكثيف عدد السفارات والبعثات المعتمدة في الكويت والعمل على تحقيق مقاصد رؤية صاحب السمو الاقتصادية وتحويلها إلى واقع حقيقي ملموس من خلال مشاركة 58 دولة في المعرض هذا العام.

أختتم فعالياته بعرض تجارب شبابية ناجحة

الصندوق الكويتي شارك في مؤتمر المهندسين الشباب قادة المستقبل

قال ممثل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة المهندس عبدالعزيز الإبراهيم في افتتاح مؤتمر – المهندسون الشباب – قادة المستقبل الذي أقيم برعاية صاحب السمو ونظمه الاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم في الأمم المتحدة (يونيسكو) بمشاركة خليجية وعربية ودولية، لدى افتتاحه لفعاليات المؤتمر ان دولة الكويت تولي الشباب اهتماماً ورعاية دائمين في مختلف القطاعات والمهن.

ودعا الوزير الابراهيم الى تضافر كل الجهود والامكانات الوطنية لبناء جيل شبابي صاعد يؤدي دوره المنشود منه وصولا الى تعزيز ازدهار البلاد وتقدمها موضحا ان المؤتمر ركز على المهندسين الشباب «الذين نتطلع منهم باختلاف تخصصاتهم الى أن يسعوا لدراسة القضايا المتخصصة من مختلف زواياها لتحقيق التنمية بأقل كلفة على الانسان والبيئة معا وبما يحقق الكفاءة العالية في ادارة ثروات البلاد

وشارك الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات المؤتمر، وبهذه المناسبة قالت مدير إدارة الاعلام منى العياف ان مشاركة الصندوق الكويتي تأتي في اطار دعمه لأهداف التنمية البشرية بالإضافة إلى دعم النشاطات المحلية التي تنظمها المؤسسات والاتحادات الوطنية، مبينة أن مشاركة الصندوق في انشطة المؤتمر تتمثل في جناح خاص في المعرض المصاحب للمؤتمر تعرض فيه مطبوعاته وإصداراته الاعلامية للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن، وأضافت أن الصندوق أطلق في 2004 برنامج المهندسين حديثي التخرج ليكون رافدا لدعم الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص والذي ساهم إلى حد كبير في صقل شخصيات الشباب وتنمية خبرتهم في مجالات دراستهم.

وبينت العياف أن البرنامج الذي وصل إلى الدفعة السادسة عشرة مؤخرا قد وفر ما لا يقل عن 250 مهندسا ومهندسة يعمل معظمهم حاليا في القطاع الخاص الكويتي.

الصندوق الكويتي شارك في رعاية فعاليات مؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة والإعلام

العياف: نسعى إلى تمكين هذا القطاع العريض من مواكبة التحولات في مضمار العلاقات العامة

شارك الصندوق الكويتي في رعاية مؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة والاعلام 2012 ، وذلك من خلال المشاركة في المعرض المصاحب للمؤتمر الذي نظمته شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة تحت شعار «عصر العلاقات العامة » بالتعاون مع الجمعية الدولية للعلاقات العامة فرع الخليج (IPRA-GC) وجمعية العلاقات العامة الكويتية.

وأعرب وكيل وزارة الاعلام بالانابة علي الريس لدى افتتاحه المؤتمر نيابة عن وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب سلمان الحمود عن أمله بأن تكون هناك نهضة شاملة للعلاقات العامة والاعلام بشكل عام، لافتاً إلى أن أساس الإعلام هو العلاقات العامة التي تمهد له وتبرزه ليكون اعلاماً مميزاً، وكما أن العلاقات العامة هي أساس نجاح كل مؤسسة.

دعم أهداف التمنية البشرية

من جانبها أكدت مدير إدارة الاعلام بالصندوق الكويتي منى العياف أن مشاركة الصندوق تأتي في إطار دعمه لأهداف التنمية البشرية والعلاقات العامة والإعلام والبيئة المحفزة على الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي والدول النامية، مشيرة الى ان المشاركة في المؤتمر تهدف الى التواصل مع شريحة عريضة من العاملين في مجال العلاقات العامة والإعلام واطلاعها على جهود الصندوق الكويتي ومساهمته في التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية على وجه الخصوص.

ولفتت الى ان الصندوق الكويتي للتنمية شارك في أنشطة المؤتمر بجناح خاص في المعرض المصاحب للمؤتمر يعرض فيه مطبوعاته وإصداراته الإعلامية للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن، والتي تبرز هذه الجهود في الدول التي يتعاون معها والتي يبلغ عددها نحو 104 دول حتى الآن.

كما يهدف الى تمكين العاملين في هذا القطاع من مواكبة التحولات الجديدة في مضمار العلاقات العامة، ويتطرق المؤتمر من خلال جلساته وورش العمل المصاحبة

منى العياف

له الى ابتكار حلول إعلامية جديدة باستخدام أدوات الإعلام وذلك من خلال وسائط الإعلام التقليدية والإلكترونية.

واختتمت العياف حديثها بالتشديد على أهمية مواكبة جميع المستجدات العالمية في قطاع التواصل والإعلام الاجتماعي وذلك للحاق بركب التطور الكبير في عصر التواصل والحوار الذي طرأ مؤخرا على عالم الإعلام الجديد، مشيرة الى ان مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية في مؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة 2012 جاءت لتؤكد سعيه المتواصل في هذا المجال وبالتالي إبراز دوره الفعال في قطاع العلاقات العامة والإعلام.

أما رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر

متابعة كل المستجدات العالمية في مجال التواصل والإعلام الاجتماعي ضرورة

شريفه الصباح تتسلم درعاً فى افتتاح المؤتمر بحضور عدد من المشاركين

العيار : العلاقات العامة باتت جزءاً من حياتنا المعاصرة

اعتدال العيار فقالت ان شعار المؤتمر يشير الى ان العلاقات العامة أصبحت جزءاً أساسياً من حياتنا جميعاً في عصر تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الجماعي الحديثة والتي أفرزت جميعها ثورة غيرت طبيعة العمل التواصلي للعلاقات العامة ووتيرة الاتصال وأساليبه وشكل الرسالة التواصلية ومضمونها، مشيرة الى ان هذه الوسائل الحديثة أشبه بالقاطرة التي تقود حياتنا في طريق ذي اتجاه واحد لا يتيح فرصة للتراجع.

من جانبها أعربت رئيس مجلس إدارة جمعية العلاقات العامة الكويتية ريم الوقيان عن سعادتها بالتعاون الكبير بين جمعية العلاقات العامة الكويتية والجمعية الدولية للعلاقات العامة فرع الخليج في هذا المؤتمر والذي يضم كل العقول والخبرات الممتازة التي تثري وترتقي بمهنة العلاقات العامة.

وأشارت الوقيان الى ان مثل هذه اللقاءات الفكرية والحوارات البناءة التي وضعت لها أهدافا ومحاور في هذا المؤتمر هي معمل لاعداد وتأهيل ممارسي العلاقات العامة في ظل الظروف والمتغيرات والتحديات التي تواجهها بعد ان أصبح العالم قرية صغيرة تنتقل فيه الأفكار والتكنولوجيا بحرية دون حواجز وتتبادل فيه المصالح والخبرات دون عوائق.

ورشة عمل

واختتمت فعاليات المؤتمر بورشة عمل قدمها المستشار الاعلامي محمد العصيمي حملت عنوان «صياغة الرسالة الاعلامية في الاعلام الجديد» وشهدت حضوراً كثيفاً وتفاعلاً لافتاً من قبل المتابعين والحضور، وتجدر الاشارة الى ان هذه الورشة تقدم للمرة الأولى في الوطن العربي في مؤتمر الكويت الرابع للعلاقات العامة 2012 وقد حصل كل من شارك في هذه الورشة على شهادة حضور خاصة بها موقعة من المحاضر بنفسه - محمد العصيمي.

وتم تكريم الذين شاركوا في المؤتمر بتسليمهم دروعاً تذكارية، كما تم تكريم رعاة المؤتمر ومن بينهم الصندوق الكويتي للتنمية.

رأسمالـه مليارا دينار كويتي

خبراء: الصندوق الوطني .. مظلة تحتضن المشروعات الصغيرة في الكويت

الهندال: أهم مميزات القانون تتلخص في توفير حاضنات للمشاريع الصغيرة قبل إنشائها وتشغيلها

عبد الأمير الهندال

هناك الكثير من الشركات العملاقة حول العالم بدأت كمشروعات صغيرة ولكنها مع مرور الوقت تحولت إلى مشروعات كبيرة بل وعملاقة تمثل أحد روافد الدخل القومي للدول التي أنشئت فيها، لذا تولي دولة الكويت اهتماماً بالغاً بهذه النوعية من المشروعات وتحرص منذ فترة على الارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل ذلك تسعى في الوقت الراهن إلى إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال ملياري دينار كويتي.

ويهدف هذا الصندوق الذي من يناقش في مجلس الأمة إلى احتضان هذه النوعية من المشروعات ابتداء من مرحلة وضع دراسة الجدوى الاقتصادية وحتى تنفيذها على أن يكون التخارج من المشروع عند التأكد من نجاحه، كما يهدف أيضاً قانون إنشاء الصندوق إلى مواجهة عدد من التحديات التي تمثل إعاقة لمسيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت ومنها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم لنمو المشروعات، فضلاً عن صعوبة القوانين والنظم المرتبطة بهذه المشروعات، ونقص المهارات في التسويق وصعوبة مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج، إضافة إلى صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية والتمويل اللازم في المؤسسات المالية.

وفي هذا الإطار تلوح في الأفق عدة تساؤلات هامة، وهي متى يخرج هذا الصندوق للنور فعلياً ويبدأ في مزاولة نشاطه، وكيف سيكون التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت ومنها شركة المشروعات الصغيرة وكذلك محفظة البنك الصناعي، وهل يكفي مبلغ ملياري دينار لتأسيس الصندوق لتلبية الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق.

في البداية قال أستاذ التنمية الإدارية والبشرية بجامعة الكويت د. عبدالأمير الهندال إنه بالنسبة لقانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المطروح للمناقشة منذ فترة على مائدة مجلس الأمة أعتقد أنه بني على أسس وشروط داعمة لمشاريع الشباب من القطاع الخاص، إذ أن القانون به مكونات كبيرة تخص عمل الصندوق ومنها تأسيس جهاز تنفيذي لإدارة الصندوق ومجلس إدارة تنفيذي وإدارة للأراضي وأخرى لدراسات الجدوى، مشيراً إلى أن هذا الترتيب والتنسيق في آلية عمل القانون يمكن شريحة كبيرة من الشباب الطموح الاستفادة من القانون من خلال عمل المشاريع المختلفة كل حسب اهتماماته وتخصصه حيث إن قانون صندوق المشاريع الصغيرة يهدف إلى تقليص عبء التوظيف عن القطاع العام، إذ يتيح توفير فرص عمل حقيقية بمجرد أن يوفر الصندوق الحاضنات لأصحاب المشاريع الصغيرة لتصبح عوضاً عن التكلفة التي يدفعها القطاع العام للرواتب.

دخل اضافي للمواطنين

وأوضح أن احتضان الدولة للمشاريع الصغيرة ولاسيما مشاريع الشباب يمثل دخلاً إضافياً للفرد ودافعاً قوياً لتقوية موارد التنمية الاقتصادية والناتج المحلي وكذلك الاجتماعية في البلاد، حيث يتم شغل أوقات الشباب بما يعود عليهم بالفائدة المادية والمعنوية والخبرة العملية، كما أن خطة التنمية نصت على إصدار التشريعات اللازمة لتطوير المشروعات الصغيرة، وأنه لا بد

من التذكير بأن تمويل المشروعات عانى من التفتت بين الشركات والمؤسسات والبنوك التي لها برامج تمويلية للمشاريع الصغيرة، وأن أعداد الكويتيين الداخلين سنوياً إلى سوق العمل تقدر حالياً بنحو 21 ألف مواطن.

وأشاد الهندال بالقانون الذي قد يرى النور قريباً لأنه يغطي جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في الكويت، وخصوصاً في الجوانب الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية والتكنولوجية، كما يوفر أشكالاً مختلفة من التمويل سواء كان تمويلاً فردياً مستقلاً أو من خلال المشاركة المتناقصة، إذ خصص لهذه الغايات ملياري دينار، وبالطبع هذا مبلغ ضخم يمكن الجميع من الاستفادة منه في تحقيق مشاريعهم المختلفة إضافة إلى أن القانون يقدم حاضنات المشاريع لتوفير الدعم والمساندة بالخبرات والمهارات اللازمة لمساعدة المواطنين خلال مراحل اقامة المشروعات الصغيرة، لأن الاستشارة والخبرة مطلوبة في إقامة تلك المشاريع.

ولفت إلى أن كل تلك المميزات شكل محفزات للاستفادة من القانون والمساهمة في تحقيق التنمية المطلوبة من خلال دعم المشاريع الصغيرة وأيضاً المتوسطة خاصة لفئة الشباب.

مميزات القانون

وبسؤاله عن أهم المميزات التي ينطوي عليها القانون قال د. الهندال إنها تتخلص في توفير حاضنات للمشاريع الصغيرة قبل إنشائها وتشغيلها، ومنح المشروعات إعفاءات ضريبية وجمركية، وتخصيص نسبة لا تقل عن 5 ٪ لمنتجات وخدمات مشروعات الصندوق من عقود الوزارات والإدارات الحكومية للتعاقد مع المشروعات لشراء احتياجاتها من هذه المشروعات، وإمكانية حصول أصحاب هذه المشروعات على مواقع في الجمعيات التعاونية وبإيجار رمزي، بالإضافة إلى أن التمويل يتميز بأنه تنموي وليس تجارياً أو ربحياً وهذه نقطة هامة جداً، إذ إن رسم التكلفة لن يزيد عن 2 ٪ من قيمة التمويل، علاوة على ذلك قامت الدولة بتخصيص أراض لصالح الصندوق لا تقل مساحتها عن 5 ملايين متر مربع في جميع مناطق البلاد على أن يقوم الصندوق بتوفير جميع خدمات ومرافق البنية التحتية وتقسيمها وتخصيصها للانتفاع بها وإقامة المشروعات عليها فهذا دليل على أن الحكومة باتت تدرك المشكلة الصناعية والتنموية والمشاريع الصغيرة والحرفية، وأن توفير الأراضي هي المشكلة الرئيسية التي تعوق التنمية لتلك المشاريع وسبل إقامتها، حيث أن تحرير الأراضي من جانب القطاع النفطي أو من خلال المجلس البلدي المهيمن على توزيع الأراضي، بلاشك يساعد في حل الإشكاليات وفقاً للمخططات الهيكلية المقترحة من قبل القانون.

وأعرب عن تفاؤله باقرار مجلس الأمة لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم المشروعات الصغيرة تمثل علامة تبادلية وتكاملية في خدمة الاقتصاد الوطني خصوصاً وأن الدولة تواجه تحديات متنامية لاحتواء الآثار المترتبة على الطلب الشديد على فرص العمل والوظائف لآلاف الشباب من المواطنين وحتى الوافدين.

سبل التعاون المشترك

وعن أوجه التنسيق والتعاون بين الجهات التي تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة في الكويت وهي محفظة

خريبط: بموجب قانون إنشاء الصندوق الوطني الدولة ملزمة بتوفير أراض للمبادرين

سلمان خريبط

المشاريع الصغيرة في بنك الكويت الصناعي، وشركة المشروعات الصغيرة، والصندوق الوطني لرعاية ودعم المشاريع الصغيرة، المتوسطة، ذكر د. الهندال أنه من المهم جداً أن تعمل هذه الجهات الثلاث على نحو من التكامل تحت هيئة تضمهم جميعاً، وقد يكون ذلك ممكنا بسبب تخصيص أراض لصالح الصندوق تقدر مساحتها بأكثر من 5 ملايين متر مربع، حيث إن مستويات تمويل المشاريع الصغيرة من خلال الهيئة العامة للاستثمار والبنك الصناعي وصندوق المشاريع الصغيرة لم يكن يرقى للطموح والدور المأمول منها لخلق مشاريع حقيقية يكون لها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني فمن الضروري أن تعمل هذه الجهات تحت مظلة خطة التنمية وفي طور تحقيق أهدافها وليس بمعزل عنها وذلك بهدف ترجمة متطلبات وسياسات الدولة إلى برامج تنموية متكاملة للنهوض بالمجتمع ككل، فمن وجهة نظري التعاون والتكامل هنا مطلوب لكل الجهات الداعمة والمهتمة بالمشاريع الصغيرة خاصة بعد إقرار القانون الوطني لرعاية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي سيكون بدوره المغذي الرئيسي لكل تلك الجهات.

وحول وعي الشباب الكويتي من الجنسين بأهمية المشروعات الصغيرة قال إنني أرى حالياً اهتماماً متزايداً وبشكل ملحوظ من قبل الشباب ومن الجنسين بالمشاريع الصغيرة وليس فقط الشباب بل أيضاً جميع فئات المجتمع بما فيها المتقاعدين وغيرهم وحتى ربات البيوت، قد يكون لذلك أسباب كثيرة منها: زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المختلفة وكذلك التطور التكنولوجي الذي منح الحياة سهولة أكثر من ذي قبل في التنقل والتواصل وثورة الاتصالات التي مكنت الفرد من التواصل بالجميع وحول العالم، وأيضاً الغلاء المعيشي والأزمات الاقتصادية العاصفة بالعالم تجعل الفرد منا يفكر في تأمين حياة كريمة له ولأسرته بعيداً عن الاتكالية وكذلك زيادة الاطلاع على تجارب الدول والتجارب الشخصية الناجحة للمشاريع الصغيرة والتي بدأت صغيرة وأصبحت اليوم مشاريع عالمية.

عمليات دمج متوقعة

من جانبه قال رئيس الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة سلمان خريبط إن الصندوق الوطني سيكون المظلة التي تنضوي تحتها الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، مشيراً إلى احتمالية عمليات دمج تشهدها الفترة المقبلة بين بعض هذه الجهات.

وتوقع خريبط أن تكون هناك استعانة بالخبرات والكفاءات الحالية التي تعمل في هذه الجهات لإدارة مثل هذا المشروع الضخم الذي يحتاج إلى كوادر كبيرة، كما يحتاج إلى تضافر جميع الجهود ليحقق الصندوق الوطني الأهداف المرجوة منه.

دعم فني وتسويقي

وأشار إلى أن أهم ما يميز الصندوق الوطني أنه سيقدم دعماً فنياً ودعماً تسويقياً، كما أن الصندوق كونه صدر بقانون فإن الدولة ستكون ملزمة بتوفير أراض للمبادرين حال الموافقة على مشاريعهم التي تحتاج لأراض.

وأضاف خريبط في هذا السياق أن الدولة ستكون ملزمة أيضاً بإنهاء جميع التراخيص اللازمة لإنشاء المشروع خلال مدة لا تزيد عن 21

القناعي: تأسيس الدولة لجهات ومؤسسات تعمل على خدمة المشاريع الصغيرة يفرض على الجميع بذل كل سبل التعاون

حسان القناعي

يوم عمل بعد الموافقة على المشروع، مؤكداً أن هذه الإشكاليات كان تمثل أهم العوائق في الماضي وكانت تحول بين تطبيق كثير من الأفكار الإيجابية على أرض الواقع.

وأوضح أن الجهات المانحة حالياً تفتقر لهذه المميزات التي تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أن المعوقات كانت كثيرة، مستدلاً على ذلك بإحدى الجهات الداعمة وافقت على تنفيذ مشروع لأحد المبادرين وتحمست له كثيراً بالفعل تم شراء المعدات الخاصة بالمشروع وتم الإنفاق على بعض التجهيزات وفي نهاية الأمر لم ير المشروع النور بسبب عدم تمكن هذه الجهة من الحصول على الموافقات اللازمة من جميع الجهات المعنية بالدولة.

وأكد خريبط أن مثل هذه الأمور تعتبر هدراً للمال العام، كما أنها تمثل احباطاً للمبادرين ، مشيراً إلى أنه في ظل القانون الجديد سيتم تلافي كل هذه السلبيات لأن الصندوق الوطني عند خروجه للنور بشكل فعلي سيكون لديه ميزة التغطية التشريعية.

مشروع بحاجة إلى تعاون جماعي

من جانبه قال مدير عام الشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة حسان القناعي إن المشروعات الصغيرة تكتسب أهمية بالغة ليس في الكويت فقط وإنما في جميع دول العالم ومن المؤمل أن تساهم هذه المشروعات في نمو القطاع الخاص، لذلك فإن مسألة تأسيس الدولة لجهات ومؤسسات تعمل على خدمة هذا القطاع يفرض على الجميع بذل كل سبل التعاون علماً بأن تحيق النجاح في تنمية المشروعات الصغيرة لن يتحقق إلا نتيجة للعمل الجماعي والجاد والمخلص.

وأوضح القناعي إن الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة تسعى لتعزيز الثقافة المجتمعية بأهمية العمل الحر وإلى تشجيع المبادرين وبالأخص الشباب للاستفادة من التسهيلات والدعم الذي تقدمه الدولة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار لتأسيس مشاريعهم الخاصة بأسلوب المشاركة المتناقصة والذي يتميز بعدم تقاضي الشركة لأية فوائد ثابتة، أو رسوم، وتقدم الشركة بموجبه حوافز أرباح للمبادر تصل إلى 70 ٪ من أرباح المشروع بالإضافة إلى ما يستحقه من أرباح مقابل حصته في رأس مال المشروع بحيث يتمكن من تملك كامل حصص المشروع.

وتقوم الشركة بتنفيذ برنامج إعلامي للتواصل مع الجامعات وجمعيات النفع العام والجهات الأخرى ذات العلاقة ليس للوصول إلى الشباب فقط وإنما لتشجيعهم على المبادرة للانطلاق إلى مجال العمل الحر وتأسيس مشاريعهم الخاصة بهم.

كويتي وافتخر

واستمراراً لتواصل مجلة «الصندوق» مع الشباب الساعي بجدية لخوض غمار تجربة الأعمال الحرة أجرت لقاءات متفرقة مع مجموعة من الشباب الكويتين من الجنسين الذين شاركوا في ملتقى كويتي وافتخر 5 الذي أقيم مؤخراً للتعرف منهم عن

فاطمة السودان

كثب على نوعية المشاريع الصغيرة التي يرغبون من خلالها تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم للمستقبل وأن تتحول هذه المشاريع الصغيرة إلى مشاريع كبرى في المستقبل القريب.

وكانت البداية مع فاطمة السودان وهي خريجة جامعة الكويت كلية العلوم الإدارية، بدأت فكرتها تتبلور منذ 3 سنوات تقريباً، وهي عبارة عن صناعة منتجات نسائية تحتوي على كريستال سوارفيسكي أصلي، مؤكدة أنها تصنعها بيدها ولا يتعاون معها أحد خلال مراحل الإنتاج.

وأضافت السودان انها تضيف لبعض المنتجات الجاهزة التي تأتي من الخارج بعض اللمسات الخاصة لإضفاء لمسة محلية عليها، مشيرة إلى أنها حرصت على المشاركة في منتدى كويتي وأفتخر كونه من المنتديات التي تساعد الشباب في عرض منتجاتهم وتسويقها بشكل جيد.

مبادرة أميرية مهمة

وأوضحت السودان أنها لا تسعى في الوقت الراهن للحصول على تمويل لتوسعة مشروعها الصغير لأن كلفته محدودة وهي تستطيع تدبير احتياجاتها المالية، مشيرة إلى أنه في المستقبل يمكن التفكير في الحصول على تمويل من أي من الجهات التمويلية الكويتية التي توفر الدعم المادي للشباب الراغب في العمل الحر، مؤكدة أنه نمى إلى علمها أن هناك مبادرة لسمو أمير البلاد بتأسيس صندوق عربي لدعم المشروعات الصغيرة وأن هذا الصندوق بدأ العمل به وأن هذا الصندوق سيكون اضافة قوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي.

ولفتت إلى أن الدولة تبذل جهداً ملموساً على مستوى تقديم الدعم المادي والمعنوي للشباب الراغب في العمل الحر سواء من خلال تعدد الجهات المانحة مثل الشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة، أو من خلال محفظة البنك الصناعي، أو من خلال إقرار قانون لإنشاء جهاز لرعاية المشروعات الصغيرة لإدارة الصندوق الوطني المزمع إنشاؤه بملياري دينار لدعم المشروعات الصغيرة، مضيفة إن الدولة تبذل مساعي حثيثة في إطار الدعم المعنوي وهي تتمثل في إقامة المنتديات والفعاليات السنوية التي تساعد الشباب في تسويق منتجاتهم.

نستشعر جهود الدولة

من جانبه قال علي سالمين وهو مهندس ميكانيكا تخرج من الأكاديمية البحرية بالإسكندرية في عام 2008 أن الدولة تولي المشروعات الصغيرة اهتماماً كبيراً على مدار السنوات الأخيرة، مؤكداً أن الشباب الكويتي الذي يعمل في مجال الأعمال الحرة يستشعر هذه الجهود التي تهدف إلى تحويل المشروعات الصغيرة إلى

على سالمين

مشروعات كبيرة في المستقبل تدعم الاقتصاد المحلي في ظل الشعور المتنامي بضرورة تعدد مصادر الدخل القومي.

وأضاف سالمين أنه في ضوء ذلك تغيرت قناعات كثير من الشباب الكويتي من الجنسين حول الأعمال الحرة والتي بدأت تستقطب من الخريجين الذين يفضلون التوجه إلى هذا المجال عوضاً من الانتظار في طوابير البحث عن وظائف حكومية، مؤكداً إن هذا التحول الايجابي يصب في صالح الشباب والدولة على حد سواء.

شروط تعجيزية

وحول طبيعة مشروعه الخاص قال سالمين إن مشروعه عبارة عن أحذية طبية وملابس أطفال واكسسورات يتم تصنيعها في دول شرق آسيا، وأنه يقوم بتسويقها من خلال المنتديات السنوية والتي منها كويتي وافتخر الذي أصبح تظاهرة سنوية يشارك فيها الشباب الكويتي لعرض منتجاتهم التي تمثل مخرجات مشاريعهم الصغيرة.

وتطرق إلى التمويل قائلاً: إن الدولة لا تألو جهداً في توفير التمويل اللازم لدعم المشروعات الصغيرة، ولكن المشكلة تكمن في ضعف الوعي لدى شريحة كبيرة من الشباب الذين لا يحاولون والتعرف على شروط هذه الجهات، داعياً الجهات المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة في الكويت إلى زيادة التعريف بنفسها من خلال التواجد في الأماكن التي يتردد عليها الشباب بشكل مكثف.

وأضاف سالمين أنه قام بمحاولات للتواصل مع بعض الجهات التمويلية بهدف دعم مشروعه مادياً ولكنه فوجئ بشروط تعجيزية على حد وصفه، مطالبات هذه الجهات باعادة النظر في هذه الشروط لتشجيع الشباب على الحصول على تمويلات تساعدهم في التوسع في مشاريعهم الصغيرة لتكون مشاريع كبيرة في المستقبل.

مشروع الصديقات الأربع

والتقت مجلة «الصندوق» خلال جولتها في الملتقى بالمعماريتين ريم الجلال وأمواج الضاحي وتشاركهما في مشروعهما روان الصانع وشهد البعيجان وهن 4 صديقات تعملن في مشروع مشترك، وهو عبارة عن تصميم قطع أثاث وديكور. حيث تقول ريم إن الفكرة جاءتهما أثناء الدراسة بجامعة الكويت، ومن ثم شرعن بتنفيذها بعد التخرج.

وتضيف ريم، شهد وأنا قمنا بالتصميم أما التصنيع فيجرى في أحد المصانع المتخصصة في مجال صناعة الأثاث بالكويت، ويكون التنفيذ تحت اشرافنا حتى يخرج بالصورة المناسبة.

وتأمل ريم في أن يكبر المشروع في المستقبل ويتحول إلى شركة، مؤكدة أن سقف الطموح مرتفع للغاية، وأن الدولة تكرس للنهوض بالمشاريع الصغيرة، مشيرة إلى أن الدعم المالي

ريم الجلال - أمواج الضاحي

مسعود اليعقوب

الذي تقدمه الدولة مناسب مع حجم ا لمشاريع، لافتة إلى أنه يوجد أكثر من مكان للتمويل ممثلاً في الشركة الكويتية للمشاريع الصغيرة، وكذلك محفظة البنك الصناعي، فضلاً عن المشروع الذي قد يرى النور قريباً وهو الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة، هذا بالإضافة إلى بداية عمل الصندوق العربي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي كان بادرة طيبة من صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في مؤتمر قمة الكويت التي استضافتها في عام 2009.

وأضافت في هذا السياق أن الدولة تقوم أيضاً بتقديم الدعم المعنوي من خلال توفير عدة ملتقيات سنوية تساعد من خلالها الشباب الكويتي الذي يعمل في مجال الأعمال الحرة في تسويق منتجاتهم وتعريف الجمهور بها.

تمويل من الدولة

من جانبها أعربت أمواج الضاحي عن أملها في الحصول على تمويل من الدولة في حال نجحنا في تحويل مشروعنا من فكرة بسيطة إلى مشروع حقيقي، مؤكدة أن الدولة لديها تطلعات بأن تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على مصدر واحد للدخل، مبينة أن اقتصادات الدول المتقدمة في العالم تعتمد بشكل كبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأعربت أمواج عن أملها في أن يتجه الشباب الكويتي إلى المشاريع الصغيرة ولا ينتظر الوظائف الحكومية، لافتة إلى أن المشروع الصغير قد ينمو ويصبح مشروعاً كبيراً في المستقبل وهو ما يعود بالنفع على صاحب المشروع في المقام الأول، ومن ثم الدولة بشكل عام.

برمجة الهاتف النقال

أما مسعود اليعقوب وهو مهندس خريج جامعة أستراليا فيشارك في ملتقى كويتي وافتخر ليروج فكرة مشروعه التي تتمثل في برمجة ونشر تقنيات جهاز الهاتف Iphone وغيرها من الهواتف، لافتاً إلى أن الفكرة تخمرت في ذهنه هو وأربعة من أصدقائه منذ نحو 4 أشهر، مؤكداً أنهم يعملون بجد واجتهاد من أجل نجاح هذه الفكرة سواء للشركات أو للأفراد وهو ما يساعدهم على تأسيس شركة في المستقبل.

وبسؤاله عن مصادر التمويل المتاحة في الكويت وهل يتعاملون معها قال اليعقوب إن أي مشروع صغير يحتاج إلى تمويل لينمو ويتوسع، وهو أمر نفكر فيه كمجموعة ونسعى أن نتعاون مع أي جهة تمويلية تقدم لنا الدعم المادي الذي نحتاجه، كما نحتاج لدعم تسويقي أيضاً، وهو أمر نلمسه من خلال الجهود التي تبذلها الدولة من خلال توفير أكثر من مصدر للدعم المادي من خلال صناديق ومحافظ متخصصة، أو من خلال توفير أكثر من ملتقى تسويقي وترويجي لأفكار ومنتجات الشباب الذي بدأ يقبل على الأعمال الحرة بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات السابقة، مؤكداً أن ملتقى كويتي وافتخر هو أحد هذه الملتقيات التي تحقق هذا الهدف لذا نحرص على التواجد فيه كل عام.

أكد أن فلسفة إنشائه كانت تعبيراً عن روح الكويت وأهلها

البروفيسور علي الصندوق الكويتي .. 50 عاماً من عطاء إنساني متميز ومتجرد

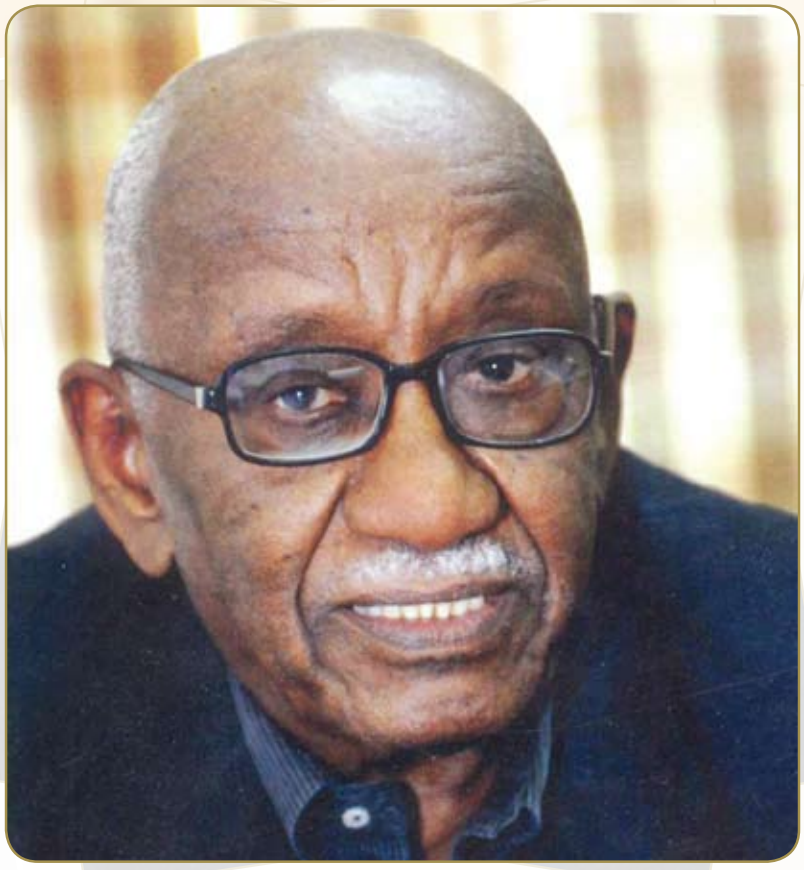

أهداني الأخوة في سفارة دولة الكويت في الخرطوم كعادتهم دائماً بعض المنشورات القيمة التي تصدر عن دولة الكويت في مجالات عدة مساهمة بذلك في نشر الثقافة العربية بصورة علمية جادة.

هذه المرة وجدت من بين هذه المنشورات عددان أصدرهما الصندوق الكويتي بمناسبة مرور نصف قرن علي إنشاء هذا الصرح في أول عام 1961م.

كان أول معرفة لي بهذه المؤسسة في عام 1963م عندما التحقت بإدارة البحوث الاقتصادية في بنك السودان المركزي ومن خلال عملي هذا تعرفت على علاقة السودان بالصندوق الكويتي والذي يعتبر أول صندوق عربي لدولة عربية لتقوم من خلاله بتقديم القروض لتمويل المشروعات الإنمائية في الدول العربية وغيرها من الدول النامية. وقد كان هذا حدثاً هاماً في ذلك الوقت وكانت معرفتنا في ذلك الزمان قاصرة على علمنا بمؤسسات بريتنودز وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

"لهذه الأسباب أشفقت على الكويت من فكرة إنشاء صندوق عربي"

وقد هدفت دولة الكويت بإنشاء هذا الصندوق أن يكون بديلاً للموارد التي كانت تقدم بسخاء من دول الكويت للدول العربية دونما حاجة إلى المعرفة الحقيقية للاتجاه الذي تتخذه هذه العطايا والمعونات وما إذا كانت تصل إلى مستحقيها في المجتمعات العربية وغيرها.

وفي الحقيقة كنت وقتها مشفقاً على فكرة صندوق عربي من قبل دولة عربية تشق طريقها في عالم صعب وفي ظل مؤسسات دولية تهدف إلى اعادة الهيمنة على العديد من الدول التي تحررت من الاستعمار عن طريق هذه القروض والمساعدات وخشيت أن يتكالب على الصندوق المسؤولون في هذه المؤسسات الدولية ويعيقون تقدمه ليس فقط في مساعدة الدول العربية بل الدول الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبذلك تحيد عن الهدف الذي رسم لهذا الصندوق من قبل أهل الكويت.

كنت مشفقاً أيضاً أن يتأثر هذا الصندوق اليافع خاصة وأن دولة الكويت لم تكن لديها الخبرات الفنية الكافية في ذلك الوقت وتلجأ إلى كفاءات وخبرات غريبه على المجتمعات العربية فيقلل ذلك من عطاء هذه المؤسسة والتي أصبحت بحمد الله مفخرة العرب كلهم.

ولكن من خلال متابعتي لأداء هذا الصندوق ومع مرور السنين ومع مزيد من التعرف عن قرب على النشاطات التي قام بها الصندوق خاصة في السودان وكذلك التعرف على القائمين على أمر الصندوق من أهل الكويت زال الكثير من أشفاقي في بادي الأمر وحمدت الله أن امتد عطاء هذه المؤسسة الفريدة الى نصف قرن من الزمن في خدمة الدول العربية والأفريقية والاسيوية ودول أمريكا اللاتينية مع التمني الصادق أن يمتد عطاؤه خمسين عاماً أخرى ليسهم في رفاهة الدول التي يتعامل معها.

هذه بعض ملاحظاتي

وفي هذه السانحة القصيرة أود أن أعبر عن تقديري لهذه المؤسسة وأن أطرح بعضاً من ملاحظات لم أجدها في مؤسسات مشابهة بل ولم أجدها في الكلمات الطيبات التي كتبت عن هذا الإنجاز المتفرد في اعداد الصندوق الخاصة بهذه

"الهدف من إنشاء مؤسسة لديها معرفه باحتياجات التنمية في الدول العربية"

المناسبة.

أولاً: أنني وطيلة تتبعي للأداء المميز للصندوق لم أسمع أن الصندوق قد رفض أن يقدم قروضاً للدول التي يتعامل معها لأسباب عقائدية أو سياسية كما حدث في إحدى المؤسسات الدولية على أيام الحرب الباردة. ويرجع ذلك إلى أن الفلسفة التي ارتضاها الصندوق عبر مجلس إدارته كانت تعبيراً عن روح الكويت وأهله وأصالتهم وإيثارهم. لقد كانوا في غنى عن الهيمنة والسيطرة على الدول التي يتعاملون معها كما فعلت مؤسسات مشابهة. وأذكر في هذا الحديث أنني كنت مشتركاً في ندوة في دار السلام في تنزانيا عن التدفقات الأجنبية في أفريقيا عام 1972م وكنت قد قدمت بحثاً عن السودان ورد فيه تدفقات من الصندوق الكويتي في ذلك الوقت وكانت تنزانيا تحت حكم

“كنت وما زلت معجبا بأسلوب التداول السلس لرئاسة العمل التنفيذي في الصندوق”

المعلم جوليس نيريري المعروف باتجاهاته الاشتراكية. سألني وكيل وزارة المالية باستغراب عن هذه التدفقات من الصندوق وسألني إن كان من الممكن لتنزانيا أن تستفيد من الصندوق. رددت عليه باعتقادي بأن الصندوق لن يمانع في التعامل معهم وعندما عدت إلى الخرطوم أرسلت إليه عنوان الصندوق في الكويت ولم أتابع ولكنني علمت فيما بعد بأن تنزانيا أصبحت من الدول الـ 21 في أفريقيا والتي استفادت من الصندوق كل هذا بالرغم من التنوع السياسي والعقائدي التي تعيشه العديد من الدول الأفريقية.

ثانياً:

خبرات قليلة .. في البداية

عندما بدأ الصندوق أعماله لم تكن لديه اعداد وافرة من الخبرات ولكن لم تتردد إدارته في الاستعانة بخبرات الدول العربية خاصة وأن العديد من الدول العربية درجت على الاستغناء عن مواطنيهم الاكفاء بخاصة أولئك المستقلون في آرائهم أو متحيزون إلى أفكار معينة وجدت إدارة الصندوق بغيتها في العديد من هذه الخبرات وقامت باستقطاب اعداد عالية التأهيل والخبرة ولم تنتظر إلى ما يعتقدون من أفكار وانما نظرت إلي اشخاصهم وعلمهم وقدراتهم الفنية ودرجتهم العالية في الأمانة والأخلاق والتجرد بالاضافة إلى ذلك فإن إدارة الصندوق لم تعمل على انهاء عقود هؤلاء الخبراء بسبب تقدمهم في السن كما تفعل الكثير من المؤسسات الإقليمية والدولية وإنما يستمرون في عطائهم حتى يختاروا أنفسهم إنهاء عقودهم أو يتوفاهم سبحانه وتعالى. بذلك ضمن الصندوق عطاءهم المتواصل ووفاءهم وولاءهم وضمن أيضاً استقراراً مهنياً ساهم كثيراً في استمرار الصندوق في العطاء والمتميز وخير مثال لذلك العديد من أبناء السودان المميزين والذين يعملون في عطاء مستمر ووفاء ما بعده وفاء.

التداول السلس للقيادة

ثالثاً:

كان ولا زال يعجبني أسلوب التداول السلس في رئاسة العمل التنفيذي في الصندوق. لقد وضعت ادارة الصندوق ترتيبات إدارية تمكنت بها من خلق تداول ممنهج للصندوق اختارت لذلك المبرزين من أبناء الكويت والذي تعلموا وتدربوا على إدارة الصندوق بصورة سلسة ثم تحولوا بعد ذلك بعد أن يكونوا قد تعرفوا على العالم ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعامل مع الدول التي تعاملوا معها في عمليات الإقراض للمشروعات الانمائية . وفي هذا تقوية نوعية للأداء الاقتصادي والاجتماعي لدولة الكويت وبذلك أيضاً استطاعت دولة الكويت خلق كوادر كويتية ذات دراية عميقة بالعالم الذي يحيط بها في مجال المال والاقتصاد.

“الخبرة التي اكتسبها الحمد في إدارة الصندوق الكويتي أهلته لرئاسة الصندوق العربي”

أمراض مهنية لا يعرفها صندوق التنمية

رابعاً: أن بعض الامراض والحساسيات المهنية بل والشخصية

التي تعاني منها بعض مؤسسات العمل العربي المشترك (ولا نرغب في التحديد) لم تجد أبداً طريقها إلى هذا الصندوق المميز. لقد أولت دولة الكويت ثقتها الكاملة لادارة الصندوق والتي قامت بادارته بكل تجرد واحساس انساني لا مثيل له فيما عرف من مؤسسات تمويلية مشابهة اضافة إلى الدرجة العالية من الانضباط والمهنية الفائقة. وفي اعتقادنا المتواضع أن الخبرة التي اكتسبها مثلاً د. عبداللطيف يوسف الحمد في الصندوق الكويتي هي التي أهلته ليصبح رئيساً للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في منتصف السبعينيات. عليه حمل د.الحمد كل خبرته ومهنيته وانضباطه إلى هذا الصندوق الذي يعتبر من مؤسسات العمل المشترك مما أدى إلى خلق استقرار واداء مميز بالرغم من أن الصندوق العربي تمتلكه العديد من الدول العربية.

فكرة.. للدراسة

أخيراً:

ان الحديث يطول عن الصندوق الكويتي وأدائه الإنساني المميز بعيداً عن العقائدية والهيمنة كما يحدث في مؤسسات مشابهة. وإن كان لي اضيف بعض الافكار فإنني أود أن أتقدم باقتراحين:

1 - أن يفكر المسؤولون في الصندوق في إنشاء معهد بحثي للصندوق الكويتي يقوم بالاهتمام بالبحوث لكل القطاعات الاقتصادية في الدول التي يقوم بتمويل مشروعاتها الانمائية. لاشك أن دراسات الجدوى الموجودة لدى الصندوق الكويتي تختص بالقروض تهتم بالمشروعات في حد ذاتها ولكن ليست هناك دراسات دقيقة عن كل القطاعات التي يتعامل معها الصندوق وأيضاً العمل على مساعدة هذه الدول على اعداد خرائط استثمارية لكل بلد حتى يمكن معرفة القطاعات التي يمكن أن تحفز المستثمرين. إن الدراسات الجزئية غير متوفرة في كثير من ا لبلاد التي يتعامل معها الصندوق. من ناحية أخرى يمكن العمل على عقد ندوات للقائمين باعمال المشروعات الانمائية خاصة في الدول العربية لمساعدتهم في الاعداد للدراسات المختلفة والتعرف على المشاكل التي تعتريها بل العمل على تغطية الجوانب التي لا تقع في اهتمام معهدي التخطيط العربي في الكويت وكذلك معهد البنك الدولي الإنمائي.

2 - لقد علمت بأن الصندوق الكويتي بدأ في تمويل النشاطات الصغيرة في الدول التي يتعامل معها ومن المعروف أن الصيغة الغالبة هي مفهوم التمويل الأصغر microfinance والذي يغطي احتياجات القادرين من الفقراء على توفير ضمان ما لما يعطي من تمويل ولكنني أرى أن هذه الصيغة لا تساعد على تخفيف الفقر إلا على القادرين. إن الأغلبية الكبيرة من دول العالم

> “أتمنى على الصندوق إنشاء معهد بحثي.. وتطبيق صيغة المشاركة الإسلامية”

الثالث هم الذين لا يستطيعون توفير أي نوع من الضمان ولذلك فإنهم يكونون عرضة للتهميش. عليه اقترح النظر في تطبيق صيغة المشاركة الإسلامية المتناقص منها والثابت إذ أنها أي هذه الصيغة لا تشترط أي نوع من الضمان بل المشاركة الفاعلة بين الممول والعمل والتي يقوم فيها العميل بتوفير جهده والممول بتوفير كل احتياجات المشروع من مدخلات. هذه تجربة برهنت على جدواها وبذلك يكون الصندوق قد أدخل نفسه في عمل إنساني حقيقي يستهدف الفقراء الذين لا ضمانه لهم إلا الخالق.

متمنياً للصندوق الكويتي خمسين عاماً أخرى من العطاء الإنساني المتميز والمتجرد.. والله من وراء القصد.

«البنك الإسلامي» : 9.8 مليار دولار تمويلات التنمية ... العام الماضي

أعلن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي أن تمويلات مجموعة البنك حققت خلال العام الماضي 2012 رقما قياسيا وبلغت 9.8 مليارا دولار بزيادة نسبتها 18 % مقارنة بتمويلات المجموعة المعتمدة خلال العام 2011 والتي بلغت 8.3 ملياراص دولار.

وأوضح أن المجموعة زادت من تمويلاتها للدول الأعضاء خلال السنوات الماضية زيادة كبيرة بهدف تلبية احتياجات التنمية المتزايدة في الدول الأعضاء والحد من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمات المالية العالمية المتتالية على اقتصادات العديد من تلك الدول، مؤكدا أن تمويلات البنك ظلت تتصاعد سنويا حتى أثناء وبعد تلك الأزمات المالية العالمية.

وقال: في عام 2008 بلغت تمويلات مجموعة البنك 5.4 مليار دولار فقط وهذا يعني أن تمويلات المجموعة ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 81 %.

وأضاف: إن البنك استكمل تمويل برنامج الخمس سنوات الخاص لتنمية أفريقيا الذي استمر خلال الفترة من 2008 إلى 2012

الدكتور أحمد محمد علي

وبلغ إجمالي التمويلات المعتمدة لتنفيذه 13.5 مليار دولار في حين كان المخصص له 12 مليار دولار فقط منها 5.1 مليارات دولار أسهمت بها المجموعة متجاوزة مبلغ الأربعة مليار دولار التي خصصتها للبرنامج المذكور وأسهم بالمبلغ المتبقي عدد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

وتحدث رئيس المجموعة عن مبادرة التعليم من أجل التشغيل التي أطلقها البنك في عام 2011 بالتعاون مع البنك الدولي، حيث اتفق الطرفان على تعبئة نحو ملياري دولار لاستثمارها في برامج التعليم المؤدي للتشغيل في العالم العربي والمساهمة في رفع كفاءة النظم التعليمية في الدول العربية وربطها باحتياجات سوق العمل وتحسين قدرة القطاع الخاص على تمويل وتوفير تعليم عالي الجودة.

وأشار إلى مبادرة أخرى، خصص لها البنك مبلغ 250 مليون دولار للتصدي لظاهرة البطالة والمساعدة في الحد من الفقر عن طريق توفير فرص العمل من خلال برامج تدريب مكثفة تفي بمتطلبات سوق العمل وتدعم التمويلات الصغرى ومؤسسات التدريب المهني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بخطوط التمويل المناسبة.

رئيس البنك الإسلامي للتنمية يدعو لتشجيع الابتكار والإبداع في الدول الإسلامية

دعا رئيس البنك الإسلامي للتنمية د. أحمد بن محمد علي في الكلمة التي ألقاها في افتتاح اعمال المنتدى الإسلامي الاقتصادي العالمي الثامن والذي افتتحه رئيس وزراء ماليزيا داتو سيري نجيب تون عبدالرزاق في مدينة جوهور بحرو- البوابة الجنوبية لماليزيا، دعا لتشجيع الابتكار والإبداع في الدول الإسلامية وإطلاق شراكات إقليمية في هذا المجال لتعزيز التنمية في الدول الأعضاء.

وأكد رئيس البنك الإسلامي للتنمية استعداد مجموعة البنك لتمكين الدول الإسلامية من الاستفادة ونقل التجربة الماليزية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال عقد الندوات وورش العمل و تبادل الخبراء ، مبديا إعجابه بالتجربة الماليزية والتي حولت الاقتصاد الماليزي في ظرف سنوات قليلة من اقتصاد نام إلى اقتصاد عالي الدخل، وأشاد بالمشروع الاستثماري الكبير الطموح "اسكندر ماليزيا" الذي ستصبح بموجبه المنطقة الجنوبية من البلاد هي الأكثر تطورا من حيث التنمية الاقتصادية السريعة وفرص الاستثمار والبيئة النظيفة.

وأعلن أن البنك الإسلامي للتنمية قرر إعلان عام 1434هـ (2013م) عاما لتشجيع الابتكار والإبداع لتعزيز التنمية في الدول الأعضاء ، وكذلك اعتزام البنك تنظيم ندوة حول (الإبداع من أجل التنمية) ضمن الفعاليات المصاحبة للاجتماع السنوي القادم لمجلس محافظي البنك المقرر عقده بمشيئة الله خلال الفترة من 18-22 مايو 2013م، في مدينة دوشينبه، عاصمة جمهورية طاجيكستان".

البنك الإسلامي يخصص 40 مليون دولار لتطوير مستشفى جامعة الأزهر

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه على المساهمة في تمويل مستشفى جامعة الأزهر التخصصي بمبلغ 31.03 مليون دولار نصفه تقريبا تمويلا ميسرا لمدة 20 عاما، وذلك لدعم مشروع تطوير المستشفى.

وصرح وزير المالية ومحافظ مصر السابق في البنك الإسلامي للتنمية، في بيان له بأن التمويل الجديد للبنك الإسلامي يرفع حجم التمويل الذي قدمه البنك الإسلامي لمستشفى الأزهر التخصصي إلى نحو 40 مليون دولار، حيث سبق وأن قدم البنك تمويلا للمرحلة الثانية من المشروع بقيمة 8.75 مليون دولار.

وأكد أن البنك الإسلامي قدم التمويل اللازم للعديد من المشروعات التنموية بمصر، ويكفي أنه منذ قيام ثورة يناير 2011 وحتى نوفمبر الماضي ساهم البنك بأكثر من 522 مليون دولار لتمويل عدد من المشروعات الحيوية والمهمة؛ منها مشروع إنشاء محطة للطاقة الكهربائية في بنها بمبلغ 120 مليون دولار، و60 مليونا لمشروع محطة كهرباء السويس والمقدرة طاقتها بنحو 650 ميجاوات، كما قدم 200 مليون دولار لتمويل مشروع إنشاء محطة كهرباء جنوب حلوان.

وأشار السعيد إلى أن البنك الإسلامي وافق أيضا خلال شهر نوفمبر الماضي على تقديم تمويل إضافي لمشروع محطة كهرباء جنوب حلوان بقيمة 250 مليون دولار، حيث سيتم توقيع الاتفاق بشأنها قريبا، وذلك بخلاف الـ 200 مليون دولار السابق تقديمها لذات المشروع، ليصبح المخصص لإنشاء محطة كهرباء جنوب حلوان نحو 450 مليون دولار.

وقال الوزير إن البنك قدم أيضا للبرنامج القومي للصرف الزراعي نحو 32.3 مليون دولار لمرحلته الثالثة ولبرنامج تشغيل الشباب في مصر مبلغ 50 مليون دولار، إضافة إلى تقديمه تمويلا لـ 5 مشاريع مساعدة فنية.

وأوضح أن البنك وقع مع مصر عددا من الاتفاقيات الثنائية؛ منها اتفاقية المساعدة الفنية وبمقتضاها قدم منحة لمصر بقيمة 300 ألف دولار لدعم انطلاق مركز تعليم غير الناطقين بالعربية، واتفاقية مشروع إعداد وتطوير أساليب التمويل المتناهي الصغر بمبلغ 10 ملايين دولار تمويلا ميسرا، بالإضافة إلى تقديم منحة في صورة مساعدة فنية لمشروع التمويل متناهي الصغر بمبلغ 160 ألف دولار.

البنك الإسلامي للتنمية يستضيف الاجتماع الـ21 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

استضاف البنك الإسلامي للتنمية بمقره بجدة، الاجتماع الحادي والعشرين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو هيئة إسلامية دولية قامت بإنشائها مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، ومقرها في كوالالمبور بماليزيا، بهدف تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية وإصدار المعايير والإرشادات المصرفية التي تحكم أعمال وأنشطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وترأس جلسات الاجتماع محافظ مصرف البحرين المركزي، بمشاركة سبعة عشر من محافظي البنوك المركزية الأعضاء بالمجلس أوممثليهم، كما شارك في اجتماعات المجلس الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وقد ناقش الاجتماع عددا من الموضوعات والقضايا الفنية المتعلقة بتطوير نشاطاته، وقرر تعيين الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي رئيسا للمجلس لعام 2013م، كما قرر الاستجابة لطلب المملكة المغربية بقبول بنك المغرب، وهو البنك المركزي المغربي، عضوا كامل العضوية بالمجلس.

وعقب نهاية اجتماعات المجلس، تم في اليوم نفسه، عقد المنتدى الإسلامي السادس للاستقرار المالي، واستهدف المنتدى تسليط الضوء على التحديات المحددة التي تواجه السلطات التنظيمية والرقابية، كما ناقش الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل تعزيز حماية المستهلك، وتأكيد مرونة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وكان مجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية قد قدما عروضا عن الخدمات التي يتيحانها لأعضائهما، وعقدا اجتماعات مع عدد من ضيوف الاجتماع، من بينهم البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، والذي أظهر ممثلوه اهتمامهم بنشاط المجلس.

«الأفريقي للتنمية» يقرض المغرب 230 مليون دولار لتمويل مشروع توفير مياه صالحة للشرب

أعلنت ممثلة البنك الإفريقي للتنمية في المغرب أماني أبوزيد أن المجلس الإداري للبنك الإفريقي للتنمية وافق على قرض بقيمة نحو 230 مليون دولار للمغرب لإنجاز مشروع توفير مياه صالحة للشرب.

وأكدت أبوزيد في مؤتمر صحافي أن المشروع يهدف الى توفير مياه صالحة للشرب لحوالي مليوني نسمة بحلول العام 2017 وكذلك تأمين احتياجات ثلاثة ملايين نسمة بحلول العام 2030.

وقالت إن البنك الافريقي للتنمية سوف يمول نسبة 60 في المئة من التكلفة الإجمالية للمشروع مشيرة إلى أنه مع هذا القرض الجديد فإن مجموع الالتزامات المالية للبنك الإفريقي للتنمية في قطاع المياه في المغرب بلغ حتى الآن 30 في المئة من محفظة الأصول للبنك في المغرب بقيمة 894ر25 مليون دولار.

وكان البنك الإفريقي للتنمية وافق خلال العام الحالي 2012 على منح قروض للمغرب بمبلغ إجمالي قدره 825.26 مليون دولار لتمويل مشاريع توليد الكهرباء باستغلال طاقات الرياح والماء والشمس

500 مليون دولار يقدمها «التنمية الأفريقي» لدعم موازنة مصر

أعلن رئيس الوزراء المصري أنه تم الاتفاق مع بنك التنمية الإفريقي على تقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار لدعم عجز الموازنة، فى العام المالي الحالي إلى جانب الإنفاق على وضع خطة إستراتيجية قصيرة الأجل تتيح 2.5مليار دولار خلال العامين القادمين لتمويل مشروعات جديدة.

وأشار قنديل، فى الجلسة الافتتاحية لمنتدى الحوار الحكومي بعنوان «توظيف الشباب..بناء مستقبل مصر»، والذي استضافه البنك الافريقي للتنمية والصندوق الاجتماعي للتنمية - إلى التزام الحكومة بالتصدي لمشكلة البطالة، موضحا أنه تم تشكيل لجنة برئاسته لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم مختلف الوزارات المعنية.

تشغيل الشباب

وقال إن المؤتمر يبحث أحد أهم المشكلات وهي تشغيل الشباب حيث وصلت معدلات البطالة إلى أرقام غير مقبولة فى مصر وفى افريقيا وخاصة بين الشباب الذين يمثلون مصدر القوة الحقيقية للوطن والقارة وهو الجزء الأكبر من سكانها.

وأكد أن الحكومة تولي اهتماما خاصا بعلاج مشكلة البطالة حيث شكلت مجموعة وزارية للتشغيل والتدريب تهدف إلى اطلاق برامج محددة فى المدى القصير مع التركيز على المحافظات التى ترتفع فيها نسبة الفقر والتركيز على القطاعات كثيفة التشغيل.

وذكر أن اللجنة المشكلة ستعمل على تفعيل سوق العمل وتتابع التقدم فى تنفيذ البرامج واتاحة التمويل بشكل دوري لتحقق نحو 750 ألف فرصة عمل فى العام الحالي بالإضافة إلى فرص العمل التى يتيحها الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ومن جانبه، قال نائب رئيس البنك الافريقي للتنمية مثولي تكوبي إن البنك على استعداد للشراكة مع مصر التى تعتبر من أهم حملة الأسهم بالنسبة للبنك حيث تمتلك في المحفظة التمويلية نحو 33 مليار دولار يستثمر منها 1.8مليار دولار فى مجالات الطاقة والقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وأضاف «نحن نعلم أن الحكومة المصرية تدعم هذه المجالات التى تساهم فى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، لافتا إلى أن الكثير من المصريين يعيشون عند خط الفقر وتواجههم العديد من التحديات التى تعوق نمو الاستثمار داخل مصر .

وأوضح تكوبي أن البنك يتبنى مع مصر برنامجا للتعاون يتم وضعه للتنمية، مشيرا إلى أن هناك ثلاثة مجالات سيتم التعاون فيها مع مصر وهي التصنيع والبناء والسياحة وهي تعد من أكثر القطاعات قادرة على خلق وظائف للشباب وتساعد فى حل مشكلة البطالة، لافتا إلى أن المشكلة ليست عدم وجود وظائف ولكنها تنبع من افتقار الشباب للمهارات التى تؤهلهم للالتحاق بمثل هذه الوظائف

الصندوق السعودي للتنمية يوقع 3 اتفاقيات قروض ميسرة لتمويل مشاريع تنموية في مصر قيمتها الإجمالية 1398 مليون جنيه

وقع الصندوق السعودي للتنمية ثلاث اتفاقيات قروض ميسرة مع الحكومة المصرية التي مثلها وزير التخطيط والتعاون الدولي د. أشرف العربي، فيما مثل جانب الصندوق السعودي للتنمية نائب الرئيس والعضو المنتدب م.يوسف البسام.

ويقدم الصندوق بموجب الاتفاقية الأولى قرضا إنمائيا ميسرا مقداره 337.5 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 547 مليون جنيه مصري، للمساهمة في تمويل مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب، الذي يهدف إلى إنشاء عدد من الصوامع في محافظات مصر، وذلك من أجل زيادة كفاءة تخزين الحبوب وتقليل الفاقد منها، والمحافظة عليها وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

كما يقدم الصندوق بموجب اتفاقية القرض الثانية قرضا إنمائيا ميسرا، مقداره 300 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 486 مليون جنيه مصري، للمساهمة في تمويل مشروع محطات طلمبات الري والصرف الذي يهدف إلى إنشاء وإحلال عدد من محطات الري والصرف، وتوريد وتركيب الطلمبات والمحركات الكهربائية، وذلك من أجل الوفاء بالاحتياجات من مياه الري وأيضا صرفها، ويقدم الصندوق بموجب الاتفاقية الثالثة قرضا إنمائيا ميسرا مقداره 225 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 365 مليون جنيه مصري، للمساهمة في تمويل مشروع تزويد مدينة نصر بمياه الشرب، والذي يهدف إلى تغذية منطقة مدينة نصر بمياه الشرب، وتعزيز شبكات المياه فيها، لتواكب الاحتياجات المتزايدة للمياه في الوقت الحاضر والمستقبلي بذلك إجمالي الإتفاقيات الثلاثة 1398 مليون جنيه مصري .

ومن المتوقع أن تساهم هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وبذلك يكون إجمالي المساعدات المقدمة من قبل الصندوق السعودي للتنمية تمويل المشاريع الإنمائية في مصر قد تجاوز 5 مليارات ريال سعودي، أي ما يعادل 8 مليارات جنيه مصري.

كما شهد رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور هشام قنديل التوقيع على ثلاث اتفاقيات قروض بقيمة 230 مليون دولار، مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية لتمويل ثلاثة مشروعات تنموية.

يتضمن القرض الأول مشروع الصوامع الأفقية لتخزين الحبوب لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بقيمة 90 مليون دولار، ومشروع إحلال وتجديد محطات طلمبات الري والصرف بقيمة 80 مليون دولار لصالح مصلحة الميكانيكا والكهرباء، ومشروع تزويد مدينة نصر بمياه الشرب بقيمة 60 مليون دولار لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي.

وقع الاتفاقيات عن الجانب المصري كل من أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي ومحمد بهاء الدين وزير الموارد المائية والري وعن الجانب السعودي يوسف البسام نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية.

يأتي توقيع الاتفاقيات الثلاث في إطار القروض الميسرة المقدمة من الصندوق السعودي بقيمة 500 مليون دولار لتمويل المشروعات التنموية بمصر لمختلف القطاعات مثل الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي والري والتموين والتعليم والصحة والنقل.

من جانبه، أكد يوسف البسام، نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تأتي في إطار حزمة المساعدات التي أمر بتوفيرها لمصر خادم الحرمين الشريفين والبالغة 4 مليارات دولار لمساندة الاقتصاد المصري عقب ثورة 25 يناير.

وقال البسام إن ذلك تضمن تمويلا قدره مليار ونصف المليار دولار لصالح وزارة المالية، أتاحت المملكة من هذا المبلغ حتى تاريخه 500 مليون دولار كمنحة لسد عجز الموازنة المصرية في مايو 2011، و500 مليون دولار في شكل سندات وأذون خزانة في يونيو 2012، كما أتاحت السعودية وديعة بقيمة مليار دولار لصالح البنك المركزي المصري تم إيداعها في مايو 2012، إضافة إلى مساهمة من الصندوق السعودي في البرنامج الإنمائي المصري بحوالي مليار و450 مليون دولار.

وأكد حرص السعودية على دعم الاقتصاد المصري خلال المرحلة الراهنة، لافتا إلى أنه تم تشكيل لجنة مصرية سعودية لمتابعة ما تم الاتفاق عليه.

صندوق النقد يعرض تمويلاً لمساعدتها

7 مليار دينار متطلبات تونس من القروض والمساعدات في 2013

قال وزير المالية التونسي في الحكومة التونسيه المستقيلة ان بلاده مهد انتفاضات الربيع العربي تحتاج إلى تمويل بسبعة مليارا دينار "4.4 مليار دولار" في 2013 لمساعدة الاقتصاد على التعافي غير أنها ستمضي قدما في خطط مكلفة لتعويض سجناء سياسيين أطلق سراحهم بعد ثورة 2011.

وتظهر تصريحات الوزير سليم بسباس التي أدلى بها في مقابلة ضمن قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط حجم الضغوط المالية التي تواجه حكومة تونس بعد الثورة والتي تقودها حركة النهضة الإسلامية وتسعى لإعادة بناء الاقتصاد المنهار.

وقال وزير المالية ان تونس ستحشد كل جهودها لتوفير فرص عمل لأبنائها عبر جذب مزيد من الاستثمارات وإقامة مشاريع داخلية.

وقال: حاجياتنا المالية خلال العام المقبل ستكون في حدود سبعة مليارات دينار من قروض ومساعدات.

وأضاف أن تونس تتفاوض حاليا مع البنك الدولي بشأن قرض بقيمة 500 مليون دولار إضافة إلى قرض من البنك الافريقي للتنمية بالقيمة ذاتها.

وأوضح ان الولايات المتحدة تعهدت بتقديم ضمانات قرض يقيمة 800 مليون دينار لتونس.

وقال ان تونس بدأت حملة لبيع شركات وممتلكات لعائلة الرئيس السابق بهدف توفير مبالغ مالية في حدود مليار دينار.

وأضاف ان الحكومة ستخصص 1.2 مليار دينار لدعم برامج التشغيل وتوفير أكثر من 100 ألف فرصة عمل في البلد الذي ارتفعت فيه البطالة بعد الثورة إلى 17%.

وتستهدف تونس خفض التضخم إلى 4.5% على أقصى تقدير بعد أن وصل في أكتوبر إلى 5.7% وهو أحد أعلى المستويات على مدى عقود.

وقال بسباس انه سيكون أمرا مهما الوصول إلى نسبة تضخم لا تتجاوز 4.5% في 2013 مقارنة بنحو 3.5% في 2011.

وسيكون العجز في ميزانية تونس في حدود 5.9% في 2013 لكنه توقع أن يصل في 2017 إلى 2%.

وأضاف ان ميزانية العام المقبل ستواجه ضغوطا بسبب نفقات تنموية واجتماعية لمساعدة آلاف العائلات الفقيرة.

وتابع ان الحكومة ملتزمة أيضا باعادة كثير من السجناء السابقين إلى عملهم وهذا سيكلف الدولة .. إضافة إلى ذلك الدولة ستتحمل مسؤوليتها في تقديم تعويضات عاجلة لسجناء شردت عائلاتهم وعاشت الفقر بسبب أفكارهم." لكنه لم يحدد أي مبالغ.

من جانبه قال النائب الأول لرئيسة صندوق النقد الدولي إن الصندوق يرغب في تقديم تمويل خارجي لتونس لمساعدتها على التعافي من الاضطرابات السياسية التي شهدتها العام الماضي.

وأضاف إن «صندوق النقد على استعداد لمساعدة تونس من خلال تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدة الفنية والتمويل إذا كان ذلك مناسبا».

أما وزير الاستثمار والتعاون الدولي في الحكومة التونسية المؤقتة، رياض بالطيب فقال إن تركيا ستمنح تونس قرضاً بقيمة 200 مليون دولار بشروط مُيسرة.

وأوضح أن نسبة فائدة هذا القرض الذي سيُخصص لدعم موازنة الدولة التونسية للعام 2013، ستكون في حدود 1.5%.

البنك الدولي: 12 مليار دولار تتكبدها الدول العربية بسبب الكوارث المناخية

قال البنك الدولي في تقرير اصدره أخيرا عن الكوارث المناخية الخاصة بالاحتباس الحراري العالمي ان الدول العربية تكبدت خلال السنوات الثلاث الماضية خسائر تقدر بنحو 12 مليار دولار، مشيرا الى احتمال تزايد هذه القيمة من الخسائر في ظل تصاعد درجات الحرارة التي جعلت الكثير من مدن المنطقة غير صالحة للعيش.

وأضاف البنك الدولي في تقريره أنه ما لم يتم وضع حد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري، فانه بات متوقعا استمرار ارتفاع معدلات الحرارة في المنطقة بنحو 6 درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحالي، أي ثلاثة أضعاف الرقم المستهدف والذي تم الاتفاق عليه في محادثات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ، وأعلى من تقديرات البنك الدولي للعالم بأربع درجات.

وحذر البنك من احتمال ان تنجم عن هذه الانبعاثات أيضا موجات حر تصيب الدول العربية، مما يؤدي الى المزيد من ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف لتتجاوز54 درجة مئوية في الكويت على سبيل المثال، وقد يكلف المزارعين في تونس واليمن 4.2 مليار دولار بحلول عام 2050.

وأشار التقرير إلى ان المنطقة ستشهد بالمقابل تراجعا في معدلات هطول الأمطار، مصحوبا بارتفاع درجات الحرارة، واستنزاف الصحراء المستمر.

وقال التقرير ان السياحة التي تساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ستتاثر سلبيا بهذه التغيرات المناخية.

110 مليار دولار مستحقات خدمة هذه المديونية سنوياً

البنك الدولي: 4.9 تريليون دولار مديونيات بلدان العالم النامي

قدرت دراسة صادرة عن البنك الدولي إجمالي الزيادة في مديونيات بلدان العالم النامية الخارجية بنحو 464 مليار دولار، وذلك بنهاية العام المالي 2011 / 2012، وهو ما يضع القيمة الكلية لتلك المديونيات في مستوى 4.9 تريليون دولار أمريكي في الوقت الراهن.

وكشف التقرير عن تراجع نسبته 9 % في إجمالي اقتراض الدول النامية القصير الأجل، وكذلك متوسط الأجل إلى 434 مليار دولار خلال العام 2011، مقارنة بالعام 2010.

وقدرت كذلك حجم مستحقات خدمة المديونية الخارجية لبلدان العالم النامية، والتي من بينها بلدان إفريقيا، بنحو 110 مليار دولار سنويا، كما بلغ إجمالي الدين الخارجي للدول النامية بنهاية العام المالي 2011 / 2012 نسبة متوسطها 69 % من إجمالي الدخول الوطنية لدول العالم النامي.

ثمن عدد من الرؤساء والوزراء والسفراء وكبار المسؤولين الدور الكبير الذي تقوم به دولة الكويت عبر ذراعها التنموي وهو الصندوق الكويتي للتنمية في خفض معدلات الفقر في الدول النامية، وتحسين الظروف المعيشية والصحية في هذه الدول. وأشادوا بالمواقف التاريخية لدولة الكويت ووقوفها إلى جانب أشقائها في مختلف المواقف وفيما يلي مقتطفات مما قالوه.

بان كي مون: الكويت عضو شديد الاحترام ومساهم مهم

اشاد الامين العام للامم المتحدة بان كي مون بالكويت اشادة كبيرة على دعمها المستمر لجهود الامم المتحدة، وقال «الكويت تعتبر عضوا شديد الاحترام بالأمم المتحدة ومساهما كبيرا جدا ومهما في مساعي السلام والأمن وفي التنمية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية»، مبينا ان «الكويت تحدث اختلافا كبيرا على مستوى المنطقة في دورها»، معبرا عن شكره الخاص للأنشطة المتعددة التي تقوم بها عبر صندوق الكويت للتنمية العربية الاقتصادية.

واضاف «أنتم تبنون الكثير من المنشآت وتقدمون مياه الشرب النظيفة والمساهمات كبيرة في هذا المجال».

ملكة إنجلترا : مساعدات الصندوق الكويتي التنموية سخية ونهنئه عليها

أشادت ملكة المملكة المتحدة إليزابيث الثانية بالصندوق الكويتي وبجهوده التنموية.

وقالت في تصريحات لها خلال استقبالها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد نهنئ الصندوق الكويتي للتنمية لمساهمته السخية في منطقتكم وخارجها.

جاء ذلك خلال مأدبة العشاء التي أقامتها الملكة على شرف صاحب السمو أمير البلاد خلال زيارة المملكة المتحدة.

السفير الجزائري: الكويت فرضت ضريبة على تذاكر السينما لدعم ثورة الجزائر

وصف السفير الجزائري لدى البلاد خميس العريفي العلاقات الثنائية بين بلاده ودولة الكويت بالمتميزة والمتجذرة تاريخيا، موضحاً بأنها تعززت أكثر خلال السنوات القليلة الماضية بفضل الرغبة المشتركة لقائدي البلدين، اللذين تجمعهما علاقة صداقة وأخوة متينة.

وقال السفير العريفي بمناسبة الذكرى السنوية لتحرير الجزائر ان الكويت قدمت للجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال عددا من القروض عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تم توجيهها لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ان دولة الكويت كانت دوما في طليعة الدول التي قدمت للجزائر مساعدات انسانية اثر الكوارث الطبيعية التي ألمت بها، وغيرها من المواقف التضامنية مع شقيقتها الجزائر ابان الاحتلال وبعد الاستقلال، والجزائر وهي تحيي هذه الذكرى الوطنية لتستذكر بصفة دائمة وبكل اعتزاز وامتنان مواقف الكويت التي لم يبخل أبناؤها على أشقائهم الجزائريين بشتى أنواع المساعدات لدرجة بلغ معها سعي السلطات الكويتية في بداية الستينات من القرن الماضي الى فرض ضريبة على تذاكر السينما وتوجيه المبالغ المحصلة لدعم أخوانهم الثائرين في الجزائر.

السفير الكيني: مساعدات الكويت محل تقدير

اعرب سفير كينيا لدى الكويت محمد آدن ماهات عن تقدير واعجاب حكومة بلاده وشعبها للجهود التي قامت بها الكويت للنهوض بالمشاريع التي ساعدت على التطور والنمو وازدهار الاقتصاد في كينيا، مشيرا الى ان الصندوق الكويتي للتنمية أنجز مشاريع عدة في مجالات مختلفة.

الصندوق الكويتي
«يضيء» المطارات الدولية!

– عدة بوسترات مضيئة تحمل اسم الصندوق الكويتي، وتنوه بجهوده الانمائية ومساعداته للدول النامية، ظهرت مؤخراً في عدد من مطارات العالم، هي مطارات (دبي وهيثرو وأتاتورك).. تبرز البوسرات الدور الانساني للصندوق الكويتي وجهوده في دعم التنمية ومكافحة الفقر في الدول الفقيرة والأشد فقراً.

Kuwait fund for Arab Economic Development
Kuwait fund for Arab Economic Development
@Kuwait fund
Kuwait fund
Kuwait fund1